الجمهـــــورية الجزائريـــــة الديمقـــــراطية الشعبـــية
وزارة التعليـــــــــم العالي والبـــــحث العلمـــــي
كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية
جامعـــــة وهـــــران
قســـم التاريخ وعلم الآثار

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر

(تخصص الثورة الجزائرية 1954-1962)

المـــوضـــوع :

إجتماع العقداء العشر : من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959

ظروفه ، أسبابه وإنعكاساته على مسار الثورة.....

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور بوعـــلام بلقاسمي

من إعداد الطالب:

شبوب محمد

لجنـــــة المناقشـــــة:

أ.د مهديد إبراهيم	رئيســـــا
أ.د بلقاسمي بوعلام	مقـــررا
د. لونيسي رابح	مناقشـــا
د.موفقس محمد	مناقشـــا

السنة الجامعية:2009-2010

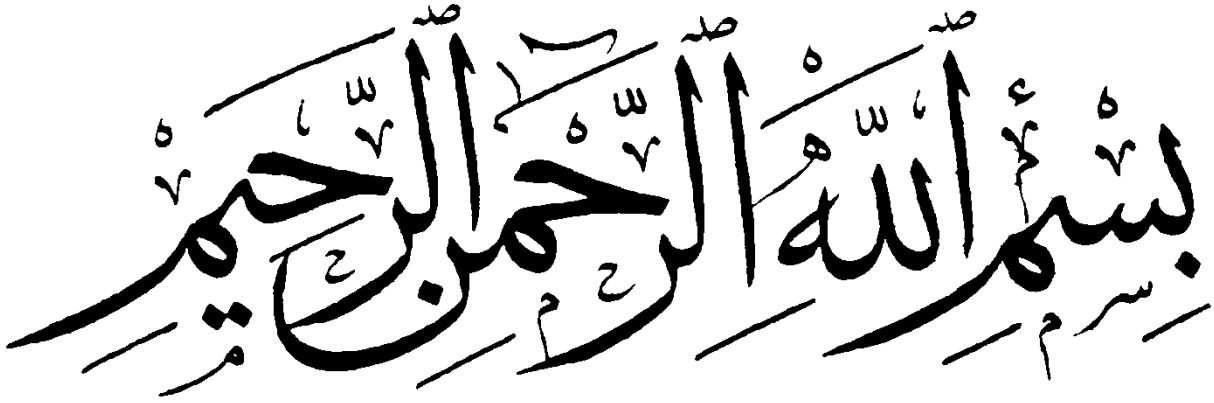
بسم الله الرحمن الرحيم

" ومن يتوكل على الله فهو حسبه، إن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدر"

صدق الله العظيم

الإهـــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى :

أغلى وأثمن جوهرتين في هذا الوجود قرة عيني والدي العزيزين، واللذان أوصي بهما الرب وقال فيهما: " ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما"

إلى التي ضحت من أجلي وسهرت على خدمتي إلى صاحبة قلب الحنون والتي كانت يدا للعون إلـــيك أمي .

إلى الذي كان سندا وضحى طيلة دربي الدراسي ورباني على مكارم الأخلاق مثلي الأعلى وقدوتي الحسنة إليك أبي.

إلى أعز وأغلى هبة من الخالق، إلى الذين لا تكمل سعادتي إلا معهم أخوايا.

إلى الأستاذ الدكتور بوعلام بلقاسمي، وإلى الدكتور غازي جاسم الشمري وإلى الأستاذ الدكتور عبد المجيد بنعمية

إلى الأستاذ الدكتور مهديد ابراهيم وإلى الدكتور رابح لونيسي

وإلى الدكتور موفقس محمد

إلى كل من جاهد بالنفس والنفيس من أجل أن تتحرر الجزائر

كلـــــمة شكـــــر

الحمد والشكر لله عز وجل أولا وأخيرا الذي وفقني بعونـــــه تعالى في إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الدكتور بوعلام بلقاسمي، والدكتور غازي جاسم الشمري، والأستاذ الدكتور عبد المجيد بنعمية، الذين مهما حاولت أن أعبر لهم عن جهدهم العلمي ورفيع أخلاقهم، فإنني لن أستطيع أن أوفيهم حقهم في ذلك.

كما أتقدم بالشكر كذلك للأستاذ الدكتور مهدي إبراهيم والدكتور رابح لونيسي والدكتور موفقس محمد.

إن الدارس لمسار الثورة الجزائرية من جميع جوانبها سيقف حتما أمام زخم كبير من الخلافات التي حدثت بين قادتها، والتي كادت أن تعصف بها، لولا التعقل والحكمة، والعودة إلى عقد إجتماعات، تبحث سبب تلك النزاعات، ومن ثم وضع حلول من شأنها التخفيف من تلك الصراعات، أو حلها إن أمكن، والعمل على إعادة مسار الثورة إلى الطريق الصحيح.

ومن ذلك نذكر إجتماع العقداء العشر الذي إنعقد في تونس خلال الثلاثي الأخير من سنة 1959، الذي دام-94 يوما- حسب المجاهد علي كافي و- 110 يوما- حسب المؤرخ محمد حربي، هذا الإجتماع الذي جاء من أجل التحكيم والبت في خلافات وصراعات الحكومة المؤقتة، وكذلك من أجل إيجاد حلول للمشاكل التي أوجدها ديغول للثورة، وعلى رأسها صعوبة إدخال السلاح إلى الجزائر بسبب خطي موريس وشال.

ومن هنا فإننا سنحاول الكشف عن وقائع ذلك الإجتماع ، ومن ثم نتلمس ونتتبع تأثيره على مسار الثورة، إلى عشية الإستقلال، وذلك من خلال توضيح وتبيين أهم الدوافع الحقيقية التي أدت إلى عقد هذا الإجتماع؟ ولماذا حدث بتلك الفترة بالضبط؟ ثم هل آثر هذا الإجتماع على سيرورة أحداث الثورة في الداخل؟ وما هي نقاط قوته وضعفه؟

وللإجابة عن ذلك ترتب علينا طرح تساؤلات محورية من ضمنها.

إلى متى تعود جذور الصراع بين قادة الثورة ؟ ومن هم الباءات الثلاث ؟ ولماذا كانت كفة القيادة في الثورة لصالحهم دائما؟ وكيف أثر ازدياد نفوذهم على سيرورة أحداث الثورة؟ وفي المقابل هل كان لإنقلاب لعموري، وحادثة مقتل عميرة علاوة، وإستقالة لمين دباغين علاقة بذلك النفوذ ؟ وإن كان كذلك، كيف ؟ ولماذا سمح لهم بحضور الإجتماع وترأس جلساته، إن كانوا هم سبب الخلاف؟ ثم لماذا دام ذاك الإجتماع طوال تلك الفترة ؟ أكان إجتماعا ماراطونيا أم ماذا ؟ وفي النهاية ما هي القرارات التي صدرت عنه ؟ وهل كانت لصالح الثورة ؟

تلك الإشكاليات وأخرى نحاول الإجابة عليها في بحثنا هذا الذي وضعنا له خطة راعينا فيها التسلسل الزمني والموضوعي للأحداث، وانتقلنا فيها من العام إلى الخاص، وتدرجنا نحو التعمق أكثر من فصل إلى آخر، ففي الفصل الأول سنبحث في الظروف السائدة قبيل إنعقاد إجتماع العقداء العشر، وهذا من خلال تبيّن الصراع بين السياسيين والعسكريين، ثم نوضح نفوذ الباءات الثلاث من خلال تأسيسهم للحكومة المؤقتة، وعبر إستعراض محاولة لعموري الإنقلابية، نصل إلى اجتماع العقداء الأربعة، أما في الفصل الثاني فسنستعرض مختلف الأسباب التي أدت إلى هذا الإجتماع بداية بذكر سياسة شارل ديغول العسكرية ، وكيف أدى ذلك إلى إحداث صعوبة تسريب الأسلحة إلى الداخل ، ثم نتطرق إلى أزمة الحكومة المؤقتة وذلك من خلال تبيّن الإختلاف الذي وقع بين قادة الثورة حول مبدأ الشرعية الثورية ونقصد هنا الإنتماء السياسي، ومرورا بحادثة مقتل عميرة علاوة نصل إلى إستقالة الأمين دباغين، وكيف أدى ذلك إلى الضغط على أعضاء الحكومة المؤقتة من أجل الإسراع في عقد الإجتماع، وكل ذلك إعتمادا على التحليل، أما في الفصل الثالث فسنتعرف على مختلف مجريات الإجتماع وقراراته ، وذلك من خلال تحديد الإطار الزماني والمكاني لإنعقاده، ثم نتناول لمحة تاريخية للعقداء العشر، ومن هناك نعرج على مختلف محطات ومجريات هذا الإجتماع ، وبذلك نصل إلى قراراته، هذا وجاء الفصل الرابع تحت عنوان إنعكاسات ذلك الإجتماع على مسار الثورة، وهنا سنبحث في الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الذي انعقد بطرابلس، ويعتبر أهم إنعكاس له، وعبر تشكيل هيئة الأركان الموحدة عام 1960، ومرورا بتناول مشكل إنتقال جيش الحدود إلى الداخل، وعبر التطرق إلى الخلاف الذي وقع بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة نصل إلى أزمة صائفة 1962، هذا وكنا في كل عنصر نعتمد على التحليل الوافي لمظاهر ذلك الإجتماع ، مع الأخذ بعين الإعتبار الظروف التي رافقت تطور نتائجه، على أن تتضمن الخاتمة بعد ذلك جملة من الإستنتاجات.

وبما أن البحث عن اجتماع العقداء العشر عام 1959 ، في تاريخ الثورة الجزائرية، يستدعي الإلمام بكل الإنتاج التاريخي، فإن المادة التي وظفناها في البحث متنوعة ومرتبة على الشكل التالي:

-جريدة المجاهد: تعتبر من أهم المصادر التي إعتمدنا عليها، وهذا لأن هذه الجريدة عاصرت أحداث الثورة، وهي بذلك تتبع مختلف مراحل ومحطات الثورة، بما في ذلك إجتماع العقداء العشر، ولكن رغم ذلك نجد أن هذه الجريدة، لم تتطرق إلى الخلافات التي وقعت بين أعضاء الحكومة المؤقتة، وهذا بطبيعة الحال لتجنب إيصال ذلك إلى القاعدة، وفي ذلك خطر على الثورة.

ويعتبر كتاب Le FLN : Mirage et Réalité (جبهة التحرير الوطني بين الحقيقة والواقع) للمؤلف محمد حربي من أهم المراجع التي إعتمدنا عليها ، وهذا لسببين :

أولهما : وهو أن الكاتب عايش أحداث الثورة، وبالتالي فهو شاهد عيان على مختلف مجرياتها ، وثانيهما تتبعه مختلف مراحلها، والأهم من ذلك ،وهو أنه تناول مختلف حقائق الثورة، بما في ذلك الخلافات التي حدثت بين قادتها، ونذكر هنا، محاولة إنقلاب لعموري وحادثة مقتل عميرة علاوة، بل أكثر من ذلك تحدث عن مختلف جلسات إجتماع العقداء العشر.

وينفرد كتاب "حياة كفاح" لأحمد توفيق المدني، بأهمية خاصة لانه عبارة عن مذكرات شخصية ، وعليه فقد قام بكشف عدة دسائس عن الخلافات التي وقعت بين قادة الثورة، هذا علاوة على أنه كان وزيرا في الحكومة المؤقتة، وبالتالي تطرق لمختلف حيثيات وأسباب عقد ذاك الإجتماع، ورغم ذلك إلا أن التعامل مع هذه المذكرات كان بتحفظ وذلك لأن صاحبها، بدى واضحا في ميله لأحد الأطراف ونذكر هنا الباءات الثلاث، ويتجسد ذلك من خلال دفاعه المستميت عنهم، هذا علاوة على استعماله ألفاظ لا تليق بمقام كاتب.

وهذا ولم تخل مذكرات علي كافي من استطرادات مهمة، وقيمة تحتوي على ظروف وأهداف عقد هذا الإجتماع، إلا أن هذه المذكرات هي الأخرى كان التعامل معها

بحذر، كون صاحبها وضع محكمة أصبح فيها يتهم هذا، ويبرئ ذاك، والشاهد غائب، وهو الحاكم.

ويعتبر كتاب A savage war of peace: Algeria (1954-1962) للمؤلف Alistair Horn من أهم المؤلفات التي إعتمدنا عليها، وهذا لأن صاحبه من جنسية غير جزائرية، فكان موضوعيا حسب اعتقادنا في تناوله للأحداث، إضافة إلى إعتماده على وثائق مهمة، وبالتالي فجانب الموضوعية موجود في كتابه، فهو لم يقف مع أي طرف، وبالتالي :

فالاعتماد عليه أمدنا بحقائق قيمة خاصة خلفيات عقد الاجتماع، وكذا انعكاساته على مسار الثورة.

واعتمدنا كذلك على كتاب تاريخ الجزائر المعاصر لمحمد العربي زبيري، الذي رغم أهميته من حيث أنه تحدث عن ظروف عقد اجتماع العقداء ذاك، إلا أن التعامل معه هو الأخر كان بحذر، وذلك لأن صاحبه بات يجزم في بعض المواضع، علاوة على عدم إلتزامه بالفترة الزمنية المحددة في كتابه ذاك، هذا ناهيك عن غياب التحليل المنطقي لبعض أحداث الثورة، و تميز آراءه بالكثير من الاندفاع و الذاتية.

ولم تكن الرسائل الجامعية أقل قيمة وإفادة من المصادر المذكورة، فكثيرا ما اهتمت بهذا الموضوع واعتمدنا في هذا المقام على رسالة بعنوان المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة التحريرية (1954-1962)، لحكيمة شتواح، وهي رسالة ماجستير تناولت صاحبتها مختلف مجريات اجتماع العقداء ذاك، وكذا نتائجه، وكذلك اعتمادنا على رسالة ماجستير ديلمي مسعود، بعنوان القاعدة الشرقية (1954-1962)، التي أفدتنا بمعلومات قيمة عن ظروف وأسباب ذلك الاجتماع.

انطلاقا من الإشكال المطروح، و من طبيعة موضوع البحث ومصادره، تتداخل بالضرورة عدة مناهج في التعامل مع المادة التاريخية، لنقدها، وتحليلها، وتركيبها، ثم عرضها في سياق تحليلي استقرائي، وبنائي، وعليه فأن هذه الدراسة تقتضى منا المنهج النقدي، التحليلي المقارن، وذلك عن طريق عرض مختلف الخلافات التي وقعت بين قادة

الثورة، ونقوم بمقارنتها، ثم بتحليلها، واستنباط أسبابها، وأبعادها بعد ذلك، بطبيعة الحال بعد نقدها، ومن هناك نقوم بإسقاطها على إجتماع العقداء ذاك، ونبين كيف آثر ذلك على جلساته، ومن ثم نوضح مدى تأثيره على مسار الثورة ككل، وهي محاولات منا ليس إلا ؟

وكأي بحث في طور الإنجاز يتلقي صاحبه صعوبات إلا أنها لم تقلل من عزيمتنا في إتمامه وتمثلت فيما يلي:

-صعوبة استنباط الأسباب الحقيقية لعقد هذا الاجتماع، وذلك أمام الخلافات المعقدة التي كانت بين قادة الثورة، والسكوت المستمر عنها.

-صعوبة الحصول على الوثائق الأرشيفية، بسبب الإجراءات الإدارية البيروقراطية.

مـــدخـــــل:

حينما إتخذت القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني قرارها التاريخي الخاص بتفجير الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر عام 1954، قسمت البلاد إلى ست مناطق[*] عينت على رأس كل واحدة منها مسؤولا، ماعدا منطقة الجنوب، وذلك لأن الثورة كانت في بدايتها وبالتالي صعوبة تحكم القادة في جميع القطر الجزائري، هذا خاصة أمام قلة الوسائل المادية، وتم إعتماد مبدأ القيادة الجماعية، وذلك لتفادي التجربة المصالية، هذا وتم الاتفاق في نفس الوقت، على ضرورة عقد ندوة وطنية في منتصف شهر جانفي 1955، تتولى تقييم المرحلة المقطوعة، وإعداد برنامج العمل المستقبلي على ضوء التجربة المعاشة وما يكون قد تخللتها من مستجدات[1].

ولـــكن ذلك اللقاء لم يحدث بينهما، كل ذلك نظرا لظروف المعركة، وغياب وإستشهاد بعض القادة[**]، وكذلك عدم تمكن محمد بوضياف[***] من إحكام عملية

---

[*] تلك المناطق هي الأوراس بقيادة مصطفى بن بولعيد، الشمال القسنطيني برئاسة ديدوش مراد، القبائل تحت قيادة كريم بلقاسم والجزائر وضعت تحت إشراف رابح بيطاط، أما وهران فكان قائدها العربي بن مهيدي. أنظر: خالفة معمري.- عبان رمضان.- تعريب زينب زخروف.- طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر ، 2008.-ص139.

[1] محمد العربي زبيري.- تاريخ الجزائر المعاصر (*1942-1992*).- الجزء الثاني.- دار هومه، الجزائر، *2000*.- ص *19*.

[**] من هؤلاء القادة نذكر: ديدوش مراد قائد المنطقة الثانية قتل يوم *08-02-1955*، وفي *23-03-1955* سجل إعتقال رابح بيطاط في الجزائر. انظر :

Slimane Chikh.- L'Algérie en Armes : ou le temps des certitudes.- éd économica, Paris, 1981.-P86.

وكذلك نسجل في يوم 14-02-1955 إعتقال مصطفى بن بولعيد، قائد المنطقة الأولى: للتوسع أكثر أنظر:

منصورة حكيمة.- مصطفى بن بولعيد: 1917-1956.- " الواصف".- العدد02.- الجزائر، مارس 2002.- ص 22.

[***] ولد في 23 جوان 1919 بالمسيلة ، بدأ نضاله السياسي في صفوف حزب الشعب الجزائري أثناء الحرب العالمية الثانية بجيجل أولا ، ثم بقسنطينة حيث كان يؤدي الخدمة العسكرية ، وفي سنة 1947 تم تكليفه بتنظيم المنظمة الخاصة على مستوي عمالة قسنطينة ، قام في عام 1954 بتأسيس الجنة الثورية للوحدة و العمل ، ثم شارك في تأسيس جبهة التحرير الوطني بعد إجتماع 22 ، كلف في بداية الثورة بالتنسيق بين المناطق الداخلية ، أختطف مع الزعماء الأربعة يوم 22 أكتوبر 1956 ، و أطلق سراحه في 20 مارس 1962 . أنظر :

Benjamin Stora .- Histoire de la guerre D'Algérie (1954- 1962).- éd. La découverte, Paris, 2002.-P12

التنسيق بين الداخل والخارج، وهو ما أدى إلى عدم تمكين مختلف المناطق بالأسلحة والذخائر الـــــلازمة لاستمرار المعركة[1]، وهذا ما أحدث مشكلة الاتصال بين القادة، فبعد سنتين تقريبا من قيام الثورة، لم يلتق قادة المناطق ، وظلت الثورة تسير وفق عفوية تمليها سيرورة المعارك، بينما كان الوفد الخارجي[*] في القاهرة منفصلا عن أحداث الثورة[2]، ولم يبق في الميدان من القيادة السداسية سوى كريم بلقاسم قائد المنطقة الثالثة(القبائل)، والعربي بن مهيدي[**] الذي صار يسعى للتوفيق بين مهامه كقائد للمنطقة الخامسة[3]، وواجبات جديدة فرضت عليه نتيجة إعتقال قائد المنطقة الرابعة(رابح بيطاط)[***] .

---

[1]Jean, Gariage et autres.- L'histoire du 20 Siècle : l'Afrique.- éd. Sierey, paris,1996.-P239.

[*] أعضـــاء الوفـــد الخـــارجي هم: حســين آيت أحمد ، محمد خيضر وأحمد بن بلة، أنــظر : عمار بوحوش.- التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962.- الطبعة الأولى.- دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.- ص359.

[2] مصطفى هشماوي.- جذور نوفمبر1954 في الجزائر.- دراسة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 .- دار هومه، الجزائر، 1998.- ص 107.

[**]ولد بأم البواقي – الاوراس – سنة 1923 ، زوال دراسته حتى تحصل على الشهادة الابتدائية سنة 1937 ، ثم انتقل إلى بسكرة حيث واصل دراسته الإعدادية ، لكن ظروف الحرب العالمية الثانية أدت به إلى التوقف، انضم إلى حزب الشعب الجزائري، وشارك في مظاهرات 8 ماي 1945، عين مسؤولا على المنظمة الخاصة في منطقة الشرق الجزائري، عند بداية الثورة عين قائدا على الولاية الخامسة " الغرب الجزائري"، تمكنت قوات الجنرال ماسو من إلقاء القبض عليه في 23 ماس 1957 ، أين نفذ في حقه حكم الإعدام . أنظر : ليندة علال .- محمد العربي بن مهيدي .- الراصد .- العدد 2 .- 2000 .

[3] محمد العربي زبيري، المرجع السابق ، ص20.

[***]ولد بعين الكرمة – قسنطينة- في 19 ديسمبر 1925 ، إنضم إلى حزب الشعب الجزائري أثناء الحرب العالمية الثانية ، عين عضوا في المنظمة الخاصة ، حضر اجتماع 22 التاريخي ، عين عند إندلاع الثورة قائدا على المنطقة الرابعة ، قام بالهجوم على ثكنة بيزو بالبليدة ، لكنه أسر يوم 23 مارس 1955 ، حكمت عليه محكمة فرنسية يوم 16 أفريل 1955 بالسجن مع الأشغال الشاقة ، وفي شهر ماي 1961 تم نقله إلى السجن الذي يتواجد فيه الزعماء الخمس ، أطلق سراحه يوم 20 مارس 1962 انظر :

Mohammed Harbi .- La guerre commence en Algérie .- éd. Comblexe, Bruxelles, 1984.-P190

ومن هنا فإن إطلاق سراح عبان رمضان[*]، في منتصف جانفي 1955 من الزنزانات الإستعمارية، بعد أن أمضي فيها خمس سنوات[1]، كان فرصة لكريم بلقاسم، من أجل إعادة تنظيم الثورة من جديد، وكذا توضيح معالمها، وعلى هذا الأساس قام بإرسال نائبه عمرأوعمران[**] إلى عبـــان رمضان، وطلب منه الإلتحاق بالثورة، ومساعدة قادتها في التنظيم والتنسيق والإعلام والدعاية، وبذلك أصبح عبـــان رمضان مكلف بمهمة التنسيق بين المناطق[2].

وهذا معناه في واقع الأمر إيجاد نواة جديدة، والعمل من أجل برنامج موحد، وكذلك إستحداث قيادة مركزية مشتركة بين جميع المناطق، وإنطلاقا من هذه الفكرة قام عبان بتوسيع الجبهة ، وأصبحت بذلك تضم المناضلين من جميع التيارات الوطنية.

وتدعـــمت مجموعـــة كريم – عبان– أوعمران بالتأييد من طـــرف قادة المناطـــق، ونذكر هنا إنضمام العربي بن مهيدي، قائد المنطقة الخامسة[3]، ونجد أن إنضمامه كان لسببين إثنين:

---

[*] من مواليد سنة 1920 بمنطقة عزوزة في القبائل الكبرى، كان مناضل في حزب الشعب الجزائري، تم توقيفه سنة 1950 بعد إكتشاف المنظمة الخاصة، وأطلق سراحه في جانفي 1955، ومن ثم إنضم إلى جبهة التحرير الوطني، قتل في المغـــرب في ديسمـــــــبر 1957،أنظـــــر: Mohamed Harbi.-Op.cit.-P188.

[1] مبروك بلحسين.– المراسلات بين الداخل والخارج: الجزائر– القاهرة(1954–1956).– ترجمة الصادق عماري.– دار القصبة، الجزائر،2004.–ص41

[**] ولد في دوار فريقات " ذراع الميزان"، يوم 19 جانفي 1919 ، من عائلة فلاحية ، دخل المدرسة حتى نال الشهادة الابتدائية، إنخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، عين نائب لكريم بلقاسم عند بداية الثورة في الولاية الثالثة، كلف بعد ذلك بقيادة المنطقة الرابعة في مكان رابح بيطاط، عين رئيسا لبعثة جبهة التحرير الوطني بتـــركيا. أنظـــر: Mohamed Harbi.- Op.cit.- P192 .

[2] خالفه معمري.– المرجع السابق.–ص145.

[3] عمار بوحوش.– المرجع الســـابق.– ص386.

– الامتعاض من تصرفات أحمد بن بلة[*] الذي كان يتحرك كأنه زعيم أوحد في وقت إتفقت فيه جماعة التسعة[**] على القيادة الجماعية كما مر بنا .

– انزعاجه لأنه انتظر طويلا في إسبانيا، وصول باخرة الأسلحة التي وعده بها الوفد الخارجي، ولكنها لم تصل.

ومن هــنا بدأت بوادر الخلاف بين الوفد الداخلي والخارجي، وذلك نتيجة لسياسة عبان رمضان الجديدة، المتمثلة في محاولة تزعم الثورة، وهذا ما لقي رفض الوفد الخارجي، وقد ظهر ذلك جليا من خلال قرارات مؤتمر الصومام[1].

---

[*] ولد في 25 ديسمبر 1918 بمغنية " الغرب الجزائري" من أسرة فلاحية، تابع دراسته الثانوية بتلمسان، أدى الخدمة العسكرية الإلزامية سنة 1937 ، وأعيد تجنيده كبقية الجزائريين في الحرب العالمية الثانية، بعد انتفاضة 8 ماي 1945 إنخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، عين على رأس المنظمة الخاصة بعد استبعاد حسين أيت أحمد في 1949 ، عند إندلاع الثورة أصبح عضوا في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني مكلفا بالجوانب العسكرية، في22 أكتوبر 1956 ألقت عليه السلطات الفرنسية القبض بحادثة إختطاف الطائرة، بقي في السجن إلى غاية 20 مارس 1962. أنظر: لمياء بوقريوة.– العلاقات الجزائرية التونسية (1954–1962).– أطروحة الدكتوراه.– إشراف بوعلام بلقاسمي.– جامعة وهران،2005–2006 .–ص137.

[**] هم : محمد بوضياف، العربي بن مهيدي ، أحمد بن بلة ، كريم بلقاسم، مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط، ديدوش مراد، محمد خيضر، حسين أيت أحمد. أنظر: عمار بوحوش.– المرجــع الــسابق.– ص360.

[1] عبان رمضان.– تقرير لجنة التنسيق والتنفيذ إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية.– " نقد".– العدد 12.– الجزائر، ربيع، صيف 1989.– ص192.

الفصل الأول
الظروف السائدة
قبل إنعقاد إجتماع العقداء العشر

1. الصراع بين السياسيين والعسكريين.

2. خلاف الباءات الثلاث، وتأسيس الحكومة المؤقتة: سبتمبر1958.

3. محاولة محمد لعموري الإنقلابية : نوفمبر 1958.

4. إجتماع العقداء الأربعة : ديسمبر1958

1. **الصراع بين السياسيين والعسكريين:**

لقد فتحت قرارات مؤتمر الصومام الباب على مصراعيه لأزمات وصراعات داخل الثورة، بين السياسي والعسكري من جهة، وبين الداخل والخارج من جهة أخرى[1]، وذلك نتيجة للمبدأين اللذين جاء بهما عبان رمضان وهما أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج[2].

لقد لاقي هذا معارضة شديدة من طرف العديد من القادة، خاصة أعضاء الوفد الخارجي ، وذلك لإعتقادهم بأن عبان وأعضاء لجنة الصياغة الذين كانوا معه وهم من السياسيين أمثال بن يوسف بن خدة[*] و سعد دحلب[**]، إنما يريدون احتواء الثورة والسيطرة عليها[3]، فضابط المخابرات المصري فتحي الديب أورد في كتابه : عبد الناصر وثورة الجزائر، أن السيد أحمد بن بلة أكد له بأن صراع قد بدأ بين السياسيين والعسكريين، وهذا خاصة بعد إنتشار نغمة سياسي وعسكري، في أوساط جيش التحرير الوطنـــي[4].

---

(1) رابح لونيسي .- الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين.- دار المعرفة، الجزائر،2000.- ص17.

(2) Pierre le coyet.- La guerre d'Algérie.- éd Perrin, Paris, 1989.- P68.

(*) ولد بالبرواقية عام 1920 من عائلة مترفة، واصل دراسته حتى على شهادة الدكتوراه في الصيدلة، كان عضوا في اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، إلتحق بالثورة مباشرة بعد خروجه من السجن في 13 ماي 1955 ، عين عضوا في الحكومة المؤقتة الأولى بمنصب وزيرا للشؤون الاجتماعية وعين رئيسا للحكومة المؤقتة الثالثة عام 1961. أنظـــر:
Mohamed Harbi.- Op.cit.- P187 .

(**) ولد بقصر الشلالة سنة 1919 ، درس التعليم الابتدائي بمسقط رأسه، ثم إنتقـــل إلى المديـــة ثم البلدية ليواصل دراسته الثانوية حتى تحصل على البكالوريا، اشتغل بمصلحة الضرائب، أثناء وجوده في البليدة إنخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، بعد أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إنضم إلى المركزيين، إلتحق بالثورة مباشرة بعد خروجه من السجن في مارس 1955، عين مدير المكتب بوزارة الأخبار، ثم كاتبا عاما بوزارة الدفاع، بعد ذلك شغل مصب وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة الثالثة عام 1961 أنظـــر:
Mohamed Harbi.- Op.cit.- P186 .

(3) محمد العربي زبيري.- المرجع الســـابق.-ص76.

(4) عبد الناصر والثورة الجزائرية .- الطبعة الأولى.- دار المستقبل العربي، القاهرة،1984.- ص248.

ولقد تعددت الآراء وإختلفت حول نغمة سياسي وعسكري تلك، فالبعض وصف ذلك القرار بالخطير ، ونذكر هنا ما أورده مصطفى هشماوي في كتابه جذور نوفمبر 1954، بأن ذلك التصنيف ليس له مرجعية، ثم تساؤل كيف يمكن أن يصنف هذا بأنه سياسي وذلك بأنه عسكري، فبمجرد أن يحلل وله فصاحة يقال أنه سياسي، وكذلك العسكري إن هو نجح في معركة أو يعرف يستعمل السلاح يعتبر عسكريا[1]؟

لكن السيد عمار بن عودة[*]، ذكر أن المقصود بأولوية السياسي على العسكري هو التركيز على التفاوض مع العدو، لضبط شروط وقف إطلاق النار، لأن الانتصار العسكري على واحدة من أكبر الدول الاستعمارية في العالم يعد من باب المستحيلات تقريبا ، هذا خاصة إذا كانت تلك الدولة عضوا فاعلا في منظمة الحلف الأطلسي[2].

ولقد أكد رابح لونيسي ذلك في كتابه " الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين" ، فقد ذكر بأن مبدأ أولوية السياسي على العسكري، وضع لأنه كانت هناك إتصالات جد متقدمة، مع السلطة الفرنسية، ولهذا لابد من إعطاء الفرصة للسياسيين لقيادة المفاوضات السياسية لأنهم الأقدر عليها[3]، و هذا ما ذهب إليه خالفه معمري في كتابه عبان رمضان حينما ذكر أن الأجهزة التي تسمي بالسياسية تتمتع بالأولوية على حساب الأجهزة العسكرية في حالة الفصل في قضية مهمة[4].

وأني أتفق مع ذلك لأن هدف الثورة هو هدف سياسي، وأن العمل العسكري ما هو إلا وسيلة لفرض الإرادة السياسية[5].

---

(1) المرجع السابق.- ص125.

(*) من أسرة عريقة في ولاية عنابة، إلتحق بالجبال منذ ما يسمى بمؤامرة سنة 1950، تقلد مسؤوليات كثيرة أثناء الثورة آخرها: المشاركة بإسم جيش التحرير الوطني في مفاوضات إيفيان، عين بعد استرجاع الاستقلال سفيرا بطرابلس. أنظر: محمد العربي زبيري .- المرجع السابق .- ص110.

(2) المرجع نفسه.- ص77.

(3) المرجع السابق.- ص15.

(4) المرجع السابق.- ص346

(5) الغالي غربي.- الاستراتيجيات العسكرية الفرنسية في مواجهة الثورة (1954،1958).- أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2005/2004 .- ص335. وللتوسع أكثر أنظر:
جريدة " المقاومة ".- العدد 18.- 1957/07/1.- ص5.

ويظهر أن الذين حضروا مؤتمر الصومام، وسيطروا على جلساته، كانوا معظمهم من السياسيين، فمثلا نجد أن حوالي 60% من أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ[*] كانوا كذلك، ونحن نربط السياسي هنا بالمستوى التعليمي، حيث نجد أن عبان رمضان كان متفوق في دراسته الثانوية – خاصة في مادة الرياضيات – وبن خدة كان متحصل على شهادة الصيدلية، وسعد دحلب هو الأخر كان حائز على شهادة البكالوريا، وبالتالي الأولوية كانت للسياسي علي العسكري،وكاد ذلك الخلاف أن يعصف بالثورة لولا إختطاف سلاح الطيران الفرنسي للطائرة المغربية التي كانت تقل كل من بلة وبوضياف وآيت أحمد وخيدر في 24 أكتوبـــــر1956[1].

ومن هنا تفرغ عبان رمضان إلى قيادة الثورة، وكلف بن مهيدي بالعمل الفدائي في العاصمة[2]، فكانت معركة الجزائر التي سيطر فيها المظليين على العاصمة، هؤلاء الذين إحتلوا القصبة، ومارسوا القمع بمختلف أشكاله[3]، وكان من نتائجها استشهاد العربي بن مهيدي، وانتقال لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج[4].

---

[*] CCE :هي هيئة أركان الحرب العامة ، و تتمتع تحت اشراف المجلس الوطني للثورة بامتيازات واسعة ، من حيث توجيه و ادارة جميع أجهزة الثورة العسكرية، و تتكون من عبان رمضان،العربي بن مهيدي ،كريم بلقاسم ،سعد دحلب،و بن يوسف بن خدة . أنظر:
أزغيدي محمد لحسن .– مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير (1956 – 1962) .– المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1989 .– ص125.

[1] رابح لونيسي.– المرجع السابق.– ص18.

[2] Patrik Eveno et Jean Planchais.- La guerre d'Algérie : Dossier et temoignages.- éd. laphonic, Alger, 1990.-P113.

[3] Raphaelle Branche.- La torture et l'armée : Pendant la guerre d'Algérie (1954-1962).- éd.Gallimard, Paris,2001.-P213.

[4] جريدة " المجاهد" .– العدد 9.– 1957/08/20.–ص2.

وهنـــــاك دعت المجلس الوطني للثورة[*]، بالقاهرة إلى الاجتماع، فكان مؤتمر القاهرة من 20 إلى 27 أوت 1957[1].

وجاء هذا المؤتمر نتيجة للصراع الذي نشب بين القادة السياسيين والعسكريين، فقد خرج هذا المؤتمر بعدة قرارات تنظيمية عكست بوضوح ميزان القوي الجديدة، وجاءت مطابقة لإرادة العسكريين عموما، والوزن الفعلي الذي يملكه كل واحد منهم بوجه خاص[2].

ومن تلك القرارات نذكر إلغاء أولويتي مؤتمر الصومام، أي ليس هناك أولوية للسياسي على العسكري، ولا فرق بين الداخل والخارج[3]، هذا وقد تم حدوث أكبر إنقلاب داخل القيادة العليا للثورة بتغير CCE التي انبثقت عن مؤتمر، فأدخل أربعة عقداء كأعضاء فيها، وهم بوصوف ، بن طوبال، أو عمران ومحمود شريف إلى جانب كريم بلقاسم، هذا وأضيف إليهم كل من السياسيين فرحات عباس، وعبد الحميد مهري، ومحمد لمين دباغين إلى جانب عبان رمضان، وأبعد كل بن خدة وسعد دحلب، حليفي عـــــبان[4].

---

[*] يتشكل المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) ، من34 عضو،17 دائمين و17 إضافيين من مختلف الاتجاهات الوطنية في الساحة الجزائرية، ماعدا الحزب الشيوعي الجزائري، ونجد أن المجلس يجتمع مرة كل سنة بطلب من CCE وفي الحالات الاستثنائية انظر:

Gilbert Meynier et Mohammed Harbi.- Le FLN Document et histoire (1954-1962).-éd.Fayard, Paris,2004.-P192.

للـــتـــوسع أكثر أنـــظر :

Khalfa Mameri.-Abane Ramdane : Héros de la guerre d'Algérie.- éd. L'harmattan, Paris , 1988.-P219.

[1] Benjamin Stora.- Histoire de la guerre d'Algérie(1954-1962).- éd. La découverte, Paris,2002, P25.

[2] صالح بلحاج.- أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة (1956-1965).- الطبعة الأولى.-دار قرطبة، الجزائر ، 2006.- ص17.

[3] أنظر وثيقة محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة أوت 1957 بكتاب:

Mohammed Harbi.-Les archives de la révolution.- éd. I jeune afrique, Paris, 1981.- P175.

[4] صالح بلحاج.- المرجع السابق.-ص18.

وخلال توزيع المهام داخل لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية ، إتــضح لنا سيطرة العسكريــين على أهم القيادات، حيث كلف كريم بلقاسم بالقوات المسلحة، وبوصوف بالاتصالات والمعلومات وبن طوبال بالداخلية، وأوعمران بالتسليح ومحمود شريف بالمالية، في حين كلف السياسيون عبان رمضان بالأخبار، مهري بالشؤون الاجتماعية ودباغين بالشؤون الخارجية، وعباس بالدعاية الدولية[1].

ونــجد أن رد فعل السياسيين كان ضعيفا، حيث لم يظهر بن خدة ودحلب أي معارضة للأفكار الجديدة، إلا أن عبان رمضان بذل كل ما في وسعه للتصدي لها، وهنا يذكر سعد دحلب أن عبان حاول التمرد لكن" لم نمده بأي دعم"[2]، ولكن الظروف تغيرت فلم يعد هو الأمر الناهي، ولم يعد كريم منبهر بشخصيته الفذة، وتبين أن حساباته التــي جعلته يختار بن خدة ودحلب في عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ كانت خاطئة[3]، وهذا ما يؤكده سعد دحلب بقوله " أن هدف كريم من خلال المؤتمر، كان وضع عبان رمضان في حجمه الحقيقي، وإقصاء صديقيه دحلب وبن خدة[4].

ولكــن عبان لم يهضم هذه الهزيمة التي نزلت به من منسق لجنة التنسيق والتنفيذ إلى مجرد عضو فيها مكلف بالإعلام والدعاية[5] ونتيجة لذلك دخل في مواجهة حادة مع العقداء الذين إتهمهم بالدكتاتورية والتطلع للسلطة بإسم النضال[6].

ورغــم محاولات باقي السياسيين، خاصة فرحــات عباس تهدئة الوضع، إلا أنهم فشلوا أمام إصرار عبان رمضان على المواجهة، فإنفتحت بذلك جولة جديدة من الصراع

---

(1) Benyoucef Benkhedda.- L'Algérie à l'indépendance : la crise de 1962.- éd. Dahlab, Alger, 2000.-P134.

(2) Saâd Dahlab.-Mission Accomplie : pour l'indépendance de l'Algérie.- éd. Dahlab, Alger, 1990.-P84.

(3) إبراهيم لونيسي.- الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني (1954-1962) دار هومه، الجزائر،2007.- ص74.

(4) Saad Dahlab.-Op-cit.-P83.

(5) محمد عباس.-فرسان... الحرية: شهادات تاريخية.- دار هومه، الجزائر2001.-ص99.

(6) Ivers Couriere.-La guerre d'Algérie (1958-1962) : l'heure des colonels les feux du despoir .- ed .robert laffont, Paris,1990.-P147.

بين السياسيين والعسكريين لتتطور المواجهة فيما بعد، وتؤدي إلى تصفية عبان رمضان في ظروف غامضة يوم 27 ديسمبر 1957، في تطوان بالمغرب الأقصى[1].

وحسب شهادة محمود شريف أن بوصوف وكريم بلقاسم، هما من كان وراء إغتيال عبان، أما لخضر بن طوبال فقد رفض ذلك[2].

لكـــن كريم بلقاسم إستنكر من جهته الأمر، وأكد من خلال شهادة نشرها حربي أن عبان كانت له علاقات سرية مع الرائد حاج علي من الولاية الأولى، إتفق معه على تصفية القادة العسكريين للجنة التنسيق والتنفيذ، وعندما علم العقداء بالأمر، أصدروا قرار إعتقاله، لـــكن ما كاد الحكم ينفذ حتى وقع في أيد أجهزة بوصوف، وبعد إغتياله بأيام نفذ حكم الإعدام في حق حليفه حاج علي[3].

وبعد أكثر من أربعة أشهر من إغتياله نشرت صحيفة المجاهد الناطقة بإسم جبهة التحرير الوطني في 29 ماي 1958، وفي صفحتها الأولى صورة كبيرة لعبان تحت عنوان " عبان رمضان يستشهد في ميدان الشرف"، وكتبت " لقد خسرت جبهة التحرير الوطني أحد أهم منظميها ، وخسرت الجزائر..... أحد أبناءها البررة.....إننا نرثي أخا لنا في الجهاد ، وستكون ذكراه قائدة لمسعانا.... لقد قتل أثناء إشتباكه بالعدو، حيث أصيب بجراح أدت إلى وفاتـــــه[4].

ونجد أن الآراء تعددت وإختلفت حول خلفيات وأسباب تصفية عبان، فهناك من يرجعها الى العسكريين الذين تخلصوا منه، لأنه أراد أخذ الحكم بدفاعه المستميت عن مبدأ أولوية السياسي على العسكري، ويذكر هذا رابح لونيسي[5]، أما الباحث رياض الصيداوي فقد أرجعها إلى طبيعة الثورة الجزائرية المسلحة التي خاضت حرب

---

[1] صالح بلحاج.- المرجع السابق.- ص22.

[2] محمد عباس.- شهادة محمود الشريف حول إغتيال عبان.- جريدة الخبر.- العدد 5203 .- 2007/12/27 .-ص17.

[3] حكيمة شتواح.- المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة التحريرية(1954-1962).- رسالة ماجستير في تاريخ الثورة.- إشراف زوزو عبد الحميد.- الجزائر،2001/2000 .-ص67

[4] جريدة " المجاهد".- العدد 24.- 1958/05/29 .- ص1.

[5] المرجع السابق.- ص20.

العصابات ومخابرات يومية ضد الاحتلال الفرنسي، فلم يعد هناك للديمقراطية والشفافية، وإستمرت هذه السرية وهذا الصراع في الخفاء[1].

لكن ما يجب ذكره في هذه القضية وهو أن عبان رمضان منذ إنضمامه إلى الثورة عام 1955 ، بدأ يتصرف وكأنه زعيم للثورة، يظهر ذلك جليا من خلال تصرفاته مع زعماء الثورة الأخرين كإحتكاره لسلطة القرار في الكثير من المواقف، هنا يروي المحامي مبروك بلحسين قائلا أنه عند وصول أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى القاهرة بعد خروجها من الجزائر، أراد أعضاء اللجنة تنظيم إجتماعا، فأراد كريم إبداء رأيه حول الوضع الذي وصلت إليه الثورة، فقاطعه عبان قائلا " لماذا تتحدث عن أشياء لا تخصك، أنت لا تفهم شيئا" [2]، كما انتقد عبان كذلك بوصوف ووصف أساليبه في المغرب ومنطقة الغرب الجزائري بستالينية والبولسية، وتهجم عليه بشأن بومدين وقال له كيف يمكن لهذا الأخير ليصل وبسرعة إلى مرتبة قائد،وعرف أيضا عن عبان مدى احتقاره وإهانته لغير المثقفين، وهنا يروي مبروك بلحسين أيضا قائلا بأنه طلب من عبان أن يسمح له بالإلتحاق بالجبل كمقاتل فرفض عبان ذلك، وأمره بالإلتحاق بالخارج وقال له "نحن المثقفون نمثل العقل المدبر والمخطط، أما الآخرون فمهمتهم التنفيذ وتحمل المشاق"[3] .

و نعتقد أن هذه السلوكات والتصرفات من قبل عبان قد زرعت الضغينة في قلوب زملائه وخصومه على حد سواء، فتخلصوا منه عند أول فرصة سمحت لهم.

مهما اختلفت الآراء حول اغتيال عبان رمضان، فإنه يعد أول ضحية للصراع الذي شهدته الثورة الجزائرية بين قادتها، ذلك الخلاف الذي إستمر طيلة عمر الثورة، وهذا ما استكتشفه مع صعود قيادة جديدة أصبحت تتحكم في مسيرة الثورة، نقصد هنا الباءات الثلاث[*].

---

[1] صراعات النخب السياسية والعسكرية.- www.elmouvhulid.net

[2] خالفه معمري.- المرجع السابق.- ص443.

[3] رابح لونيسي .- المرجع السابق.-ص23.

[*] يقصد بالباءات الثلاث: بلقاسم كريم، بوصوف عبد الحفيظ ، بن طوبال لخضر.

2- خلاف الباءات الثلاث، وتأسيس الحكومة المؤقتة: سبتمبر 1958

بـــعد التخلص من عبان رمضان، ظهرت إلى الوجود في أفريل 1958 لجنة التنسيق والتنفيذ الثالثة[*]، وكانت سلطة القرار فيها يومئذ تعود إلى كريم بلقاسم الذي تسلم منصب الشؤون الحربية، وعبد الحفيظ بوصوف الذي كان مسؤول عن الاتصالات والاستخبارات، ولخضر بن طوبال الذي تكفل بالشؤون الداخلية والتنظيم الإداري[1]، ويعتبر هؤلاء هم النواة الأكثر تأثيرا في صناعة القرار، إن لم نقل أن القرار الأخير يعود إليهم ويستمد هؤلاء نفوذهم من إمتلاكهم للشرعية التاريخية، فهم من قدماء المنظمة الخاصة[**]، وكانوا أيضا إما ضمن مجموعة 22[***]، أو من التاريخيين التسع بالنسبة لكريم ، كما يمتلك كل واحد منهم قوة عسكرية موالية له، وذلك بحكم أنهم كانوا قادة ولايات، إضافة إلى مناصبهم الحساسة في لجنة التنسيق والتنفيذ[2].

وبعد هذا التعيين لقادة لجنة التنسيق والتنفيذ، بدأ التفكير مليا في تشكيل قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني، قادرة على تمرير السلاح إلى الداخل، وذات فعالية في الخارج، وكانت تلك فكرة كريم بلقاسم، وكان من المأمل أن يدعمه العقيد عمرأوعمران، والعقيد

(*) أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثالثة هم: عمرأوعمران: مسؤول عن التسليح، محمود شريف: مسؤول عن المالية، فرحات عباس : مكلف بالإعلام ، محمد الأمين دباغين : مسؤول عن العلاقات الخارجية، وعبد الحميد مهري مكلف بالشؤون الاجتماعية، إضافة إلى الباءات الثلاث أنظر: عمار بوحوش.- المرجع السابق.- ص583.

(1) Mohamed Harbi.- le FLN Mirage et réalité : des origines à la prise du pouvoir(1954,1962).- éd. Naqd, ENAL, Alger, 1993.- P215.

(**) تأسست سنة 1947 كلف بقيادتها في البداية محمد بلوزداد، كانت عبارة عن هيكل تنظيمي صارم قائم على مبدأ العمل السري، تقوم بتدريب المناضلين تدريبا عسكريا في شكل دروس نظرية وتطبيقية، وبعد مرض بلوزداد خلفه حسين أيت احمد سنة 1948، لكن هذا الأخير أبعد بعد عام بسبب شك القيادة بأن له ضلعا في نشوب الأزمة البربرية، ليخلفه أحمد بن بلة، فاكتشفت فرنسا المنظمة في مارس 1950 فألقي القبض على أكثر من 400 مناضل من أعضائها، على رأسهم مسؤولها الأول احمد بن بلة. أنظـــــر : أحمد محساس.- الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة.- ترجمة الحاج مسعود (محمود عباس) .- منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، وزارة المجاهدين،الجزائر، 2002.- ص301.

(***) أنظر الملحق رقم 1.

(2) رابح لونيسي.- المرجع السابق.- ص27.

محمود شريف[*]، لكن قائد الولاية الخامسة عبد الحفيظ بوصوف، وقائد الولاية الثانية لخضر بن طوبال، تحالفا ضد كريم بلقاسم، وقام بذلك محاولة منهما لمنعه من الزعامة الفردية[1].

للإشارة هنا فكريم يعتبر نفسه هو الأحق في قيادة الثورة، وذلك لأنه هو الوحيد الحر المتبقي، من التسع التاريخيين بعد إستشهاد و إعتقال بقية الزعماء كما مر بنا، في حين بوصوف وبن طوبال يرفضان ذلك،وهذا لأنهما من مجموعة 22، وهو لم يكن كذلك، وهكذا بدأ الخلاف بين الباءات الثلاث.

وعلى هذا الأساس ظهرت قيادة جيش التحرير الوطني مقسمة إلى فرعين، حيث قام كريم بتعيين العقيد محمدي السعيد(قائد الولاية الثالثة) رئيسا للجنة التنظيم العسكري بالحدود الشرقية للجزائر والتي كانت تشمل الولايات الأولى والثانية والثالثة، وقام عبد الحفيظ بوصوف من تعيين خليفته في الولاية الخامسة العقيد هواري بومدين رئيسا للجنة التنظيم العسكري بغرب البلاد والتي كانت تشمل الولايات الرابعة، الخامسة والسادسة[2].

وهنا يذكر أدريس خضير في كتابه البحث في تاريخ الجزائر الحديث بأن بوصوف لم يحسن الاختيار وهذا لأن بومدين غريب عن الجهة، وهو شخص مجهول ليس له ضلع في السياسة ولا في الثورة[3]، ولكـــن أنا لا أتفق مع ما ذهب إليه وأعتقد أن الكاتب أراد تصفية حسابات مع بوصوف وبومدين ، فحرف الأحداث عن حقيقتها، وأغفل أمرا أساسيا وهو أن بومدين بمجرد تنصيبه تمكن من تنظيم الفرع الذي أسند إليه تنظيما عصريا تميز في ذلك بالدقة والتخطيط والانضباط في ممارسة النشاط العسكري،

---

[*] ولد سنة 1914 بضواحي ميدنة تبسة، تخرج من مدرسة تكوين الضباط بفرنسا، كان عضوا في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، إنضم إلى جبهة التحرر الوطني عام 1955، عين قائدا للولاية الأولى(الأوراس)، ثم تقلد منصب وزير التسليح والتموين في الحكومة المؤقتة الأولى. أنـــظر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر: القرص المضغوط، تاريخ الجزائر(1830-1962).

[1] Mohamed Harbi.- le FLN : Mirage et réalité .- Op.cit.- P204.

[2] عمار بوحوش.- المرجع السابق.- ص472.

[3] البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962).- الجزء الثاني.- دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران،2006.- ص258.

واستطاع في ظرف قصير أن يثبت ويطور أجهزة الاستعلامات والإمدادات التي أنشأها سلفه ومعلمه عبد الحفيظ بوصوف، وتجاوز بدون كثير عناء مسالة الأشخاص، إذ عرف كيف يختار محيطه الضيق، ويفرض جو الأخوة والتعاون بين الجميع، لكن العقيد محمدي السعيد لم يحالفه النجاح في تأدية مهمته، إذ وجد صعوبة جمة في إقناع نوابه بمسؤوليته عليهم، ولذلك راح كل واحد منهم يعمل مستقلا(*)، ومباشرة من الولاية التي جاء منها، أو كان يشرف عليها(1).

وقد إستغل الجنرال ديغول(**)، هذه الخلافات بين قادة الثورة، على مختلف المستويات، و أمر برفع عدد الشبان المجندين من أبناء الجزائر من 30.000 إلى 60.000، وذلك لدعم 500.000 جندي فرنسي الموجودين بالجزائر سنة 1958 وحوالي 1400 ضابط في المخابرات، كانوا يعملون جميعا من أجل القضاء على الثورة(2).

وكذلك نسجل في ذات السياق إنشاء خط موريس(***)، الذي حال دون تسرب الأسلحة إلى الجزائر، ففي يوم 08 جويلية 1958، كتب العقيد أوعمران، المسؤول عن التسليح، رسالة إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ أبلـــغهم فيها، أن خط موريس المكهرب

(*) من ذلك نذكر العقيد محمد لعموري، الذي كان يشرف على الولاية الأولى، والذي لم يكن يطمئن لأي واحد من الباءات الثلاث الذين كان يرى أنهم أقل بكثير من المسؤولية المسندة إليهم، وكذلك الأمر بالنسبة للعقيد عمارة بوقلاز الذي كان يشرف على القاعدة الشرقية أنظر:
محمد العربي زبيري.- المرجع السابق .- ص168.

(1) المرجع نفسه.- ص140

(**) إشتهر ديغول بلقب رجل 18 جوان لأنه قاد عملية تحرير باريس من الاحتلال النازي في 18 جوان 1944، وكان من قبل زعيما لحكومة فرنسا الحرة بلندن، بعد إستسلام فرنسا للألمان في 17 جوان 1940، ويعتبر من أشهر شخصيات القرن 20 م، جمع في مسيرة خمسين سنة بين صفة الرجل العسكري والسياسي، وصفة رجل الدولة المتميز أنظر:
Jeun Afrique.- l'intelligent de Gaulle : traits d'esprit.- N2102/2103.-24/04-07/1.- PP120,123

(2) Alistair Horn .-Asavage War of peace: Algeria (1954-1962).-éd. Mc Millan, london, 1977.-P333.

(***) طوله حوالي500كلم، يمتد على طول الحدود التونسية- الجزائرية، على طول الخط تتابع دوريات عسكرية مدججة بالسلاح، تنير طريقها ليلا كاشفات النور، والخطان مزودان بمنبهات الكترونية تحدد بالضبط المكان الذي تتم فيه عملية القص للسلك المكهرب، يحمي الخط حوالي 80 ألف جندي أنظر: علي كافي.- المرجع السابق.- ص219.

قد أصبح يشكل خطرا كبيرا على جنود جيش التحرير الوطني، الذين يقومون بمحاولات لقطع الأسلاك الكهربائية، والدخول إلى أرض الوطن، ففي فترة لا تتجاوز 60 يوما، أستشهد حوالي 6000 مجاهد[1].

وأمام هذا التطور الخطير، لم تستطع لجنة التنسيق والتنفيذ الصمود، فدعت أعضاءها إلى الاجتماع، في اليوم التاسع من شهر سبتمبر عام1958، وهناك قرر هؤلاء إنشاء حكومة مؤقتة[2] ، وهو ما تم الإعلان عنه رسميا، يوم الجمعة 19سبتمبر1958، على الساعة الواحدة بعد الظهر، وأسندت رئاستها إلى فرحات عباس[*].

ونجد أنه في ذات اليوم الذي تم فيه، الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة، إعترفت بها عدة دول نذكر هنا، العراق، ليبيا المغرب وتونس[**]، وفي اليوم الثاني أعلنت المملكة السعودية، وكوريا الشمالية إعترافهما، لتلحقها في اليوم الثالث مصر واليمن، ثم الصين والسودان في اليوم الموالي، وقد أصبح عددها 12 في الأسبوع الأول[3]، هذا بالنسبة للاعتراف الأجنبي.

أما على المستوى الجزائري، فيرى بعض الباحثين أمثال محمد العربي زبيري، أن هذا التعيين هو أول إنقلاب ضد شرعية مؤسسات الثورة، ويعتبر ذلك هروبا إلى

---

(1) Mohammed Harbi.- Le FLN : Mirage et Réalité.- Op.cit.- P214.

(2) جريدة "الخبر ". – العدد 5430 .–20 / 09/ 2008 .– ص 2.

(*) ولد سنة 1899 بدائرة الطاهير ولاية جيجل، من عائلة قروية فلاحية، واصل دراسته حتى تحصل على الدكتوراه في الصيدلية، أسس الاتحاد الشعبوي الجزائري في جويلية 1938، الذي غير إسمه إلي UDMA، انضم الي جبهة التحرير الوطني سنة 1955، عين اول رئيس لـ GPRA سنة 1958 ،وهو كذلك في الثانية أنظر:

Acheur Cheurfi.- La classe politique Algérienne de 1900 à nos jours.- éd. casbah, Alger, 2001.-P105.

(**) لقد أيد الشعب التونسي تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقام بتقديم لها كل التسهيلات.أنظر :

Boite N° 246 , N°348 compte rendu d'entretien algéro- Tunisiens(1960),P.P2.3

(3) جريدة " المجاهد".– العدد 5430.– 2008/09/20.– ص2.

الأمام[1]، هذا لأنه تـــم دون الرجوع إلى الهيئة العليا المؤهلة لذلك وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وعلى هذا الأساس نجد أن الذين قرروا تأسيس الحكومة المؤقتة بإسم الثورة هم الثلاثي كريم،بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، على أن يظلوا هم السلطة الفعلية في التوجيه والقيادة[2].

فحسب علي كافي أن تشكيل الحكومة المؤقتة كان مفاجأة لدى قادة الولايات ، فرغم كون هؤلاء أعضاء في المجلس الوطني للثورة، إلا أن إستشارتهم لم يأخذ بها أصحاب الخارج، بل كانت قيادة الخارج تبعث إليهم برقياتها المتكررة كان محتواها: " إنتظروا حدثا هاما يوم 19 سبتمبر "، ثم بين علي كافي بأن تعين فرحات عباس رئيسا للحكومة كان له رد فعل سلبي من مجاهدي الولاية الثانية، الذين تأكدوا من أن صراعا قويا سينطلق في صفوف قيادة الثورة[3].

وتـــدعيما لهذا الرأي، ذكر فتحي الديب، وصول برقيات احتجاج من قادة الداخل ابتداء من شهر أكتوبر، إنتقدوا خلالها قـــيام لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل الحكومة دون دعوة المجلس الوطني للإنعقاد، معتبرين الأمر مخالفة صريحة لتنظيمات قيادة الثورة[4].

ونتيجة لهذه الانتقادات، نسجل هنا أن المعارضة الشديدة من طرف بعض القادة على تأسيس الحكومة المؤقتة، تطور بعد ذلك إلى محاولة البعض الإطاحة بها، وهذا عن طريق القيام بانقلابات.

---

(1) محمد العربي زبيري.– المرجع السابق.– ص141.

(2) مسعود ديلمي .– الثورة الجزائرية والمرحلة الانتقالية من وقف إطلاق النار إلى إنشاء المجلس التأسيسي: مارس –أكتوبر 1962.– أطروحة لنيل شهادة الماجستير .– إشراف: مرابط يحياوي مسعودة.– معهد التاريخ، جامعة الجزائر،1998/1999 .– ص127 .

(3) علي كافي.- المرجع السابق.- ص225.

(4) فتحي الديب.- المرجع السابق.- ص400.

3- محاولة محمد لعموري الإنقلابية نوفمبر1958:

رغم النجاح الخارجي الذي عرفته الحكومة المؤقتة، وهذا من خلال إعتراف الكثير من الدول بها، ونذكر هنا مصر والعراق، إلى أنها تعرضت لعدة مؤامرات كادت أن تعصف بها وهذا منذ تأسيسها[1].

ومن تلك الأزمات نذكر محاولة محمد لعموري[*]، الانقلابية أو كما تعرف بمؤامرة لعموري، التي كانت بمثابة أول هزة تضرب الحكومة المؤقتة أسابيع معدودة بعد تشكيلها، وتعود حيثيات القضية إلى 10 أفريل 1958، حيث تم تعين محمد لعموري قائدا للولاية الأولى، حيث يخضع مباشرة للعقيد محمدي السعيد، الذي كان يترأس لجنة العمليات العسكرية على مستوى الشرق الجزائري، هذا الأخير بدوره كان خاضع لسيطرة كريم بلقاسم المكلف بقيادة القوات المسلحة، لكن ما يلاحظ هنا، وهو أن لعموري كان ينتقد كريم، ويتهمه بأنه سمح بتغلغل الضباط الفارين من الجيش الفرنسي إلى القيادة العليا لجيش التحرير الوطني، وعلى رأسهم الكومندان إيدير مولود الذي قال عنه لخضر من طوبال بأنه كان قائد فيلق في الجيش الاستعماري يضم 90% من الجزائريين، وقد واجه هذا الفيلق جيش التحرير الوطني في معركة كادينا في الشمال القسنطيني[2] ، وقد تألم لعموري عندما عين الكومندان إيدير مسؤولا على ديوان قائد القوات المسلحة كريم بلقاسم، وأصبح يعطي أوامره للعقيد محمدي السعيد قائد أركان جيش التحرير الوطني في الشرق.

---

[1] الطاهر جبلي.- القاعدة الشرقية (1954-1962).- رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة.- إشراف جمال قنان.- قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001/2000 .- ص166.

[*] ولد في 14 جوان 1929 بواد سيدي علي، من عائلة مترفة ، ناضل في حزب الشعب الجزائري ثم في حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، اشتغل قائد الولاية الأولى" الأوراس" سنة 1958،أعدم في16 مارس 1959 أنظر: رابح لونيسي.- المرجع السابق.-ص28.
وللتوسع أكثر أنظر:

Acheur Cheurfi.- Op.cit.- P39.

[2] S.L. Bentobal.- fragments de mémoires.- Revue « NAQD ».- Janvier-Mars1993.-PP8-9

ونظرا لهذه الإنتقادات إجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ في اليوم التاسع من شهر سبتمبر سنة 1958، وأصدرت عقوبات كانت كالأتي: العقيد محمد لعموري ينزل إلى رتبة رائد، ويمنع من كل نشاط رسمي مع تحديد إقامته بالسعودية[1] ، العقيد عمارة بوقلاز ينزل إلى رتبة جندي، ويمنع من كل نشاط رسمي، مع تحديد إقامتـــه بالقاهرة، وذلك ما آثار الشقاق والنعرات الجهوية[2].

ومن ثم شرع العقيد محمد لعموري يخطط لإنقلاب عسكري، وحسب ما أورده توفيق المدني إن سبب ذلك الإنـــقلاب يرجع إلى رفض محمد لعموري الامتثال للأحكام الصادرة في حقه، لذلك لجأ إلى طلب المساعدة من حكومة أجنبية، كانت مصر[*] للإطاحة بالحكومة المؤقتة، وإلقاء القبض على الوزراء العسكريين[3] ، وقد سانده في ذلك قيادة القاعـــدة الشرقية بقيادة الكومندان عواشرية[4]، والولاية الأولى بقيادة العقيد نواورة، الذي شارك لعموري نفس الآراء والأفكار مثل الكومندان عواشرية، وقـــد إنضم إلى هذه المعارضة الرائد جمعي سعدي الملقب بمصطفي لكحل الذي كان طالبا في القاهرة، وله علاقات حميمية مع نظام عبد الناصر، فإستطاع أن يكسب الدعم المصري للإنقلابيين، هذا لأن عبد الناصر كان شديد الاستياء من قيادة الحكومة المؤقتة، ويعتبرها بعيدة عن طروحاته العربية الإسلامية، كما كسب مصطفى لكحل أيضا دعم المناصل العروبي الإسلامي صالح بن يوسف[**] المعارض لبورقيبة، والذي كان يريد الإطاحة به[5].

---

[1] رابح لونيسي.– المرجع السابق.–ص29.

[2] **محمد عبـــاس.– ذكري مؤامرة لعموري.– جريدة " الخبر".– العدد 62 52 .– 2008/03/06 .– ص26.**

[*] وذلك لأن جمال عبد الناصر كان يرفض قيادة فرحات عباس للحكومة المؤقتة، لأنها تتنافى ومبادئه العروبية. انظر: رابح لونيسي.– المرجع السابق.–ص30.

[3] أحمد توفيق المدني.– المـــرجع السابق.– ص405.

[4] عبد الحميد عواد.– القـــاعدة الشرقية.– دار الهـــدى، الجزائر، 1993.– ص94.

[**] الأمين العام للحزب الدستوري التونسي كان يدعوا إلى تبني النموذج الجزائري لنيل الاستقلال الغير المشروط عكس بورقيبة، الذي كان يتبنى سياسية المفاوضات المرحلية مما سبب الخلاف بينهما، فأدى ذلك إلى فصل بن يوسف عن مهامه كأمين عام للحزب يوم 09 أكتوبر1955 ، فر إلى ليبيا للعمل ضد سياسية بورقيبة، الأمر الذي أدى إلى تصفيته جسديا بمدينة فرانكفورت الألمانية في شهر أوت 1961 من قبل أجهزة الاستخبارات التونسية. انظر : لمياء بوقريوة.– المرجع السابق.–ص107.

[5] رابح لونيسي .– المرجع السابق.– ص30.

وقــد ترأس محمد لعموري إجتماعا سريا في منطقة الكاف بتونس بتاريخ 16نوفمبر1958، وشارك فيه عدد كبير من إطارات الثورة العسكرية والسياسية أمثال محمد الشريف مساعدية(*)، أحمد دراية وعبد الله بلهوشات، من أجل الإطاحة بالحكومة المؤقتة، وإعادة تأهيل المجلس الوطني للثورة ، و مطاردة الباءات الثلاث لأنهم حسب زعمهم عجزوا على إمداد الثورة بالسلاح[1].

وكان من الممكن أن تــنجــح المبادرة، لولا تفطن المناضل الليــبي سالم شــلبك- حسب ما يرويه على كافي- وهذا عندما سمع لعموري يحدث بعض رفاقــه عن المؤامرة بالشاوية فــفــهمه، فأخبر محمود شريف، الــذي أخبر بدوره كريم بلقاسم[2] ، ولقــد طلب كريم بلقــاسم المساعدة من الحكومة التونسية، فأسرع الرئيس التونسي بالمساعدة بقوات عسكرية، فألقى القبض على مجموعة لعموري، وهرب البعض منهم[3].

وفي 20 جانفي 1959 شكلت الحكومة المؤقتة محكمة عليا برئاسة العقيد هواري بومدين للنظر في قضية مؤامرة لعموري ورفاقه بعد شــهر من التحقيق، ومن هناك أصدرت حكما بالإعــدام في حق كل من العقداء لعموري وأحمد نواورة والكومندان عواشرية ومصطفى لكحل[4]، ونفذ فيهم الحكم في مارس من عام 1959، أما بقية

(*) ولد بمدينة سوق أهراس في أكتوبر 1924، درس المرحلة الابتدائية بمسقط رأسه، ثم رحل إلى تونس أين تابع دراسته بجامع الزيتونة، إنخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، إلتحق بالثورة عام 1957 ، حيث إنضم إلى جيش التحرير الوطني العامل بالقاعدة الشرقية، شارك في الاجتماع السري الذي ترأسه محمد العموري في منطقة الكاف التونسية بتاريخ 16 نوفمبر1958، تم إعتقاله على إثر ذلك، حكم عليه بالسجن المؤبد لكن بومدين أطلق سراحه عام 1961. أنظــر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر: القرص المضغوط، تاريخ الجزائر (1830-1962).

(1) محمد العربي زبيري.- المرجع السابق.- ص142.

(2) علي كافي.- المرجع السابق.- ص218.

(3) فتــحي الديب.- المرجع السابق.- ص408

(4) محمد حربي.- جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع.- ترجمة كميل قيصر داغر.-ط1.- دار الكلمة للنشر، بيروت،1983 .- 189.

المتهمين بالمشاركة في تلك المؤامرة أمثال عبد الله بلهوشات، أحمد دراية ومحمد شريف مساعديه وغيرهم من الضباط فقد تم سجنهم لغاية 1960[1].

وحسب محمد العربي زبيري فإن المحكمة كانت صورية فقط، وقال إن الأمر يتعلق باغتيالات جماعية استهدفت مجموعة من خيرة إطارات الثورة، قصد الاستجابة لطموحات شخصية وذلك يعتبر إنحرافا خطيرا ساهم في عرقلة مسار الثورة[2].

ومما تجدر الإشارة إليه هنا، ونحن نتحدث عن قضية لعموري ذلك الاتهام الذي وجهه مسؤول المخابرات المصرية فتحي الديب إلى عبد الحفيظ بوصوف، حيث يقول بأنه كان يضغط من أجل الإسراع في إعدام لعموري، وهذا حتى لا يكشف هذا الأخير بأن بوصوف كان شريكه في المؤامرة بهدف تصفية كريم[3].

لـــكني لا أتـــفق مع فتحي الديب فيما ذهب إليه، وذلك لان بوصوف نفسه ساهم في القضاء على الانقلاب الفضيحة ،كما أن منصبه الحساس ساعد في كشف أعضاء الانقلاب، ومن ثم كانت المحاكمة قاسية في حقهم، وذلك لأنهم إعتمدوا على مخابرات أجنبية، وهذا ما يهدد وحدة وتماسك الثورة.

من هذا المنطلق تعتبر مؤامرة لعموري، أول تحدي يواجه الحكومة المؤقتة وذلك لأنها أخرجت إلى السطح صراعا قديما بين أعضاء الداخل والخارج، أما التحدي الثاني فكان إجتماع العقداء الأربعة بالداخل.

---

[1] Mohammed Harbi.- le FLN Mirage et réalité.- Op.Cit.- P226

[2] محمد العربي زبيري.- المرجع السابق.- ص143.

[3] فتحي الديب.- المرجع السابق.- ص408.

4- إجتماع العقداء الأربعة من 6 إلى 12 ديسمبر1958:

في الوقت الذي كانت فيه جماعة الخارج في القاهرة ، تغرق أكثر في صراعاتها على السلطة وتكريس التحالفات، وتجاهل ما يجري في الداخل، تاركة الجيش والشعب يواجهان الأمر الواقع بنقص السلاح والذخيرة والتموين، كان العدو يخطط لربح هذا الانفصام الموجود بين الداخل والخارج، فوجد ضالته في الداخل وبالضبط في الولاية الثالثة، حيث دبر مؤامرة جهنمية كادت أن تزعزع الثورة، وتصيبها في الصميم ، عرفت هذه العملية بقضية الزرق أولابلويت[1]، التي دبرها Goddar ونفذها الكابتن Leger وذلك في شهر جويلية1958.

كانت العملية بسيكولوجية محكمة وخطيرة جند لها بعض العملاء، فأوعز إلى العقيد عميروش[*]، بان عناصر من ضباطه وجنوده، وخاصة منهم المثقفين والطلبة، هم على اتصال وثيق بالجيش الفرنسي، والإدارة الفرنسية ، وتمكن سرطان الشك من نفسية العقيد عميروش وبعض مساعديه، فسارع دون تحري ولا تعمق ولا تدبر بإقامة محاكمات صورية فكانت النتيجة إعدام حوالي 1800 في الولاية الثالثة و500 منهم في الولاية الرابعة[2].

ولكن هنا يجب على المؤرخ الباحث أن يتساءل، ألا يمكن وجود فعلا عملاء ومندسين و لو قلة من بين هذا العدد الكبير من المعدومين ؟ أنا أرى بأنه يمكن و لكن ليس بالحجم الذي تصوره عميروش ، و حسب رأيي فان قائد الولاية الثالثة ذاك قام

---

[1] رابح لونيسي .- المرجع السابق.- ص34.

[*] أيت حمودة عميروش: ولد في31 أكتوبر 1926 بجبل جرجرة، من أسرة فقيرة، إنتظم في حركة العمل والحريات الديمقراطية بمدنية غليزان بعد الحرب العالمية الثانية، أعتقل مرتين سنة 1947 و1948 ، وذلك بسبب نضاله، إلتحق بجبهة التحرير الوطني بعد إنطلاق الثورة، عين سنة 1958 قائد الولاية الثالثة، قتل في 19 مارس 1958 . أنظر:
محمد الصالح الصديق.- العقيد عميروش.- الطبعة الثالثة.- شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،1999.- ص ص 17-18.

[2] علي كافي.- المرجع السابق.- ص ص 124 -125.

بإعدام هؤلاء كلهم لأنه في وضع – سيرورة الثورة – لا يسمح له بإقامة محكمة والتحري الواحد تلو الأخر .

وأمـــام كـــل ذلك دعا العقيد عمـــيروش قائد الولاية الثـــالثة قادة الولايات إلى عقد إجتماع فيما بينهم، وذلك من أجل تحذيرهم من تلك العناصر الموالية للاستعمار، ولم يكن يعلم أنه وقع ضحية المخابرات الاستعمارية[1] ، كما أوضحنا سابقا.

ويعود سبب عقد ذلك الاجتماع كذلك، إلى إنعزال الولايات الداخلية وازدياد هجمات العدو في الولايتين الثالثة والرابعة، ونقص التسليح والتموين بسبب الخطوط المكهربة إضافة إلى تقاعـــس دور أعضاء الحكومة المؤقتـــــة[2].

إنعقد ذلك الاجتماع الذي دعى إليه العقيد عميروش بضواحي جيجل ما بين 6 و12 ديسمبر1958[3]، وحضره إلى جانب العقيد عميروش كل من العقيد سي الحواس[*]، قائد الولاية السادسة، والحاج لخضر قائد الولاية الأولى، وســـي محمد بوقـــرة قائـــد الولايـــة الرابعـــة، ورفـــض الحضـــور كل من العقـــيـــد لطـــفي قائد الولاية الخامسة الموالي لبوصوف، وعلي كافي قائد الولاية الـــثانية الـــموالـــي لإبـــن طـــوبـــال، ويعود سبب رفض كل من لطفي وكافي الحضور إلى هذا الاجتماع حسب ما أورده رابح لونيسي، إلـــى إعتـــقادهـــما بأنـــها محـــاولـــة مـــن عميروش لجمع قادة ولايات الداخل، ودفعهم إلى دعم كريـــم بلقاسم ضد كل من غريميه بوصوف وبن طوبال[4].

---

[1] رابح لونيسي .– المرجع السابق.– ص34

[2] الطاهر سعيداني.– مذكرات: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض.– الطبعة الأولى.– دار هومه، الجزائر، 2001 .– ص 200 .

[3] Mohammed Teguia.- L'Algérie en guerre.-éd.office des publications universitaires, Alger, 1988.- P369.

[*] أحمد عبد الرزاق ســـي الحواس، ولـــد بخنشلة، إشتغل في التجارة، إنضم إلى حزب الشعب الجزائري PPA، كان عضو في المنظمة الخاصة، سنة 1958 أصبح قائد الولاية السادسة حضر إجتماع العـــقـــداء الأربعة، توفي في 29 مارس 1959 في معركة جبل ثامر ببوســـعادة.أنظر:

Benjamin Stora.- Dictionnaire biographique de Militants nationalistes Algériens (1926-1954).- éd. l'hrmattan, Paris, 1985.-P135.

[4] رابح لونيسي.– المرجع السابق.– ص35.

أما علي كافي فقد ذهب إلى أبعد من ذلك عندما يقول أن عميروش أراد بعقده هذا الاجتماع، أن يظهر وكأنه منقذ الثورة، وأنه يريد التحكم في الثورة من الداخل، هذا بعدما طهر ولايته من العملاء، وذلك في حادثـــة أكـــفادو (لا بلويت)[1].

ولكـــن يبـــدو، أن نوايا قـــادة الداخل كانت نزيهة بعقدهم هذا المؤتمر، فهذا الاجتماع حسب رأيـــي لم يكن يهدف إلى الإطاحة بأي عضو في الحكومة المؤقتة، هذا على حساب الأخر، وإنما هذا الإجتماع فرضه واقع المعركة، خاصة بعد مجيء الجنرال شارل ديغول إلى الحكم، وشروعه في تنفيذ مخططه الجهنمي المتمثل في القضاء على الثورة، ومـــن ذلك نذكر مضاعفة عدد قواته بالجزائر، وكذا إقدامه على منع دخول الأسلحة من الخارج ، هذا بإضافة خط ثان أشد من الأول، نقصد هنا خط شال، الذي من أهدافه تفتيت قوى الثورة، وعزلها ليسهل الاستفراد بها، وتحطيمها نـــهائـــيا.

ومن أهم القرارات التي اتخذت في اجتماع العقداء الأربعة، هي ضرورة حفر ممرات بين الحدود التونسية الجزائرية لتمرير السلاح عبرها إلى الداخل مما يتطلب، إمكانيات تقنية هائلة، يجب على الحكومة المؤقتة توفيرها بأي ثمن[2]، كما دعي العقداء كذلك إلى ضرورة الموافقة على إضافة ممثلين عسكريين، من الحدود الشرقية والغربية للـــوطن إلى قيادة الداخل، للوصول إلى صيغة تمثيلية عامة لقوات جيش التحرير الوطني، كما طلب العقداء بضرورة توحيد القـــيادة العامة، وجعلها جماعية ، طبقا لتوصيات مؤتمر الصومام، أما فيما يخص مخططات العدو، فقد خرج العقداء بقرار هام، وهو يجب وضع خطة إستراتيجية للقضاء على مشاريع العدو، خاصة مخطط الجنرال شال، الذي أصبح يهدد مصير الثورة، بمحاولة عزلها عن قواعدها الخلفية في المناطق الحدودية[3].

---

(1) علي كافي.- المرجع السابق.- ص142.

(2) رابح لونيسي.- المرجع السابق.- ص36 .

(3) لخضر بورقعـــة.- مذكـــــرات: شاهد على اغتيال الثورة.- الطبعة الثانية.- دار الـــــحكمة، الجزائر،2000 .- ص28.

وقد صادق العقداء على محضر جلسات الإجتماع، ومن ثم قرروا إرسال الرائد عمر أو صديق في مهمة إلى الخارج، وكلفوه بنقل محضر إجتماعهم ذاك إلى أعضاء الحكومة المؤقتـــــة[1].

وحسب محمد العربي زبيري فإن هذا المحضر قد تضمن نقدا لاذعا للطريقة التي تم بها تأسيس الحكومة المؤقتة، وإشتمل على توبيخ للقيادة على تقاعسها، وتهاونها بالنسبة لعملية التسليح، خاصة أمام عراقيل خطي موريس وشال.

وفي 12 مارس 1959 تسلمت الحكومة المؤقتة المحضر المذكور، وإستمعت إلى شروح وافية في الموضوع قدمها الرائد عمر أو صديق[2]، ولكنها وصفت قرارات هذا الاجتماع بالخطيرة، ورأت أنها تهدف إلى فصل الداخل عن الخارج[3]، علتهم في ذلك حسب ما أورده لخضر بورقعة، أن تلك القرارات صادرة عن أصحاب الداخل، وليست من صنع قادة الخارج، وكذلك تخلف كل من قادة الولاية الثانية والخامسة عن حضور الاجتماع، وهكذا أعتبر المؤتمر في نظرهم مؤامرة ضد الثورة، وحكموا عليها غيابيا بالإعدام[4].

ولكـــن المتتبع الحقيقي لتلك القرارات يجدها شرعية، وموضوعية، كونها صادرة عن قيادة مقرها موجود في داخل الجزائر، وبالـــــتالي فهي جاءت طبقا لمعطيات يوفرها واقعها الحربي في مواجهة العدو، هذا عكس قيادة الخارج التي كانت تخطط على الورق، وتضبط حساباتها السياسية على ضوء إعتبارات سلطوية من خارج دوائر المعركة، وكان عليها حسب ما أورده لخضر بورقعة قبل التشكيك في نوايا هؤلاء، أن تجمع القرائن من على أرض المعركة، وتقيم عليها عملية التحليل، وبذلك تتصالح مع أهداف وأبعاد مؤتمر القادة في الداخل[5].

---

(1) عمار بوحوش.– المرجع السابق.– ص487.
(2) محمد العربي زبيري .– المرجع السابق .– ص 179
(3) محمد عباس.– ذكرى مؤامرة لعموري.– جريدة " الخبر".– العدد 5268.– ص26.
(4) لخضر بورقعـــة.– المرجع السابق .– ص29.
(5) المرجع نفسه.– ص29.

وهناك من بين أعضاء الحكومة المؤقتة، أمثال بن خدة من طالب بدخول قادة الثورة إلى التراب الوطني، وحسب وجهة النظر هذه إن دخول هؤلاء إلى الداخل، سوف ينجم عنه وحدة الصف، وتخفيف الضغوط التي تمارسها دول المغرب العربي ومصر على الجزائر[1].

ولـــكن ومن أجل تحسين موقفهم سارع أعضاء الحكومة المؤقتة، إلى دعوة العقداء في الداخل لحضور إجتماع هام بتونس، وفي طريقهما لحضور هذا الاجتماع، أستشهد القائدان عميروش وسي الحواس يوم 29 مارس1959 بحبل ثامر ببوسعادة[2].

وبعد 49 سنة من وفاة عميروش يأتي نجله نور الدين أيت حمودة، ليقول بان جماعة بوصوف كانت وراء اغتياله ، وهذا عن طريق استعمال إشارات راديو كانت بحوزة الجيش الفرنسي، وهكذا تمكن الفرنسيون من تحديد موقعهما[3]، وهذا ما ذكره كذلك الكابتن محند أعراب بسعود الذي كان ضابطا في الولاية الثالثة ثم الرابعة[4].

ولكن أنا أتفق مع رابح لونسيي فيما ذهب إليه، وهو أنه يجب على الباحث الموضوعي التحفظ في هذا التصريح الخطير، وهذا لأن تلك الاتهامات واردة من أبناء منطقة عميروش فقط.

---

[1] Mohammed Harbi.- le FLN Mirage et réalité.- Op.Cit.- P246.

[2] محمد عباس.- ذكرى مؤامرة لعموري.- جريدة " الخبر".- العدد 5268.- ص26.

[3] جريدة " الخبر".- العدد 5463.- 2008/10/30 .- ص5.

[4] رابح لونيسي.- المرجع السابق.- ص38.

الفصل الثاني
أسباب انعقاد إجتماع العشر العقداء

1- سياسة شارل ديـــغول.

1-أ -أحداث 13 ماي 1958، ووصول ديغول إلى السلطة.

1-ب- مخـــــطط ديـــغول العسكري

2- قادة الداخل ومشكل تسريب الأسلحة

3- أزمة الحكومة المؤقتة

3-أ- الخلاف السياسي داخل الحكومة المؤقتة.

3-ب- حادثة مقتل عميرة علاوة

3-ج- إستقالة الأمين دباغين وتأثيرها على أحداث الثورة.

1- سياسة شارل ديغول:

1- أ- أحداث 13 ماي 1958 ووصول ديغول إلى السلطة:

في 26 أفريل 1958، قام ألاف المستوطنين الموجودين بالجزائر، بمظاهرات مطالبين فيها بتغير الحكومة الفرنسية ، وذلك بعدما تأكد هؤلاء من عجز الحكومة القائمة آنذاك –حكومة فيلكس غيار(*)– من القضاء على الثورة[1]، وهو ما يعني ضياع مطامعهم العنصرية في الجزائر، وتطور الأمر إلى أن قام هؤلاء باحتلال دار الحكومة الفرنسية بالجزائر يوم 13 ماي 1958، ثم انضم إليهم الجيش العامل بالجزائر، وعلى رأسه الجنرال رؤول سالان(**)، قائد الأركان وجاك ماسو قائد فرقة المظلات، وأمام ذلك تدخل الرئيس الفرنسي روني كوتي، وقام بإجراء تغير في الحكومة، وصل على إثره بيير بفيملين إلى رئاسة الحكومة عوضا عن فيلكس غيار[2].

ولكن ذلك التغير لم يغير الأمر، ورفض هؤلاء المتظاهرين الحكومة الجديدة، وتشكلت لجنة الأمن الوطني من الأوروبيين المناهضين لأية حكومة يرأسها بفيملين، وتزعم هذه اللجنة المتمردة على الحكومة الفرنسية الجنرال ماسو، الذي بعث ببرقية مستعجلة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية روني كوتي، يطلب فيها تشكيل لجنة للأمن

(*) ولد بباريس سنة 1919، عين مفتش للمالية سنة 1943، ثم مفوض عام للحكومة الفرنسية، كان ينتمي إلى التيار الراديكالي الإشتراكي، عين سنة 1947 وزيرا للمالية، ثم أصبح رئيسا للحكومة في نوفمبر من نفس السنة، وفي عام 1958 انتخب رئيسا للحزب الراديكالي الإشتراكي بفرنسا – أنظر:
Le grand Larousse encyclopédique – éd .Larousse, Montronge France –Volume 5.- P 327.

(1) محمد الميلي .– مواقف جزائرية .– ط1 .– المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 .– ص 59 . للتوسع أكثر أنظر : جوان غليسبي .– الجزائر الثائرة .– ترجمة : خيري حماد .– ط1 .– دار الطليعة ، بيروت ، 1961 .– ص194 .

(**) ولد سنة 1899، من عائلة حرفية، عينه الرئيس الفرنسي غي مولي على رأس الجيوش الفرنسية بالجزائر، ينتمي إلى تيار اليسار، وكان يؤيد فكرة بقاء الجزائر فرنسية أنظر:
Encyelopédies d'aujourd'hui.–dictionnaire des presonnages historiques –éd pochothèque, France 1995, P 931.

(2) Benjamin stora.– histoire de la guerre d'Algérie :(1954-1962).–Op.cit,P 48.

العمومي في باريس بدلا من تشكيل حكومة فرنسية، ومن ثم طالب هؤلاء بدعوة الجنرال ديغول إلى الحكم[1].

وبناءا على دعم هؤلاء، فإن الجنرال ديغول، كان ينوي تغير نظام الجمهورية الرابعة، وإقامة نظام رئاسي يتمتع فيه رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة، وذلك بسبب خبرته الطويلة في الحرب، هذا ونجد أن ديغول كان يتلقى دعما من طرف الأقدام السود الموجودين بالجزائر[2].

وعلى هذا الأساس شكلت في 14 ماي 1958 حكومة في باريس يرأسها بفيملين، بعد ان نال ثقة البرلمان بـــ 462 ضد 112 صوت، وسلطة أخرى في الجزائر يتزعمها الجنرال ماسو، وفي 17 ماي 1958 وصل جاك سوستال[*] إلى الجزائر وبدأ يخطط بالتعاون مع الجنرال سالان لعودة ديغول إلى الحكم بالقوة، وعدم التفاوض مع الحكومة بقصد إقناع رئيسها بالتنازل عن السلطة لديغول، وتوسط غي مولى[**]، بين الحكومة والجنرال ديغول وذلك حتى يتم السيطرة على الجيش الذي بات يهدد النظام هناك في فرنسا ، وفي مؤتمر صحفي للجنرال ديغول يوم 19 ماي 1958، أعلن هذا الأخير هناك

---

(1) عمار بوحوش –المرجع السابق، ص 428.

(2) Benjamin stora. –histoire de la guerre d'Algérie (1954-1962). – Op.cit.- P 50.

(*) ولد جاك سوستال سنة 1912، من عائلة نقابية بروتستانية، إلتحق بالمدرسة العليا للأساتذة، وتخصص في علم الفلسفة والأجناس، بدأ مشواره السياسي في اللجنة المناهضة للفاشية سنة 1935، وفي 15 جانفي 1955 عين حاكما عاما للجزائر من قبل ماندیس فرانس خلفا لروجي ليونار، ورغم سقوط حكومة ماندیس، إلا أن إدغارفور أبقي سوستال في منصبه، وفي 02 فيفري 1956 غادر الجزائر وخلفه روبير لاكوست في عهد حكومة غي موليه. للتوسع أكثر أنظر:

Jacques Soustelle, Maurice cuttolia.– Expose sur la situation générale de l'Algérie en 1954 .–imprimerie officielle du gouvernement générale de l'Algérie, Alger, 1955.

(**) ولد في مدينة Flers بفرنسا في 31 ديسمبر 1905، تحصل على شهادة الليسانس في الأدب الإنجليزي من جامعة ليل، وفي سنة 1923 انضم إلى الحزب الإشتراكي، شارك في الحرب العالمية II ووقع أسيرا بيد الألمان مرتين، ومن المناصب التي شغلها رئيس بلدية Arras 1945، سكرتيرا عاما للحزب الاشتراكي الفرنسي 1946، عين نائب رئيس الاشتراكية الأممية، ثم عين رئيس الحكومة من فيفري 1956 إلى مايو 1957، كما عين وزيرا للأشغال العمومية في حكومة الجنرال ديغول من 1956 إلى 1959. أنظر:

Benoît y vert. –Dictionnaire des ministres. – éd. Perrin, Paris, 1990.

عن شكره للجيش الذي حافظ على الأمن في الجزائر، وفي 23 ماي استولى العسكريون على السلطة في جزيرة كورسيكا، وهددوا الحكومة بالاستيلاء على السلطة في فرنسا [1].

وأمام ذلك تأكد أعضاء الحكومة الفرنسية، أن تسليم السلطة إلى الجنرال ديغول هو المخرج الوحيد للأزمة، ولهذا دخلوا في مفاوضات سرية مع ديغول، بقصد إقناعه أن يستنكر فكرة العنف واستعمال القوة من طرف المسؤولين في الجيش الذين تمردوا على حكومتهم، ونجده قد رفض في البداية، ولكن تأكد أن العسكريين قد قرروا الإطاحة بالحكومة الفرنسية بالقوة يوم 28 ماي 1958، آنذاك أصدر بيانا قال فيه بأنه بدأ يجري الاتصالات لتكوين حكومة جمهورية، وأنه لا يوافق على استعمال القوة الذي ينتج عنها عواقب خطيرة[2].

وعلى هذا الأساس، وفي اجتماع قصير لمجلس الوزراء يوم 28 ماي 1958، اعترف بيير بفيملين بأنه من المستحيل تجنب حرب أهلية، وأن الحل الوحيد هو تسليم السلطة إلى الجنرال ديغول بطريقة قانونية، وهكذا قدم إلى رئيس الجمهورية استقالة حكومته، وهنا تدخل روني كوتي، وطلب من ديغول أن يتولى رئاسة الحكومة، بشرط أن يأتي إلى البرلمان، ويقف أمام النواب ويوافقون على تعيينه رئيسا للحكومة، وفي 01 جوان 1958 وافق البرلمان الفرنسي بأغلبية 329 صوت ضد 224 على تعيين ديغول رئيسا للحكومة الفرنسية[3]

(1) عمار بوحوش. –المرجع السابق.– ص 429.

(2) Benjamin stora .–Histoire de la guerre d'Algérie (1954-1962) .–Op.cit.- P 50.

(3) Alistair Horne .– Op.cit .- P 300.

1- ب- مخطط ديغول العسكري:

بعد وصول ديغول إلى الحكم، شرع في تنفيذ برنامجه التكتيكي الذي كان ينحصر في البداية في الميدانين الاجتماعي والسيكولوجي، وكان الهدف من ذلك هو إفراغ الثورة من محتواها، ومحاولة استقطاب الريف مهد الثورة، وهذا لأن ديغول كان يدرك أن الشعب قد احتضن الثورة، ومن هنا كانت الدعوة إلى الإصلاحات والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وهذا لمحاولة فصل الشعب عن جيش التحرير الوطني[1].

ومن تلك الإصلاحات نذكر مشروع قسنطينة يوم 03 أكتوبر 1958، من جملة ما جاء فيه هو إيجاد 400 ألف منصب شغل جديد، وتوزيع حوالي 250 ألف هكتار من الأراضي جديدة على الفلاحين الجزائريين[2].

لكن سياسة ديغول الإصلاحية تلك باءت بالفشل، هذا لأن الأهداف الحقيقية من مخططاته تلك كانت هي القضاء على الثورة عن طريق عزل الشعب عنها بواسطة الإغراء بالعمل والأرض والسكن[3]، وكذلك كان ديغول يريد تكوين طبقة برجوازية تكون مرتبطة مع فرنسا، وتدافع عن وجودها بالجزائر، أو ما يسمى بالقوة الثالثة وبالتالي فالشعب الجزائري رفض تلك الإصلاحات، هذا خاصة أمام تدخل قادة الثورة بتوضيح المخطط الاستعماري، وتبليغ القاعدة بحقيقة مشاريع ديغول تلك.

وأمام ذلك الفشل، شرع ديغول في تطبيق مخططه العسكري، فقام بتعين الجنرال موريس شال[*]، كقائد عام للجيش الفرنسي بالجزائر[4] وقد عمل هذا الأخير بإعادة تنظيم

---

(1) علي كافي –المرجع السابق، ص 120.

(2) Jean Morin .- de Gaulle et l'Algérie : mon témoignage (1960-1962) .–éd. Albin Michel, Paris, 1991 .- P 51.

(3) Alistair Horne .– Op.cit .- P 310.

(*) ولد في 05 سبتمبر 1905 بـــ Vaucluse، إلتحق في سنة 1923 بالمدرسة الحربية Saint cyr، وأصبح ملازم ثان سنة 1925، دخل الجيش الجوي بعد ذلك، ومن ثم بدأ تكوينه كطيار في عام 1932، التحق سنة 1937 بالمدرسة العليا الحربية الجوية، وانهي تكوينه في جويلية 1939، بعد تغير الجنرال سالان حل محله في الجزائر في 1958/12/12 كقائد عام للجيش، وهو معروف بمشروعه المسمى باسمه شال، ويعتبر كذلك أحد منظمي انقلاب الجنرالات في أفريل 1961 . أنظر:
Mourice Challe .–Wikipédia .- 22/03/2007.

(4) Benjamin Stora .– Histoire de la guerre d'Algérie (1954-1962) .– Op.cit .- P 53.

الجيش وتزويده بأحدث الأسلحة، هذا وقام بوضع خطة عسكرية من أجل القضاء على الثورة، فاعتمد برنامج سمي باسمه[1]، يعتمد على حشد القوات الفرنسية بكثافة للقيام بعملية في جهة ما، وقيامها بالهجوم على مواقع معينة بعد حصارها ومراقبتها، وتطهيرها منطقة بعد منطقة، وهكذا يتواصل العمل إلى أن يتم تمشيط كل القطر الجزائري[2].

وقد شرع شال في أول عملية له بالولاية الخامسة بالغرب الجزائري، حيث أنه قام بحشد قوات ضخمة مجهزة بكل أنواع الأسلحة من مدافع وبنادق، ومن هناك بدأ في تنفيذ خطته، حيث زحف بجيشه على مختلف المناطق واحدة بعد الأخرى، بداية بولاية وهران بين فيفري وأفريل 1959، ثم جبال الونشريس خلال شهر أفريل 1959، وبعدها جبال الظهرة بين جوان وجويلية 1959، ومنها إلى بلاد القبائل خلال فصل الصيف 1959، ليصل إلى منطقة الشمال القسنطيني في أواخر صيف 1959 [3].

ولكن على الرغم من كل تلك الجهود فإن ذلك الجنرال لم يحقق الانتصارات العسكرية التي طلبها منه رئيس الدولة الفرنسية آنذاك ديغول[4]، وهذا لأن عمليات المطاردة تلك لم تضع حدا لنشاط المجاهدين، الذين قاموا بمضاعفة عملياتهم في كل المناطق، حيث نذكر هنا أن الجنرال شال كلما أعلن عن تطهيره لولاية، وتوجهه إلى أخرى يرد المجاهدين وبقوة في الولاية التي ادعى أنه قد طهرها من جنود جيش التحرير الوطني.

وندرج في هذا السياق ما ذكرته صحيفة لومانتيه الفرنسية في عددها الصادر يوم 08 جويلية 1959، عن أحد ضباط فرنسا المشتركين في تلك العمليات "...فقد سمعتم من غير شك عن العمليات الكبرى، التي جرت في جبال الونشريس وعن نجاحها، الواقع أننا

---

(1) جريدة المجاهد –العدد 60 .– 25 /1960/01 .– ص 07.

(2) Faivre Maurice .– les archives inédites de la politique algérienne (1958-1962) – éd. l'harmattan, Paris, 2000 .- P 165.

(3) إدريس خضير. – المرجع السابق .– ص 288.

(4) محمد العربي زبيري .– المرجع السابق .– ص 183.

لم نتعمق في المناطق المعينة أكثر من 25 كلم، ولم تحصل أي نتيجة جدية من الناحية العسكرية، أما الجبال فهي محرمة على جنودنا..."[1].

ومن هنا وأمام تأكد ديغول من أن مخطط شال استهلك، ولم يعد قادرا على المضي قدما بسبب المقاومة غير المنتظرة التي أبدتها وحدات جيش التحرير الوطني، التي عرفت كيف تتكيف مع الوضع الجديد، أعلن ديغول عن سياسة تقرير المصير يوم 16 سبتمبر 1959[2]، التي لم يكن الهدف منها إلا المراوغة وإتباع سياسة تهدئة الأعصاب للأوربيين، وكذلك السعي إلى إيجاد قوة ثالثة من الجزائريين الموالين لفرنسا[3].

ولكن رغم صمود جنود جيش التحرير الوطني أمام سياسة ديغول العسكرية تلك، إلا أنها ألحقت به أضرار جسيمة، أثرت على مسار الثورة، لهذا كان لا بد لقادة الحكومة المؤقتة البحث عن حلول للمشاكل التي باتت تعيشها الثورة أمام تلك المستجدات.

---

(1) إدريس خضير. – المرجع السابق.– ص 289.

(2) عبد الله شريط .– الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية .– الجزء الثالث .– منشورات وزارة المجاهدين ، مؤسسة الشروق للإعلام و النشر، الجزائر .– ص96.

(3) Alistair Horne .– Op.cit .- P 346.

2- قادة الداخل ومشكل تسريب الأسلحة:

في وقت كانت فيه قيادة الثورة في الخارج تعاني الانقسام فيما بينها بسبب الصراع على السلطة، كانت السلطات الاستعمارية تقيم حاجز موريس، وتعمل على دعمه بخط شال.

وابتداء من الفصل الأول لسنة 1958 أصبح اجتياز حاجز موريس وشال مستحيل، إلا إذا وافقت وحدات جيش التحرير الوطني على ترك ثلاثة أرباعها في الميدان مقابل ربع قد يصل إلى داخل الوطن[1]، وهذا دلالة على تأثير تلك الخطوط المكهربة المقامة على الحدود الشرقية والغربية، ونسجل هنا حدوث تراكم لقوات كانت قد توجهت من الداخل إلى الخارج لجلب الأسلحة وعجزت عن الرجوع[2].

ورغم تلك الآثار والخسائر، إلا أن كريم بلقاسم المسؤول عن القوات المسلحة، ظل يوهم القيادة بأن الأسلاك المكهربة تلك لا تشكل صعوبة تذكر في وجه قوات جيش التحرير الوطني،و ذلك حتى لا توجه له أصابع الاتهام بأنه قد قصر في مهامه، و بالتالي يتمكن من تمرير مشروعه المتضمن زعامة الثورة ، لكن ذلك لم يكن هو رأي مسؤول التسليح أنذاك العقيد أوعمران الذي وجه تقريرا إلى قيادة الثورة عام 1958 جاء فيه "إن جيش التحرير الوطني الذي بلغ أوج قوته من حيث العدد والسلاح، يصاب حاليا بخسائر فادحة، إذ فقد في ظرف شهرين فقط أكثر من ستة ألاف مجاهد في منطقة عنابة وحدها، وإذ كنا في العام الماضي قد أوصلنا إلى الداخل أسلحة كثيرة، فأن تجديدها، وتزويدها بالذخيرة، قد أصبح الآن صعبا جدا، بسبب الأسلاك المكهربة وما تشتمل عليه من فجواتها من حقول الألغام"[3].

ونذكر هنا كذلك ذلك الاتهام الذي وجهه العقيد هواري بومدين إلى الحكومة المؤقتة، المتمثل في التقصير في إمداد الناحية الغربية من البلاد بالسلاح والمؤونة، ونسجل في هذا السياق أيضا الخلاف الذي وقع بين أعضاء الحكومة المؤقتة والجمهورية

---

(1) محمد العربي زبيري .- المرجع السابق .- ص 180.
(2) مصطفى هشماوي .- المرجع السابق .- ص 173.
(3) محمد العربي زبيري .- المرجع السابق .- ص 180.

العربية المتحدة، بشأن السلاح الذي كانت تبعث به هذه الأخيرة إلى الثوار الجزائريين، لكن الحكومة المؤقتة كانت تكدسه في مخازن ليبيا وتونس وتماطل في تسليمه إلى قادة الثورة داخل الجزائر، وذلك نتيجة لخطي موريس وشال[1]، فحسب مصدر فرنسي فان الأسلحة التي كانت تكدس و تجمع في بعض الدول العربية قدرت بحوالي 8000 قطعة سلاح في تونس ،و أكثر من 10000 ذخيرة مخزنة في المغرب ، و 8000 في ليبيا و 35000 في الشرق الأوسط[2].

وحسب شهادة علي كافي فإن عملية إختراق الخطوط المكهربة تلك، كانت تتم بواسطة حفر طريق الخط، أو قص الخطوط المكهربة، وذلك يتطلب سرعة التنفيذ والعواقب كبيرة، باعتبار أن دوريات المراقبة لا تنقطع ليل نهار[3]، وهذا ما ذهب إليه عبد الحفيظ أمقران حينما ذكر أن عملية اختراق تلك الحواجز، كان أمرا في غاية الخطورة إلى درجة موت بعض المجاهدين أثناء المرور[4].

هذا و قد ذكر فتحي الديب بان تونس قامت بعدة إجراءات استفزازية ضد الثورة الجزائرية ، وذلك من أجل الضغط على قادتها بإيقاف القتال و الدخول في مفاوضات مع فرنسا ،فمنعت تمرير السلاح إلى داخل الجزائر ، و استولى الحرس الوطني التونسي على مخازن السلاح و الذخيرة الخاصة بجيش التحرير الوطني .

ونجد أنه رغم تلك المخاطر إلا أن تصميم المجاهدين بالتعاون مع الشعب مكنهم من تجاوز خط شال، المعروف بسد الموت، وكانت عمليات اجتيازه تتم إما عن طريق تحديه مباشرة وقطع أسلاكه، وإبطال مفعوله ولو جزئيا، وإما عن طريق تجنبه والتوغل في أعماق الصحراء والمرور عن طريق منطقة تندوف وبشار وأدرار، هذا ابتداء من

---

(1) عقيلة ضيف الله .– التنظيم السياسي والإداري: الجزائر (1954–1962) .– دكتوراه دولة .– إشراف عمار بوحوش .– معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1994–1995 .– ص 373.

(2) Mahfoud Kaddache.-Et l'Algérie se libérat (1954-1962).-éd. EDIF, Paris,2000,P167.

(3) علي كافي .– المرجع السابق .– ص 221.

(4) Abdelhafid Amokrane El Hassani .– mémoires de combat .- 1er édition .– éd. Bordj El Kifan, Alger, 1998 .- P 114.

منطقة بودنين الصحراوية والتوصل بعد كل تلك المعاناة من إغاثة إخوانهم داخل القطر الجزائري، بالأسلحة الحربية والذخيرة.

هذا وقد استطاع جيش التحرير الوطني على الحدود المغربية أن يتحصل سنة 1959 على 4500 قطعة سلاح حربية و2000 بندقية إسبانية، و2000 بندقية نوع موسكوتون فرنسية[1] ، هذا كما اتصل بوصوف بمهرب سلاح يدعي G.Puchert وإشتري منه كمية هامة من السلاح[2].

ورغم تلك المحاولات من جيش التحرير الوطني، إلا أن عملية دخول الأسلحة إلى الجزائر، كان مشكل عويص، يتطلب من قيادة الحكومة التدخل لحله.

---

[1] يوسف مناصرية .– تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية (1956–1960) .– مجلة "عصور" .– العدد 6–7 .– جوان–ديسمبر، 2005 .– ص ص 51–52.

[2] لمياء بوقريوة .– المرجع السابق .– ص174 .

3- أزمة الحكومة المؤقتة:

3-أ- الخلاف السياسي داخل الحكومة المؤقتة:

كانت الحكومة المؤقتة مزيجا من أربع تيارات: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA، جمعية العلماء المسلمين، المركزيين(*) والنشطاء سياسيا(**)، وكانت كفة التيار الأخير هي الراجحة تماما، فالثلاثي العسكري: كريم، بوصوف وبن طوبال هو صاحب الحل والربط فيها، وهذا ما أدي إلى بروز ثلاث انقسامات على الأقل في تلك الحكومة: الأول بين السياسيين والعسكريين، والثاني بين قدماء المركزيين – دباغين – وحزب البيان – فرحات عباس – والثالث كان بين أعضاء الثلاثي الحاكم (كريم،بوصوف وبن طوبال)[1].

ونجد أن قضية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي قد عمقت الخلاف في الانقسام الثالث بين الباءات الثلاث، وذلك بين مؤيد ومعارض، لانضمام هؤلاء الضباط إلى جبهة التحرير الوطني، فهذا كريم يؤيد فكرة احتضان هؤلاء في هياكل جيش التحرير الوطني، معللا موقفه ذاك، بضرورة استعمال ذوي الاختصاص، في حين نجد أن محمد العربي زبيري يرى عكس ذلك، ويقول أن كريم اختار ذاك بسبب طموحه اللامشروع في التربع على رأس القيادة الثورية، والعمل بكل الوسائل على تغطية عجزه في تأدية الدور المسند إليه، وذلك بوصفه قائد القوات المسلحة، ويتمثل ذلك العجز يضيف زبيري قائلا في عدم

(*) نقصد بهم أعضاء اللجنة المركزية لتيار حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي يقودها مصالي الحاج، والتي انشقت عن الحزب أثناء انعقاد المؤتمر الثاني للحركة عام 1953، حيث رفضت القيادة الفردية لمصالي الحاج وطالبت بالقيادة الجماعية، من أبرز قادتها بن يوسف بن خدة وحسين لحول. أنظر: عمار بوحوش.- المرجع السابق.-ص328.

(**) نقصد بهم أعضاء المنظمة الخاصة، وهم الذين حضروا اجتماع 22 في جوان 1954، واتخذوا قرار تفجير الثورة. أنظر: محمد حربي.- المرجع السابق.- ص94.

(1) صالح بلحاج .- المرجع السابق .- 34.

تفطنه إلى ما كان يشكله خط موريس من أخطار تجسدت بالتدريج في منع الإمدادات المادية، والبشرية من الوصول إلى داخل الوطن[1]، هذا عكس بوصوف و بن طوبال اللذان رفضا فكرة إدماج الضباط الفارين في الثورة جملة و تفصيلا .

ويظهر أن أزمة القيادة تلك قد أثرت سلبيا على أعمال الحكومة المؤقتة، هذا بعدما أصبح كل قائد يدعي بأنه الأولى، بزعامة الثورة، فهذا كريم بلقاسم دائما يرى نفسه هو القائد الحقيقي للثورة، وذلك لكونه الشخصية التاريخية الوحيدة التي مازالت تباشر المسؤولية الفعلية في الثورة، بعد استشهاد كل من ديدوش مراد، مصطفى بن بولعيد، والعربي بن مهيدي وأسر بيطاط وبوضياف، وبناءا على هذه الحجة، كان كريم يطالب بحقه في انتقال الزعامة الفعلية إليه، بدلا من إبقاء الزعامة الصورية في يد فرحات عباس[2] ، غير أن بوصوف وبن طوبال كان يرفضان الإنصياع لمطلب كريم ذاك، ويبلغانه بأن المؤسسين الحقيقيين لجبهة التحرير الوطني هم الأعضاء "22" للثورة يوم أن كان هو يؤيد مصالي الحاج في النصف الأول من عام 1954، وعليه لم يكن عضوا بلجنة "22"، وبالتالي لا يمكن حسب رأيهم اعتباره زعيما أو قائدا للثورة[3].

ولا ننسى هنا أن نذكر رأي رابح لونيسي الذي قال بأن الباءات الثلاث كانوا متفقين ضمنيا على إبقاء نفوذ القيادة فيما بينهم، فكانوا يتوحدون ضد كل من يهدد هذا النفوذ، ويضيف قائلا إن العلاقة بينهم هي علاقة توازن داخل نظام الثورة، وأي إخلال بهذا التوازن يمكن أن يعرض الثورة للخطر في العمق، ولهذا فلا أحد منهم كان يسمح للآخر بتولي رئاسة الحكومة المؤقتة، فكانوا يلجأون دائما إلى اختيار رئيس الحكومة ليس منهم لكنه ضعيف كي يبقى تحت نفوذهم[4].

ولكن أنا لا أتفق مع ما ذهب إليه رابح لونيسي، وذلك لأن رئيس الحكومة المقصود يومها هو فرحات عباس، وبالتالي لا أظن أن فرحات عباس رجل مسلوب

---

[1] محمد العربي زبيري .– المرجع السابق .– ص 177.

[2] محمد عباس .– ثوار.....عظماء .– مطبعة دحلب، الجزائر، 1991 .– ص 102.

[3] Mohammed Harbi .– le FLN : Mirage et réalité .– Op.cit .- P 245.

[4] رابح لونيسي .– المرجع السابق .– ص ص 27–28.

الإراد إلى درجة أنه يبقى تحت نفوذ هؤلاء، فاختياره حتما كان بعد موافقة جميع قادة الثورة، وإلا كيف وصل إلى رئاسة الحكومة، وعلى هذا الأساس فسلطته كانت واضحة، هي قيادة الحكومة المؤقتة، والتشاور مع باقي الأعضاء في تحديد مختلف متطلبات الثورة.

ويبدو أن الحكومة المؤقتة لم تستطع تجاوز تلك الانقسامات، وما ولدته من صراعات، ويتضح ذلك من خلال تصريح فرحات عباس الذي جاء فيه "كلنا سواسية، ليس هناك من هو بدرجة أولى، وغيره من درجة ثانية: كيف ؟ أنتم تعتبروننا خادمات أو ماذا تريدون ؟"[1].

أما قدماء المركزيين فقد كانوا حسب ما أورده صالح بلحاج يستخدمون الحيل لتأجيج الصراع بين العسكريين وأصدقاء عباس، حتى تصبح الظروف ملائمة لتوظيف أوراقهم، وكانت الخصومة بينهم وبين عباس على أشدها منذ أن فاز هذا الأخير برئاسة الحكومة أمام المرشح المركزي دباغين[2].

وعلى هذا الأساس كان من الضروري إيجاد حل لتلك الخلافات التي كانت بين قادة الثورة، وهذا قبل أن تنتقل إلى القاعدة، وبالتالي تجد جبهة التحرير الوطني نفسها أمام طريق مسدود.

---

[1] Amar Hamdani .– Karim Belkacem : le lion des Djebels .– éd. Balland, paris, 1973.– P 221.

[2] صالح بلحاج .– المرجع السابق.– ص ص 33–34.

3-ب- حادثة مقتل عميرة علاوة:

بعد تأسيس الحكومة المؤقتة، وتوزيع المسؤوليات على أعضاءها، وجدنا أن تلك التعيينات لم تكن محل رضي لدى البعض، يتضح ذلك من خلال الأزمات الحادة التي كانت تتعرض لها تلك الحكومة، والتي كادت أن تعصف بها.

فبالإضافة إلى المؤامرة التي أحيكت ضد الحكومة من طرف لعموري وجماعته كما رأينا سابقا، هناك أحداث وخلافات أخرى، عمقت من حجم التصدع في بنية الثورة، نذكر هنا حادثة عميرة علاوة التي وقعت في جانفي 1959، وحسب صالح بلحاج فإن عميرة هذا كان مناضل قديما في حزب الشعب الجزائري، وصديقا حميما للدكتور دباغين[*] ، وكان من المعارضين لتعين فرحات عباس رئيسا للحكومة[1] ، وقال رابح لونيسي في هذا المقام بأن عميرة وصف فرحات عباس بالاندماجي الذي أراد الاستيلاء على الثورة، ثم قام بتحريفها خدمة لأسياده الفرنسيين حسب تعبيره[2].

وأمام ذلك اضطر لمين دباغين، المسؤول المباشر على عميرة علاوة إلى إبعاده عن المغرب وإرساله إلى بيروت، ولكن حسب ما أورده صالح بلحاج بأن عميرة لم يكف عن انتقاداته اللاذعة هناك، متحدثا جهرا عن الحياة الخاصة لأعضاء الحكومة المؤقتة ورئيسها[3].

وذكر أحمد توفيق المدني بأن الرجل(يقصد عميرة) كان وغدا بكل ما في هذه الكلمة من معنى، وكان يطلق لسانا بذيئا قذرا في كل وزير من الوزراء، وكان أكثر

---

[*] ولد محمد لمين دباغين بشرشال سنة 1917 من عائلة غنية، كان يمارس مهنة الطب، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم MTLD، عين عضو دائم في CNRA، اشتغل منصب وزير الخارجية في GPRA. أنظر:
Acheur Cheurfi .– Op.cit .- p 57.

[1] صالح بلحاج .– المرجع السابق .– ص 34.

[2] رابح لونيسي .– المرجع السابق .– ص 39.

[3] صالح بلحاج .– المرجع السابق .– ص 35.

الناس حظا من تلك التهم الرئيس فرحات عباس، والدكتور أحمد فرنسيس، قال بأنه كان يصفهما علنا بأشنع وأبشع الأوصاف اللأخلاقية[1].

ولكن نحن نجد أن أحمد توفيق المدني قد بالغ كثيرا في انتقاداته تلك لعميرة، فهو يصفه بالخيانة بشكل غير مباشر، ونحن نعتقد أن توفيق المدني أراد تصفية حسابات مع علاوة هذا، ويمكن أن يكون أقرب إلى الموضعية لو قال عنه بأنه أراد الاستيلاء على الثورة وكفى، ضف إلى ذلك أننا خلال قراءتنا لكتابات توفيق المدني وجدناه ميال وبصورة مباشرة إلى فرحات عباس، وبالتالي فهو يبدوا أنه يدافع عن صديقه ليس إلا!

نظرا لذلك، وأمام التقرير الذي وصل إلى فرحات عباس بأن عميرة يشتم وزراء الحكومة المؤقتة، ويتهم رئيسها بالانحراف عن مبادئ أول نوفمبر، قام بتحويل ذلك التقرير، إلى عبد الحفيظ بوصوف[2] حيث قام هذا الأخير بإستدعاء عميرة وقام بإستجوابه، وما هي إلا ساعات حتى عثر عليه ميتا أمام مبني الحكومة المؤقتة الواقع في العمارة رقم 4 – مديرية التحرير– غاردن سيتي بالقاهرة[3]، هنا الرواية الرسمية قالت بالإنتحار، لكن دباغين رفض ذلك وأصر على فتح تحقيق، وكان ذلك موقف السلطات المصرية أيضا[4].

وكــشف لــمين دبــاغين إتهاماته لــكل من فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة، وبوصوف مسؤول المخابرات وقال بأنهما كان وراء إغتيال صديقه، هنا إنتهز كريم بلقاسم الفرصة كي يحقق هدفه المتمثل في رئاسة الحكومة، وإبعاد منافسيه بوصوف و بن طوبال ، فبدأ بتنفيذ مخططه المحكم بدفع حليفه العقيد أوعمران إلى نشر فكرة مفادها أن السياسيين وعلى رأسهم عباس يريدون بث الفرقة بين العسكريين، ليتركوا لهم الجو

---

(1) أحمد توفيق المدني .– مذكرات: حياة كفاح .– الطبعة الثانية .– الجزء الثالث .– المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988 .– ص 408.

(2) فتحي الديب .– المرجع السابق .– ص 423

(3) Mohammed Harbi.-le FLN : Mirage et réalité.-Op.cit.-P223.

(4) حميد عبد القادر .– فرحات عباس رجل الجمهورية .– دار المعرفة ، الجزائر ، 2001. – ص 190.

للتفاوض مع فرنسا على أساس حل وسط شبيـــه بالحل على الطريقة التونسية، واقترح أوعمران فكرة إنشاء حكومة عسكرية مصغرة تتموقع في الجزائر بهدف تصعيد الكفاح المسلح، وســـد الطريق أمام السياسيين، ودخول المفاوضات مع ديغول من مـــوقع قوة[1].

ولكـــن خطـــة كريم بلقاسم تلك، لم تر طريقها إلى النجاح بسبب معارضة بوصوف وبـــن طوبال لـــه[2]، في حين نـــجد أن الحـــكومة المصرية كانت تسعى إلى تفكيـــك الحكومة المؤقتة، وهذا لأن عبد الناصر الرئيس المصري آنذاك، كان شديد الاستياء من قيادتها، ويعتبرها بعـــيدة عن طروحاته العربية الإسلامية.

وبالحديث عن حادثـــة مقتل عميرة علاوة، يلزم علينا الحديث عن قضية أخرى مرتبطة بها، ألا وهي إستقالة الأمين دباغين.

---

(1) صالح بلحاج.- المرجع السابق.- ص36.

(2) رابح لونيسي .- الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب القانوني الجزائري.- " إنسانيات".-عدد مزودج: (25-26)، جويلية، ديسمبر2004.- ص29.

3: جـ : إستـــقالة الأمين دباغين، وتأثيرها على أحداث الثورة:

يبدو أن حادثة مقتل عميرة علاوة، قد أثرت كثيرا على نفسية وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة آنذاك الأمين دباغين، يظهر ذلك من خلال عدم اقتناعه بأن عميرة صديقه قد انتحر، وحسب رواية أحمد توفيق المدني أن صراعا كثيرا نشب بين وزير الخارجية آنذاك، ورئيس الحكومة فرحات عباس، ويذكر هنا أن دباغين إتهم عباس، وقال له بالحرف الواحد ان عميرة مات مقتولا، وأن أتهمك يا عباس بقتله، فتقدم فرحات عباس مصفر الوجه نحو الدكتور، فما كان من هذا الأخير إلا أن سحب من جيبه مسدسا، وصوبه نحو رئيس الحكومة ذاك، فتدخل كريم بلقـــاسم، وحل النزاع بين الطرفين، وأمام ذلك قال دباغين تأكدوا بأن اليوم لم يمت عميرة ، بل ماتت الحكومة المؤقتة، وقـــدم إستقالته من وزراة الخارجية[1].

وكان الأمين دباغين قد قدم إستقالته الرسمية كتابيا يوم 15 مارس1959، وقد أورد الدكتور دباغين أسباب إستقالته تلك في رسالة ذكرها علي كافي في مذكراته من أهم ما جاء فيها، أن خلافات كانت بينه وبين أعضاء الحكومة المؤقتة حول قضايا مبدئية ومنهجية، إضافة إلى إشكالات عديدة إزدادت عمقا أكثر فأكثر بين قادة الثورة[2].

وأمام ذلك ونظـــرا لأزمات الحكومة المؤقتة المتتالية، اجتمع مجلس الوزراء بـــالقاهرة يوم 29 جوان 1959، حيث تكلم بعض الأخوان عن تلك الأزمة، ذكر ذلك أحمد توفيق المدني في مذكراته، وقال إن البداية كانت للأخ كريم بلقاسم الذي أوضح من خلال مدخلاته أن الحكومة منشقة على نفسها وغير متجانسة، وأنه هناك انفصام بين الحكومة والشعب، في حين نجد أن الأخ محمد يزيد قد ذكر بأنه توجد حالة اختناق تامة داخل البلاد، أما وزير الداخلية لخضر بن طوبال فقد قال بأن لنا 11 وزارة، فهي تمثل

---

(1) أحمد توفيق المدني.– المرجع السابق.– ص ص 409 –410 .
(2) علي كافي .– المرجع السابق.– ص 237.

11 حكومة، كل واحد يعمل مستقلا كأنه وحده، الجيش يحارب في الداخل كأنه لا توجد سياسة، ونحن نعمل السياسة كأنه لا توجد حرب[1].

ونظـــرا لذلك الوضع المعقد الذي آلت إليه الحكومة المؤقتة، بقيادة فرحات عباس وتصاعد الخلافات بين أعضاءها اضطرت إلى تفويض الباءات الثلاث بتحضير اجتماع للعسكريين ، للتحكيم والبث في تلك الخلافات والصراعات التي باتت تهدد بقاءها فكان اجتماع العقداء العشر.

[1] أحمد توفيق المدني.– المرجع السابق .– ص ص 437 ، 438.

الفصل الثالث
إنعقاد الاجتماع ومجرياته

1- الإطار الزماني والمكاني للاجتماع، وشـــروط المشاركـــة فيـــه.

2- التعريف بالعقداء العشـــر.

2-أ الـــباءات الثلاث

2-ب أعـــضاء قيادة الأركـــان.

2-ج قـــــــادة الولايـــات.

3- جـــــلسات الاجتـــماع

4- قراراتـــه

1-الإطار الزماني والمكاني للاجتماع، وشروط المشاركة فيه:

لقد شهدت الثورة خلال عامي 1958 و1959 كما رأينا تدهورا خطيرا، وذلك بسبب سياسة شارل ديغول العسكرية، التي حاول من خلالها فصل الداخل عن الخارج[1]، وكذلك نتيجة لأزمات الحكومة المؤقتة المتتالية، بداية بالإنقلاب العسكري الفاشل الذي قاده محمد لعموري مرورا بحادثة مقتل عميرة علاوة، وصولا إلى استقالة الأمين دباغين وزير الخارجية.

وأمام ذلك كان لزاما على قيادة الثورة أن تسارع في معالجة ذلك الوضع السياسي والعسكري الخطير، فكانت الدعوة إلى عقد إجتماع في تونس[2]، عرف ذلك الاجتماع تاريخيا باجتماع العقداء العشر.

وقد إختلفت الأراء حول تاريخ إنعقاده، فحسب محمد حربي فأن هذا الاجتماع دام 110 يوما، وذكر بأنه قد إنعقد فيما بين صيف وخريف عام 1959، أما علي كافي فقد قال بأنه دام 94 يوما، في حين نجد أنه دام 99 يوما عند إيفيه كورييز (courrière) ، وذكر يوسف بن خدة وقال بأنه دام 100 يوم، هذا وبناءا على تحديد Gilbert Meynier فأنه دام 124 يوم.

ولكن بناءا على تلك المعطيات، وإنطلاقا من إتصالاتنا[*] وجدنا أن بداية هذا الاجتماع كانت بتونس، ونهايته كانت بطرابلس، وأن جلساته دامت 124 يوم، وتوقف لمدة 10 أيام وعليه فإن الجلسات الفعلية كانت 114 يوما، ومن هنا فإن الاجتماع قد بدأ من 11 أوت 1959 واستمر إلى غاية 16 ديسمبر من نفس السنة.

هذا ولقد حاولت قيادة الخارج، فرض شروط كانت تراها موضوعية على قادة الداخل، و ذلك قصد تفعيل اجتماع تونس ذاك، من ذلك أنه يلزم لكل قائد ولاية أن

---

(1) Henri le mire.- Histoire militaire de la guerre d'Algérie.- éd. Albin Michel, Paris, 1982 .-P304.

(2) محمد زروال.- إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية: الولاية الأولى نموذجا.- طبعة خاصة، وزارة المجاهدين.- ص420.

(*) تم الاتصال بالباحث الغالي الغربي، والكاتب أحمد مريوش،والمؤرخ خيثر عبد النور وكذلك بالكاتبة حكيمة شتواح.

يكون محملا بوثيقة تزكية تكون كتابية يحضرها معه، كدليل على ثقة المجاهدين به، هذا إلى جانب كون الاجتماع في حد ذاته، حدد له مقر وزارة الدفاع التابعة للحكومة المؤقتة لعقد الجلسات، وقد تسلم كل عضو مشارك مشروع وزارة الدفاع الذي أعدته خصيصا للموافقة عليه في الاجتماع، وتمريره على الحضور[1].

وخلال فترة الاجتماع ذاك، ظلت حرب التحرير من دون قيادة، في وقت كان فيه الداخل بحاجة ماسة إلى العون والاسعاف، إذ ينبغي أن لا ننسى أن سنة 1959، كانت من أصعب المراحل التي مر بها جيش التحرير الوطني في الداخل، فقد كان الجنود يسقطون بالمئات من جراء الهجمات الشرسة التي شنها موريس شال، ويحاولون التصدي لها، بإمكانياتهم المتواضعة مطالبين بالمساعدة، وفي الخارج كانت الأسلحة والقوات متراكمة والقيادة شاغرة[2].

(1) Gilbert Meynier.- l'histoire intérieur de FLN (1954-1962).- éd. Casbah, Alger, 2003.-P359.

(2) صالح بلحاج.- المرجع السابق.- ص42.

2- **التعريف بالعقداء العشر:**

لقد كثر الحديث حول من يحق له حضور إجتماع تونس، ونجد أن العقيد لطفي، قد رفض في بداية ذاك الاجتماع حضور الباءات الثلاث، لأنه من غير المعقول في نظره أن يكونوا الحكم والخصم في نفس الوقت، إلا انه بعد آخذ ورد سمح لهم بالحضور، ونجد أن هؤلاء الباءات إختلفوا فيما بينهم كذلك حول من يحق لهم المشاركة، فكريم أراد دعم موقعه بإشراك الضباط الفارين من الجيش الفرنسي(1)، وعلى رأسهم الكومندان إيدير مولود، إلا أن بوصوف وإبن طوبال رفضا مقترح كريم جملة وتفصيلا، ليتم الاتفاق في الأخير على مشاركة 10 عقداء[2] ، هم:

2-أ الباءات الثلاث:

*** كريم بلقاسم:**

ولد في ذراع الميزان بمنطقة القبائل في 14 ديسمبر 1922، من أصول ريفية برجوازية، تحصل على الشهادة الابتدائية سنة 1936 ، كان عضوا في المنظمة الخاصة، وقد لعب دورا كبيرا في القضاء على الأزمة البربرية في منطقة القبائل عام 1949، وكافأه مصالي الحاج على ذلك بترقيته إلى مسؤول الحزب على كل منطقة القبائل ، إنضم إلى لجنة الخمسة التي إنبثقت عن لقاء مجموعة 22 الذي لم تشارك فيه منطقة القبائل[3]، عين بعد ذلك عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى والثانية والثالثة، كما عين نائب لرئيس الحكومة ووزيرا للقوات المسلحة في الحكومة المؤقتة الأولى، وشغل منصب وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة الثانية، وكلف في الثالثة بوزراة الداخلية، كما كان رئيسا للوفد المفاوض في اتفاقيات إيفيان[1].

---

(1) رابح لونيسي .- الجزائر في دوامة الصراع .- المرجع السابق .- ص29.

(2) محمد عباس .- رواد الوطنية: شهادات 28 شخصية وطنية .- دار هومه، الجزائر،2004.- ص108.

(3) رابح لونيسي .- المرجع السابق .- ص25.

(1) Benjamin stora .- Dictionnaire Biographique de : Militants nationalistes Algériens (1926-1954) .- Op-cit .- P329.

*** عبد الحفيظ بوصوف:**

ولد بميلة سنة 1926 ، من عائلة متوسطة الدخل، إلتحق بمقاعد الدراسة حتى وصل إلى درجة الأهلية بالفرنسية، إنضم إلى صفوف حزب الشعب الجزائري، وكان عضوا في المنظمة الخاصة[2]، شارك في لقاء مجموعة 22 بالمدنية، تولى قيادة الولاية الخامسة (الغرب الجزائري)، كما عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية والثالثة ، يتميز بوصوف بالكفآة والقدرة على التنظيم والصرامة والانضباط الشديد، ويعتبر مؤسس وزارة التسليح والاتصالات العامة، وبناء على ذلك شغل منصب وزير الاستخبارات والاتصالات في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية، وهو كذلك في الثالثة.

*** لخضر بن طـــوبال:**

ولد بالخروب (ميلة) سنة 1923، إنخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1938، ويعتبر من قدماء المنظمة الخاصة، شارك في لقاء مجموعة 22 ، تولى قيادة الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) بعد استشهاد ديدوش مراد ثم زيغود يوسف[3]، عين عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية والثالثة، كما شغل منصب وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية وهو كذلك في الثالثة، شارك في اتفاقيات إيفيان[4].

---

(2) Benjamin Stora .- Op.cit .- P323.

(3) رابح لونيسي .- الجزائر في دوامة الصراع .- المرجع السابق.- ص26.

(4) قادة الولايات ، تاريخ الجزائر (1830-1962) ، القرص المضغوط، المركز الوطني للبحث والدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر،2003.

2-ب **أعضاء قيادة الأركان:**

* **هواري بومدين:**

إسمه الحقيقي بوخروبة محمد ابراهيم ، ولد في 23 اوت 1932 بمشتة بني علال بالقرب من قالمة، في سن السادسة درس في مدرسة إبتدائية فرنسية، في نفس الوقت كان يدرس في مدرسة قرآنية، ومن ثم التحق بقسنطينة لتعلم أصول الدين، كما درس في جامع الأزهر بالقاهرة[1]، إنضم إلى الثورة سنة 1955، أصبح قائدا للولاية الخامسة عام 1957 برتبة عقيد ، وعمره لا يتجاوز 25 سنة، عين في أفريل 1958 قائد الأركان في غرب البلاد، وفي سنة 1960 أصبح قائد هيئة الأركان العامة[2].

* **محمدي الســـعيد:**

ولد بناحية الأربعاء " نات إيراثن" بتيزي وزو في 1912/12/27 ، له مستوى المرحلة الابتدائية، كان عضوا في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وفي سنة 1955 إنخرط في جيش التحرير الوطني، ليصبح عام 1956 قائد الولاية الثالثة (منطقة القبائل) بدلا عن كريم بلقاسم، عين في أفريل 1958 قائدا للأركان في شرق البلاد، شغل منصب وزير الدولة في الحكومة المؤقتة[3].

---

(1) Acheur Cheurfi .- Op-Cit .-P123.

(2) سعد بن البشير العمامرة.- هواري بومدين: الرئيس القائد (1932-1978) .- الطبعة الأولى .- قصر الكتاب، البليدة ، 1997.- ص24.

(3) Acheur Cheurfi .- Op-Cit .- P277.

2-جـ قـــــادة الولايـــات :

*** علي كـــافي:**

ولد في 7 أكتوبر 1928 بمزرعة قرب الحروش في المكان المسمي بـــ " مسونة" عمالة قسنطينة (ولاية سكيكدة حاليا)، وهو من عائلة ريفية، درس في المدرسة الكتانية، وحفظ القرآن الكريم هناك، انخرط في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وفي خريف 1956 عين قائدا عسكريا للولاية الثانية، وفي أفريل من عام 1957 رقي إلى عقيد مسؤول عن الولاية الثانية[1].

*** العقـــيد لـــطفي:**

ولد في 5 ماي 1934 بتلمسان ، من عائلة بسيطة، نال شهادة التعليم الابتدائي، ثم انتقل إلى متوسطة بوجدة، ومن هناك عاد إلى الجزائر العاصمة سنة 1945 [2] ، كان ميال إلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وفي جانفي 1956 إلتحق بجيش التحرير الوطني[3]، كان إسمه الحربي سي إبراهيم رقي إلى رتبة عقيد، وعين بذلك قائد للولاية الخامسة في ماي 1958[4].

*** عبيدي الحاج لخضر:**

ولد في باتنة من عائلة فلاحية فقيرة، كان من أعضاء حزب الشعب الجزائري، ثم واصل نضاله في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، عين مسؤولا عن الولاية الأولى (الأوراس) سنة 1958[5].

---

(1) علي كافي .- المرجع السابق .- ص ص 15، 16.

(2) Acheur Cheurfi .- Op-Cit .- P243.

(3) جريدة " المجاهد" .- العدد 93.- 1961/04/10 .- ص5.

(4)Mohammed Harbi .- le FLN : Mirage et Réalité .- Op-ci .- P248.

(5) Acheur Cheurfi .- Op-cit .- p77.

* **سعـــيد بازوران:**

ولد في 18 مارس 1912 بتيزي وزو من عائلة متوسطة الدخل، تحصل على الشهادة الابتدائية، كان ميالا إلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، عين قائدا على الولاية الثالثة (منطقة القبائل) عام 1957[1].

* **سلـيمان دهـيليس:**

الملقب بسي الصادق، ولد في القبائل الكبرى، إشتغل سائق أجرة، إنضم إلى حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية عام 1945 ، التحق بجيش التحرير الوطني سنة1954 ، شارك في مؤتمر الصومام كممثل للولاية الرابعة، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وشغل منصب قائد الولاية الرابعة عام 1959[2].

(1) Acheur Cheurfi .- Op-cit .- P91.
(2) Benjamin Stora .- Dictionnaire Biographique de Militants nationalistes Algériens(1926-1954) .- Op-cit .- P173.

3- جلســات الاجتماع:

إنطلـــق اجتماع العشرة في مقر وزارة الاتصال العامة والمواصلات بشارع parmentier بتونس العاصمة[1]، في جو متوتر للغاية و ذلك بسبب رغبة كل طرف في فرض أرائه الرامية إلى تزعم الثورة، واتضح جليا من تدخلات الحاضرين، أن مفهوم السلطة الرئاسية كان غائبا في هذا الاجتـماع، حيث نـجد أن الحاضرين كلهم كـــانوا عقـداء، وكل واحد منهم كان ينظر إلى أي قرار أو تدخل يتخذه الآخر بخوف وشك وكأنه هجـوم يستلزم جوابا ورادا حاسما.

ففي الجلسة الأولى ظهر أول مثال على ذلك ، حينما دخل الباءات الثلاث قاعة الاجتماع، وآخذو أماكنهم بين المجتمعين فسكت الجميع إلى أن كسر ذلك الصمت العقيد لطفي بتوجيه الكلام اليهم قائلا: في الحكومة أزمة أنتم دعوتم القادة العسكريين إلى فض النزاع، وهنا أعضاء من الحكومة هم في ذات الوقت قضاة وأطراف في النزاع، أسألكم عن مكانتكم هنا، إما أن تخرجوا وتتركونا نقوم بالتحكيم، وإما أن تقوموا باستدعاء كل أعضاء الحكومة[2].

وإثـر ذلك غادر كريم القاعة بغضب وإنفعال، حسب ما أورده مصطفى هشماوي، وتبعه رفيقه بوصوف وبن طوبال، وتوجه رأسا إلى مكتبه ، وهناك قام بإستدعاء بعض أنصاره، وفعلا تبين في الأيام الموالية أنه كان يتردد عليه جماعة من المقربين اليه خاصة، مولود إيدير، محمد زريقيني، احمد بن الشريف، عبد القادر شابو، وسليمان هوفمان، وهؤلاء كلهم قدموا من الجيش الفرنسي[3].

لـــكن بعد آخذ ورد أستدعيا هؤلاء للمشاركة ، وكانت نقطة البداية في الاجتماع هي قضية استقالة الأمين دباغين، هنا قال الباءات الثلاث بأنه لم يكن يحترم الأوامر، وأنه

---

(1) مصطفى بن عمر.- الطريق الشاق إلى الحرية .- دار هومه، الجزائر، 2003 .- ص240

(2) Mohammed Harbi .- le FLN : Mirage et Réalité .- Op-cit .- P249.

(3) مصطفى هشماوي .- المرجع السابق .- ص177.

عصبي عنيد، لا يمتثل للتعليمات، بل لم يكن في مستوى مسؤوليته، إننا نضع مشكلة الأمين تلك بين أيديكم، قرروا ما تشاؤون ونحن معكم[1].

هنـــا رد بومدين قائلا: إننا سنتكفل بالمهمة ونتحمل هذه المسؤولية، فتدخل بعد ذلك علي كافي موجها الكلام إلى الباءات الثلاث قائلا: بما أنكم سلمتم كل شيء بين أيدينا، فالرجاء أن تتركونا وحدنا نتدارس الأمر، وبعد خروجهم قال علي كافي لبومدين : أنا شخصيا وباسم ولايتي لا أقبل هذه المسؤولية التي هي من صلاحيات المجلس الوطني للثورة وحده، إنها ليست أزمتنا، اننا قدمنا هنا لنطرح مشاكلنا، وإذا بهم يفاجؤننا بأزمة ، إنهم عينوا أنفسهم بأنفسهم، ثم تقدم كل عضو في الحكومة بإعطاء رأيه، وتوضيح موقفه والأسباب التي أدت إلى الأزمة[2].

وبناءا على ذلك فإن بعض العقداء قدموا انتقادات لاذعة إلى الثلاثي، وذكروا بأن الحكومة لا تول الجانب العسكري ما يستحق من العناية، وذلك بسبب إهمالها آمر الوحدات المقاتلة، فهي لم تقدم الوسائل الضرورية لمواصلة القتال.

ولـــكن الثلاثي حمل ذلك قادة الجيش الموجودين في الحدود، بسبب التسيب والجمود الذي تعانيه الوحدات في الحدود، ذلك الوضع الذي لم تسلم منه حتى الحكومة التونسية حسب تعبيرهم، نظرا للتصرفـــات الغير المسؤولة التي تصدر من حين إلى آخر عن بعض هذه الوحدات التي أصبحت لا ضابط لأمرها، ولا مسؤول عما تأتي به، من أعمال غير مسؤولة[3].

هنا تدخل علي كافي مرة أخرى، وإنتقد بشدة كريم، وحمله المسؤولية الكاملة، لما يحصل للثورة من تراجع خاصة عبر الحدود، وقال له بالحرف الواحد: أنـــكم منشغلين في الخارج، أما الداخل فهو يعاني الأمرين أمـــــام هجمات العدو، ونقص الأسلحة[4]، فرد عليه كريم مباشرة وقال له أنت يجب أن تخضع لمحكمة عسكرية، وهذا لأنك تبحث

---

(1) Gilbert Meynier et Mohammed Harbi .-Op-cit .- P364.

(2) علي كافي .– المرجع السابق .– ص ص 253 ، 254 .

(3) محمد زروال .– المرجع السابق .– ص 422.

(4) Sâad Dahlab .- Op-cit .- P122.

عن السلطة لاشيء غير ذلك، وإنك قد تجاوزت حدودك، فرد عليه علي كافي قائلا.... أنت الذي تسعى للحكم والسيطرة على الثورة، ولكن الثورة أكبر منك، وليس لأحد هنا في القاعة- وأنا واحد منهم – أن يدعي زعامة الثورة، إن الزعيم الأوحد للثورة- وعن جدارة- هو الشعب وحده، وإننا هنا نتكلم بإسمه، وبإسم مجاهدي جيش التحرير الوطني، وعندما ينزع منا ثقته فإننا ننسحب[1]، ونظرا لذلك التصعيد الخطير بين قادة الثورة، تدخل بومدين ، وحاول تهدئة الجو داخل القاعة.

و بغض النظر عن القائل ، المهم هنا أن الموقف من الثلاثي لم يعد موقف المرؤوس تجاه رئيسه، وكان على المجتمعين أن يقوموا بتقييم شامل للوضع السياسي والعسكري، وأن ينظروا في عمل مختلف العقداء وأزمة الحكومة المؤقتة، وأن يحددوا إستراتيجية حربية جديدة، ويعينوا مجلسا وطنيا جديدا، وكذا قيادة تنفيذية جديدة [2].

كل النقاط التي أثاروها في الأيام الثلاثة الأولى توصلوا بسهولة إلى اتفاق حولها، وفي مقدمة ما طرح وأتفق بشأنه محاكمة السياسيين في الحكومة المؤقتة أمثال الأمين دباغين ، بعد تأكيد الثلاثي بأنهم المتسببون في الأزمة، لكن وبمجرد الوصول إلى قضية تشكيل المجلس الوطني للثورة، وتعيين القيادة الجديدة للحكومة، ظهرت العراقيل وعادت الأمور للتعقيد، فنجد أنه وخلال جلسات عديدة، وأيام طويلة لم يحققوا أي تقدم حول مسألة القيادة الجديدة[3].

وبدأ بذلك توجيه الانتقادات إلى الحكومة المؤقتة، بسبب تشكيلتها التي ضمت بعض العناصر التي لم تحظ بالموافقة الجماعية، فقد كان فرحات عباس رئيس الحكومة نفسه، محل تلك الانتقادات، بدعوى انه كان لا يؤمن بسياسة الثورة قبل هذا الوقت، فكيف يمكنه والحالة هذه أن يرأس حكومة ثورية.

---

(1) علي كافي .- المرجع السابق .- ص 256.

(2) Gilbert Meynier et Mohammed Harbi .- Op-cit .- P365.

(3) صالح بلحاج .- المرجع السابق.- ص43.

ذلك الانتقاد الموجه إلى فرحات عباس، استغله البعض ، على سبيل المثال كريم بلقاسم، الذي قام بالدفاع عن فكرته المتمثلة في إلغاء الحكومة المؤقتة، والعودة إلى تكوين ما يشبه لجنة ثورية من أربعة أو خمسة أعضاء، تكلف أساسا بتسيير شؤون الحرب[1].

وكـــان كريم بـــوصفه وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة ، يعتقد أنه سيكون منسقا لها، لـــكن بوصوف وبن طوبال وآخرين قاموا بعرقلته، في حين أن كريم ظل يدافع عن مشروعه قائلا: الكل هنا متفق أن تجربة الحكومة المؤقتة كانت سلبية، يجب أن نعود إلى صيغة أكثر صرامة، شيئا يشبه حكومة مصغرة... كلما قل العدد إزدادت الفاعلية[2].

وفي تـــلك الأثناء كان كريم ، قـــد أدرك أن لطفي وبومدين وكافي المعارضين له، مدعومين من قبل بوصوف وبن طوبال، وفهم أن تمرير مشروعه ذاك لم يكن بالأمر اليسير[3].

وبـــعد أيـــام من المشـــادات الحادة، دفع كريم بالأحداث إلى الأمام، اذ أعلن أنه سينسحب مانحا إيـــاهم أسبوعا للعودة إلى مناصبهم في الداخل أو بإتخاذ قرار، ثم غادر تونس العاصمة بإتجاه منزله إلى قرطاجة، موضحا للحاضرين، أنه سيواصل العمل والتصرف بصفته وزيرا للدفاع[4]، للإشارة هنا نجد أن كريم بلقاسم يدعي بأنه مازال وزيرا للدفاع في حكومة غير موجودة ، هذا لأنه سبق وأن أقالها بنفسه، وحـــكم عليها بالفشـــل.

بـــعد توقـــف الاجتماع بأيـــــام نزل كريم عند رغبة الوسطاء (بن خدة، عمرأو صديق، أوعمران، مبروك بلحسين)، الذيـــن ذهبوا لإقناعه بالعودة إلى الجلسات[5]، فعاد وإنطلـــق الاجتماع مـــن جديد، ومرة أخرى حسب ما أورده على كافي سارت الجلسات بالكيفية التي توقفت فيها، في جـــو طغت عليه المعارضة المكشوفة أساسا بين كريم من

---

(1) محمد زروال .- المرجع السابق .- ص422.

(2) Amar Hamdani .- Op-cit .- P223.

(3) صالح بلحاج .- المرجع السابق .- ص44.

(4) Gilbert Meynier et Mohammed Harbi .- Op-cit .- P122.

(5) Mohammed Harbi .- le FLN : Mirage et Réalité .- Op-cit .-P243.

جهـــة والعقداء لطفي وبومدين وكافي مدعمين بصورة غير مباشرة من بوصوف وبن طوبال[1].

أمـــا كريم فقد كان بجانبه كل من محمدي السعيد، والحاج لخضر، وسليمان دهليس والسعيد يازوران[2]، هـــكذا إستمرت المشادات الكلامية بين كريم والمعارضة، يئس على إثـــرها وزير القوات المسلحة ذاك، من التوصل إلى فرض نفـــسه، فلجـــأ على التهديد بإستخدام القوة، أمرا العقداء لطفي وبومدين أن يلتحقوا بمناصبهم تحت طائلة الإيقاف، وقـــاطع الاجتماع[3].

ويـــقـــول علي كافي أن كـــريم بلقاسم حاول تدبيـــر محاولة إغتـــيال ضده، وكذلك ضد لطفي وبومدين ، هذا بعدما لاحظ أن الاجتماع يسير لصالح منافسيه، هنا أخبر كافي لخضر بن طوبال، فسارع هذا الأخير إلى منزل كريم لتحذيره من مغـــــبة اللجوء إلى أساليب القوة[4]، وهذا ما ذهب إليه محمد حربي، الذي ذكر بأن كريم حاول إختطاف هؤلاء الثـــلاثـــة أي لطفي وبـــومدين وكافي، بمساعدة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، وقـــد إكتشف محاولة الاختطاف تلك الملازم بن يازار مسؤول الاتصال في الولاية الثانية، فأخـــبر كافي الذي إنتقـــل رفقة لطفي وبومدين إلى منزل كريم بقـــرطاج فوجدوه في اجتماع مع الكومندان إيدير مولود وأحمد بن شريف، وعبد القادر شابـــو المدعو مولاي وسليمان هوفمان، وهؤلاء كلهم ضباط فارون من الجيش الفرنسي[5].

وبالتـــالي لو نفـــذت تلك الخطة لكانت الكارثة في صفوف الجيش والقيادة، إذ لم يكن ميزان القوى ليسمح بان تمر الأمور بسلام في حال قيام كريم بعمل كهذا، على النقـــيض من ذلك كل شيء في الحدود كان جاهزا للثورة عليه، دون شك، كان ذلك هو

---

[1] علي كـــافي .- المرجع السابق .- ص 266.

[2] رابح لونيسي .- الجزائر في دوامة الصراع بين العسكرين والسياسيين .- المرجع السابق .- ص42.

[3] علي كـــافي .- المرجع السابق .- ص 266.

[4] المرجع نفسه .- ص266 .

[5] Mohammed Harbi .- le FLN : Mirage et Réalité.- Op-cit .-P P243,244.

السبب الذي دفع كريم إلى العدول عن خطته، بـــعد إنذار بن طوبال وتنبيه كافي، هذا الأخير الذي ذهب إلى وزير الدفاع في مكتبه وقال له بدون مقدمات "أعرف انك تخطط وتعتزم اغتيال ثلاثة من كبار ضباط جيش التحرير الوطني، أنبهك بأنك ان فعلت فان جماعتك والموالين لك سيعدمون في نفس الوقت، إنني لا أهددك ولـــكن أنبهك والقـــــرار لـــك[1].

ونـــظرا لميزان القوى الذي إتضحت معالمه، في الاجتماع والفوضى المنتشرة في الحدود، والاستياء العام في القيادة، وتخوفا من حدوث خلافات تهدد مصير الثورة، لم يبق أمام كريم سوى التنازل والعودة إلى ذاك الاجتماع.

وهـــكذا تواصل الاجتماع، وتوصل المشاركين فيه إلى مجموعة من القرارات، غيرت ولو بقليل مسار الثورة نحو الطريق الصحيح.

[1] علي كـــافي .- المرجع السابق .- ص 266.

4- **قـــــراراتـــه:**

تـــوصل العقداء العشرة بـــعد اكثر من 100 يوم من المناقشات والمساومات والدسائس إلى عدة قرارات من ذلك نذكـــر، تعـــين مجلـــس وطـــني جديـــد، وتوجيه الدعـــوات إلى الأعضاء لـــعقد الدورة الثالثـــة التي تقرر أن تـــكون في طرابلس ابتداءا من منتصف شهـــر ديسمـــبر لعـــام 1959، وذلـــك من أجـــل الـــحل النهائي للأزمة[1].

أمـــا عن التركيـــبة الجديدة للمجلس، فـــقد إختـــلف العقـــداء حولها، حيث أراد كريـــم بلقاســـم ضم ضباط فاريـــن من الـــجيش الفرنسي إلى تشكيلة المجلس، لـــكن الأخرين رفضوا ذلـــك، خاصة بومديـــن، ولـــم يتمكـــن إلا أحمد بن شريـــف حسب مـــا أورده رابح لونيـــسي من اكتساب العضويـــة في المجلس الوطني للثورة، وذلـــك لأنـــه إلتحق بالثورة في بدايـــتها، عكس الآخرين الذين إلتحقـــوا بـــها في عامي 1958، 1959[2]، والذي قال فيه مصطفى هشـــماوي أيضا بأنه إلتحق بداخل الجزائر بســـلاحه، وأبلي بلاء حســـنا ضد العدو، وذلك في الولاية الرابعـــة[3].

وإختـــارت الجماعات المتصارعة الأعضاء الـــجدد مـــن العسكريين في غالبيتهم، حيث إستطاع بومدين أن يلحق بتشكيلة المجلس بعض ضباط جيش الحدود الموالين له، كعلي منجلي، وقايد أحمد والطاهر الزبيري وعلى السواعي وعمار رجاي[4]، وكذلك نسجل من العسكريين ضم المجلس بعض ضباط الولايات، ونذكر هنا صالح بوبنيدر[*]،

---

(1) محمد العربي زبيري .- المرجع السباق.- ص188.

(2) رابح لونيـــسي .- الـــجزائر في دوامة الصراع.- المرجـــع السابق .- ص42.

(3) مصطفى هشماوي .- المرجع السابق.- ص179.

(4) رابح لونيـــسي .- المرجـــع السابق .- ص42.

(*) ولد بوادي الزناتي عام 1929 بقالمة ، من عائلة بسيطة ، تعلم بمسقط رأسه حتى نال الشهادة الابتدائية ، انخرط في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، كان عضوا في المنظمة الخاصة ، التحق بالثورة عند اندلاعها بمنطقة الخروب ، عين كعضو في قيادة الأركان ، أصبح في سنة 1962 قائدا للولاية الثانية . أنظر : المركز الوطني للبحث و الدراسات في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر : القرص المضغوط ، الجزائر ، 2003 .

الطاهر بودربالة، وحسين رويبح من الولاية الثانية، ومحند ولحاج[*]، احمد فاضل (حميمي)، ومحمد شعباني[**] من الولاية السادسة[1].

أما وضع قائمة الأعضاء الجدد من المدنيين فلم تكن تثير أية حساسية، وكان من السهولة بمكان وضع إسم، أو شطب أخر دون أي اهتمام، ولهذا فقد تم حذف أسماء كل من الأمين دباغين بسبب موقفه من اغتيال عميرة، وكذا توفيق المدني وذلك بإتهامه بإفشاء مداولات الحكومة[2]، هذا إضافة إلى حذف اسم كل من محمد لبجاوي، صالح الوانشي، عبد الملك تمام، محمود شريف، وعلل حذف كل واحد من هؤلاء، منها الوجيه ومنها الملفق[3]، وتم إدراج اسمين دون سبب واضح وهما: الشيخ خير الدين، وأحمد بومنجل[***]، وما دام الاثنين – مدنيين– فلم يقع عليهما جدل يذكر[4].

وللإشارة فقد تم وضع في هذه المرة أيضا داخل المجلس كل أعضاء مجلس الولايات، ومسؤولي الفديراليات الثلاث: علال الثعالبي (تونس) بن سالم نورالدين (مراكش)، وقادة فدرالية فرنسا كل من بوداود، العدلاني، بوعزيز، هارون،و السويسي، و ذلك بصفتهم أعضاء وجوبيين فيه منذ الدورة الثانية للمجلس في أوت 1957[5] ، وبذلك

---

[*] ولد في مارس 1917 ، من عائلة ريفية ، اشتغل في التجارة، كان ميالا إلى حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، التحق بالثورة منذ بدايتها ، عين قائدا للولاية الثالثة عام1958 ، في صائفة 1962 و قف مع جماعة تيزي وزو. أنظر : رابح لونيسي .– الجزائر في دوامة الصراع.–المرجع السابق .– ص64.

[**] ولد في 04 سبتمبر 1934 بسوق حماش ببسكرة ، من عائلة متوسطة الدخل ، درس بمعهد عبد الحميد بن باديس ، كان عضوا في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ،عين قائدا للولاية السادسة (الصحراء) عام 1959 ، أعدم صبيحة 04 سبتمبر 1964 . أنظر: رابح لونيسي.– المرجع السابق .– ص90 .

[1] صالح بلحاج.– المرجع السابق.– ص179.

[2] Gilbert Meynier et Mohammed Harbi .- Op-cit .- P367.

[3] Mohammed Harbi .- Le FLN : Mirage et Réalité .- Op-cit .- P245.

[***] ولد سنة 1906 ، تابع دراسته حتى أصبح محاميا، كان مقربا من فرحات عباس، فعين في منصب أمين عام للإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، إلتحق بالثورة سنة 1956 ، فعين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية عام 1957 ، شارك في مفاوضات مولان ممثلا للحكومة المؤقتة. أنظر: حميد عبد القادر.- المرجع السابق.-ص309.

[4] مصطفى هشماوي.– المرجع السابق .– ص179.

[5] Mohammed Harbi .- Le FLN : Mirage et Réalité .- Op-cit .- P245.

أصبح العسكريون يشكلون 3/2 من المجلس الوطني للثورة، مقـابـل 3/1 من السياسيين[1].

هذا ومن قرارات الاجتماع كذلك ، ضرورة تعيين قيادة جديدة، و إعادة تنظيم الجيش، كما ألح العقـداء على ضرورة وضع برنامج وقوانين أساسية للثورة، وكذا تحديد برنامج عمـل وآفـاق المستقبل، ودعى العقداء في اجتماعهم ذاك إلى ضرورة الحذر من سياسة ديغول ، خاصة ذلك الخطاب الذي ألقاه في 19 ديسمبر1959، والذي كان يهدف من وراءه إلى زعزعة الثقة في نفوس المجاهدين[2].

ومـن قرارات العشـرة كـذلك، هو ضرورة التفكير في تحطـيم الخطوط المكهربة على الحدود، ونقل العـمل المسلح إلى الخارج، وإعـادة جبهة التحرير الوطني إلى الجزائر، وكذا حث إلى ضرورة مناقـشة مشكـلة التصفـيات والتعذيـب داخل جيش التحرير الوطني وذكـر هنـا قضيـة لابلويت[3].

إذا كان الاجتماع ذا دلالة سياسية، إلا أنه من جانب أخر أعطي تقيـما شامـلا للأوضاع ذات الصـلة بالثورة داخليا و خارجيا، مع التركيز علي التقييم العسكري، وذلك لأهميته ميدانيا خاصة بـعد إعتمـاد السلطات الفرنسية على سياسة القبضة الحديدية تجاه الثورة، التي جسدتها ميدانيا تلك العمليات الكبرى بقيادة الجنرال شال، وتمثلت في عمليات التمشيط تلك.

ومـن الناحية السياسية والاجتماعية كان من الضروري أيضا على قيادة الثورة مواجـهة المخاطر في هذا الجانب، وذلك أمـام مشاريع ديـغول الرامية إلى إبـعاد الشعب عن الثورة، ومـن هنا فقد دعي هـؤلاء العقداء في إجـتماع تونس ذاك إلى ضرورة الإسراع في توعيـة الشعب هناك في القرى، والمداشر، والمـدن، وحتى في

---

(1) رابح لونيـسي.- الـجزائر في دوامة الصراع .- المرجـع السابق .- ص43.

(2) Patrik Eveno et Jean Planchais .- Op-cit .- P250

(3) عـقيلة ضيف الله .- المرجع السابق .- ص374.

المحتشدات ، والمعتقلات والسجون، وتحسيسهم بخطورة سياسة ديـــغول تلك على ثورتهم[1].

إنـــطلاقا من تلك القرارات، نجـــد أن الهـــدف منها كان يتمثل في وضع حد لتلك الإنزلاقات التي كانت الـــثورة تتعرض لها داخليا وذلك عن طريق إعادتها إلى مسارها الصحيح، و لكن هـــل تجسد ذلك أم لا ؟ هذا ما سنحاول توضيحه من خلال التعرض إلى إنعكاسات قرارات ذاك الاجتماع على مسار الثورة !.

(1) Sâad Dahlab .- op-cit .- p122.

الفصل الرابع
إنعكاسات إجتماع العقداء العشر على مسار الثورة

1- الاجتماع الثاني للمجلس للثورة من 1959/12/16 إلى 1960/01/18

2- تشكيل هيئة الأركان الموحدة : فيفري 1960.

3- الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان.

4- مؤتمر طرابلس وصائفه 1962.

1- الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة من 1959/12/16 إلى 1960/01/18

بدأت أشغال الاجتماع يوم 16 ديسمبر 1959 بالعاصمة الليبية طرابلس، في أجـــواء طبعتها السرية والتكتم الشديد[1]، حـــضر هذا الاجتماع كل الأعضاء الذين سجلت أسماؤهم في التركيبة الجديدة للمجلس الوطني للثورة ، التي عينها العقداء العشرة، ولم يتخلف إلا هؤلاء الذين كانوا بداخل الجزائر، دامت دورته 33 يـــــوما[2]، وحسب ما أورده محمد حربي فإن جلساته كانت معتركا صاخبا حقيقـــيا، سيطرت عليه الشتائم، والاتهامات الشخـــصية[3].

ونـــجد أن المجلس ، قد إستـــمع في البداية إلى البيانات المتعلقة بنشاط الحكومة المؤقتة، حيث قام المجلس بإدخال بعض التعديلات على تشكيلاتها الأولى، من ذلك أنه قام بتقليص عدد أعضائها من 19 عضو إلى 13 عـــضو[4].

وأبـــقى على مناصب كل من عبد الحفيظ بوصوف، الذي كان وزيرا للاتصالات والاستخبارات، ولخضر بن طوبال الذي كان وزيرا للداخلية، ويزيد محمد وزيرا للإعلام، وفرنسيس أحمد كوزير للمالية والشؤون الاقتصادية، لكن التعديل الذي لم يكن في صالح طموحات كريم بلقاسم فيتمثل بتكليفه بوزارة الخارجية، ونائب الرئيس لمجلس وزراء فرحات عباس، هذا بعد أن كان المسؤول الأول على القوات المسلحة[5].

أما عبد الحميد مهري الذي كان وزيرا لشؤون إفريقيا الشمالية، فأوكلت له كذلك مهام الشؤون الاجتماعية والثقافية، وبتقلده لهاتين الوزارتين، أبعد كل من بن خدة، وتوفيق المدني، اللذان تقلداها سابقا، الأول الشؤون الاجتماعية، والثاني الشؤون الثقافية، وعين أحمد بن بلة كنائب لرئيس الوزراء، كما أعتبر الزعماء المسجونين بفرنسا" حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، محمد خيضر" وزراء دولة ، هذا كما أقصي محمود شريف الذي

---

(1) عقيلة ضيف.- المرجع السابق.- ص268.

(2) Sâad Dahlab.- Op-cit.-P123.

(3) Mohammed Harbi .- le FLN : Mirage et Réalité.-Op-cit.-P246.

(4) جريدة " المجاهد" .- العدد102.- 1961/08/14.- ص12.

(5) حكيمة شتواح.- المرجع السابق.- ص100.

كان مسؤولا سابقا على التسليح والتموين، ليدخل المجلس عسكري شخص آخر هو محمدي السعيد بصفة وزير دولة[1].

ولقد أعاد المجلس الوطني للثورة، تثبيت فرحات عباس على رأس الحكومة، ونسجل أن كريم كان منذ بداية الاجتماع ضد إعادة تنصيب فرحات ، معتبر أن الرئاسة يجب أن تعود إلى احد المؤسسين التاريخين، وهو في هذا يقصد نفسه، لأنه الوحيد الذي بقي من هؤلاء، وقد رفض كل من بوصوف وبن طوبال فكرة تنصيب كريم على رأسها[2]، ويروي سعد دحلب الذي كان رئيسا للجنة تشكيل الحكومة المؤقتة، المكونة من محمدي السعيد، وبومدين أن هذا الأخير قال له أن بن طوبال جاءه باكيا، وقال له بأنه لن يتحمل أن يكون وزيرا للداخلية في حكومة يرأسها كريم[3].

ولكن يظهر بان المجلس الوطني، لما وجد الحكومة المقبلة قادمة على إجراء محادثات مع حكومة ديغول، رشح لهذا الأمر فرحات عباس، وهذا ما أكده سعد دحلب بقوله" والحال أنه لا يوجد أحسن من عباس للتحاور و التفاوض مع ديغول، فلا يوجد أي وجه للمقارنة الجدية بينه وبين كريم[4]، هذا وإعتبر البعض بأن إعادة تثبيت عباس، هو تحذير من طرف غالبية أعضاء المجلس، والحكومة للعسكريين الثلاث الذين كان همهم هو القيادة، أما عن إبعاد بن خدة فقد أرجع حربي ذاك إلى إصرار بن خدة على عودة القيادة إلى الداخل واستقرارها هناك[5].

أما على الصعيد السياسي فقد أوكل المجلس الوطني للثورة إلى الحكومة المؤقتة مايلي: – أن تتولى تطبيق مبدأ حق تقرير المصير عن طريق إستفتاء تنظمه الأمم المتحدة وتشرف عليه، وهذه التقنية لا تستبعد التفاوض الثنائي[6].

---

(1) Gilbert Meynier et Mohammed Harbi .- Op-cit.-P370.

(2) رابح لونيسي.– الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين.– المرجع السابق.– ص43

(3) Saad Dahlab .- Op-cit .-P125.

(4) سعد دحلب.– المهمة منجزة .– منشورات دحلب الجزائر، 1990 .– ص108.

(5) Mohammed Harbi .- le FLN : Mirage et Réalité.-Op-cit.-P246.

(6) Ibid.- P247.

– أن تعيد إطلاق فكرة الوحدة العربية، دون القبول بشروط قد تفسد التحالفات مع البلدان العربية والكتلة الشرقية، وأن تطالب البلدان العربية بقطع مبادلاتها الاقتصادية مع فرنسا.

– أن تحصل من البلدان الإفريقية على سحب رعاياها المندمجين في الجيش الفرنسي والعاملين في الجزائر[1].

– إنشاء لجنة للمحاسبة من أجل السهر على حسن سير مالية جبهة التحرير الوطني، وعلى ضرورة تطبيق توجيهات المجلس المتعلقة بالتقشف في مستوى المصالح الإدارية والدبلوماسية، ورفع ميزانية التسيير بالنسبة للولايات[2].

هذا كما دعي المجلس في الجانب العسكري إلى ضرورة القيام بأعمال عسكرية على الحدود لإتاحة تدويل النزاع الفرنسي– الجزائري، وإستئناف العمل المسلح في فرنسا، وكذا طالب بعودة الضباط الكبار إلى الجزائر، وإرسال أشخاص لإعادة الصلة بالداخل، هذا كما قام المجلس بالمصادقة على دستور مؤقت للجمهورية الجزائرية أي جبهة التحرير الوطني بإطاراتها ومناضليها في الميادين العسكرية والسياسية[3].

وكذلك أمر المجلس بإلغاء وزارة الحرب، وتم إقتراح لجنة وزارية مكونة من الباءات الثلاث، تكون مسؤولة عن القوات المسلحة[4]، وقد عارض كريم ذلك، وكان رد فعله عنيفا حيث قال " كيف يتم إلغاء وزارة الحرب، ونحن في أوج ذروتنا من الحرب[5]؟!.

لكن يظهر من خلال مواقف كريم السابقة، أن رفضه لقيام لجنة وزارية، هو تخوفه من ضياع منصبه كوزير للقوات المسلحة، ويمكن القول كذلك أن رفضه أن يكون

---

(1) سعد دحلب.– المرجع السابق.– ص113.
(2) جريدة المجاهد.– العدد 59.– 1960/02/05 .– ص5 .
(3) عمار بوحوش.– المرجع السابق.–ص494.
(4) مصطفي هشماوي.– المرجع السابق.–ص183.
(5) سعد دحلب.– المرجع السابق.–ص110.

في وزارة مشتركة مع بوصوف وبن طوبال، لأنه كان يسعى بأن يكون هو زعـيم الثورة، تجسد ذلك حينما أراد قيادة الحكومة المؤقتـة.

وكـذلك إتخذ المجلس مجموعة من القرارات الرامية إلى جعل الأجهزة النظامية للثورة، تتلاءم مع الأوضاع الجديدة[1].

من هـنا نجد أن القرارات التي جاء بها المجلس الوطني كانت كلها في صالح الثورة، بمعنى أن تلك النقاط التي خرج بها المجلس، عملت على إعادة هيكلة جيش التحرير الوطني، وكذا ربط الداخل بالـخارج، وذلك ما ألح عـليه إجتمـاع العـقداء العشـر.

[1] جريدة " المجاهد" .- العدد 102.- 1961/08/14، ص12.

2- تـشكيل هيـئة الأركـان الموحـدة فيفـري 1960:

كما رأينا سابقـا، وهو انه خلال الإجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة المنعقد بطرابلس، قام أعضاء ذاك المجلس بتكوين لجنة وزراية للحرب بقيادة الباءات الثلاث، وهكذا أصبح هؤلاء الثلاثة مكلفين بالإشراف على الجيش، وقيـادتـه بواسطـة هـيئة الأركـان العامـة للجيـش[1].

إن إنشاء هيئـة الأركـان الموحدة في فيفـري 1960، كان من اقتـراح العقداء العشر، وكان الهدف منها، هو هيكلـة الجيـش ماديا وبشريا، كانت مهمتها تتمثل في إعـادة تنظيم أمور الجيش[2]، والعمل على رفع معنوياته، كما أنها تـقوم بإتخاذ جميع الإجراءات الضرورية من أجل إدخال قيادة الثورة، وقادة الولايات إلى الداخل، وعلـيه فالعـمل الأساسي من وراء إنشاء هذه الهيئة، هـو تنظيم وتوحيد أركان الجيش بالقاعدتـين العسكريتين بشرق وغرب البلاد[3].

وقـد إتخـذت هذه الهيئـة، صـفة المسؤولية أمـام المجلس الوطني للثورة، فأصبحت هيـئة تمثل الحكومة قانونيا[4].

وتـم تعيين العقـيد هواري بومدين عـلى رأس هذه الهيئة، ويقوم هو بدوره بإختيار الأعضاء الآخرين الذين يشاركونه في تنظـيم الجـيش، وهـيكلتـة طبقا لمتطلبات الثـورة[5]، فوقع إختـياره على كـل من العقيد علي منجلي[*]، والرائد

---

(1) عقـيلة ضيف الله.- المرجع السابق.- ص376.
(2) مصطفي هشماوي.- المرجع السابق.-ص183.
(3) زهـير إحدادن.- المرجع السابق.- ص67.
(4) مصطفى هشماوي.- المرجع السابق.-ص184.
(5) Ferhat Abbas.- Autopsie d'une Guerre.-éd. Ganier Frères, Paris,1980.-P281.
(*) ولد في 07 ديسمبر 1922 " بغرابة" ولاية سكيـكدة، أنهى المرحلة الابتدائية إنخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، ثم حركـة الانتصار للحريات الديمقراطية، إلتحق بجبهة الوطني في 20 أوت 1955، عين مسـؤولا على المنطقة الثالثة بالولاية الثانية، ثم عضوا في هيئة الأركان الموحدة سنة 1960:
أنظـر: Acheur Cheurfi.-Op-cit.-P283.

سليمان قايـــد أحمد[*]، وبخصوص إختيـــار العضو الرابع لهذه الهيئة، فإن المسألة قد ظلت معلقة بين الأخذ والـــرد حوالي شهرين كاملـــين، إلى أن وقـــع الاختيار على الرائـــد عـــز الديـــن[**]، باقتراح من بومدين أيضا[1].

وبمجرد التعيين والتنصيب تحركت قيادة الأركـــان، وعملت على إعادة تنظيم الجـــيش على الحدود الشرقية والغربية، وكـــان أول إجراء لها استدعاء الضباط القـــدامي، وتسريح المعتقلـــين على إثـــر حركة العقيد محمد لعموري[2]، وتـــم التكوين بتلك المجموعـــة، جبهة قتـــال جديدة على الحدود المالـــية الجزائرية، هذا كما قامت هيـــئة الأركان الموحـــدة تلك بإنشاء منطقتين، منطقة العمليات الشمالية، ومنطقة العمليات الجنوبية، بعد أن وضعت حدودا لكـــل من المنطقتين، ووضعت على رأس كل منهما، ضابط معروف من جيش التحرير الوطني، وهـــما على التوالي عبد الرحمان بن سالم، وصالح السوفي، ثم شرع في تشكيل الوحدات القتـــالية بصفة موحدة، فكانت كل وحـــدة تدعى فيـــلق وهو يضم 527 جندي وضابط ووحدة التسليح وبسرعة فائقة، أرجعت الثقة للجندي في نفسه وسلاحه[3].

هذا كما عمل بومدين على بناء جيش قوي ومتجانس فكريا، يتبنى أفكار فرانز فانون كإيديولوجية له، لأن على بومدين أن يظهر برنامج وإيديولوجية تعبر عن مصالح الفلاحين الذين يشكلون أكبر شريحة إجتماعية في جيش التحرير الوطني، وسارع بومدين

---

[*] ولد في 17 ماي 1921 بتيارت، تعلم في مدرسة عين الكرمة، إنضم إلى UDMA، التحق بـــ FLN سنة 1955، عين نائبا لهواري بومدين، ثم عضوا في هـــيئة الأركـــان العامة.
أنظـــــــــــــــر Acheur Cheurfi.-Op-cit.-P135.

[**] ولد في 8 أوت 1923 ببجاية أنهى المرحلة الابتدائية، كان ميالا إلى MTLD ، انضم إلى جبهة التحرير الوطني في مارس 1955، كان عضوا في CNRA ، عين عضوا في هيئة الأركان الموحدة . أنظـــــــــــــــر:
Acheur Cheurfi.-Op-cit.-P45

[1] علي كافي.- المرجع السابق.- ص257.

[2] محمد العربي زبيري.- المرجع السابق.- ص194.

[3] مصطفى هشماوي.- المرجع السابق.- ص186.

إلى إبعاد الضباط الفارين من الجيش الفرنسي عن القيادة، وحصر مهمتهم في تدريب الجيش لأنهم يختلفون إجتماعيا عن أغلبية جيش الحدود، فهم من أصول برجوازية[1].

ويرى رابح لونيسي أن تشكيل هيئة الأركان الموحدة، كان بمثابة ضربة قاضية لإبن طوبال، وخاصة بوصوف الذي إعتقد في البداية أن صعود بومدين إلى قيادة أركان الجيش سيكون في صالحه، لأن بومدين صنيعته، فيكون بذلك أداته للوصول إلى السلطة بعد الاستقلال، وخفي على بوصوف مبدأ أن كل صنيعة تتمرد على صانعها، خاصة إذا كانت الصنيعة شخصية قوية وذكية كبومدين[2].

ويضيف رابح لونيسي قائلا بأن إجتماع العقداء العشر عام 1959، ثم المجلس الوطني للثورة عام 1960، شكلا نقطة تحول هامة في مسيرة الثورة ، والجزائر عموما، لأنه حسب رأيه أضعف الباءات الثلاث، وأدي إلى صعود جيل عسكري بقيادة بومدين الذي إكتشف في هذا الاجتماع ضحالة وضيق أفق السياسيين فاقتنع بأنهم لا يستحقون قيادة الثورة، وقد أشار بومدين إلى ذلك في تقرير لقيادة الأركان العامة بتاريخ 15جويلية1961 ، الذي جاء فيه " إن إجتماع العقداء العشر، سمح إلى بعضنا بأخذ صورة عن عمق السرطان الذي ينخر ثورتنا[3].

ومنذ إجتماع العقداء العشر، كذلك حسب ما أورده رابح لونيسي أصبح بومدين يخشى أن تذهب الثورة هباءا منثورا بعد الاستقلال، لما لاحظه من صراعات عميقة من أجل السلطة، وكان يرى بأن هؤلاء السياسيين الذين يختفي وراءهم الباءات الثلاث سيحولون الجزائر بعد الاستقلال إلى بلد مثل التشاد، مما دفعه إلى التفكير في إنشاء جيش عصري، وقوي على الحدود ومستعد لأخذ زمام الحكم أو التدخل لحسم الصراع في حالة قيام حرب أهلية بعد الاستقلال، بسبب صراعات السياسيين ومعهم الباءات الثلاث[4].

---

(1) رابح لونيسي.- الجزائر في دوامة الصراع .- ص45.
(2) المرجع نفسه.- ص44.
(3) المرجع نفسه.- ص44.
(4) المرجع نفسه.- ص44.

ولكـــن نـــجد أن رابح لونيـــسي، قـــد بالغ كثيرا بقـــــوله" إن بومدين كان يستعد لأخذ زمام الحكم، أو التدخـــل لحسم الصراع في حالة قيام حرب أهلية بعد الاستقلال"، هذا لأن الكل يعلم أنه بعد وقف إطلاق النار، وقعت أحداث صائفة 1962، ولكن كيف لبومدين أن يعلم ذلك ! أو يفكر في ذلك ! في وقت كانت فيه الثورة تسير في منعطف خطـــير، خاصة أمام الاتصال الذي كان يجري بين ديغول، والولايـــة الرابعة، حول منح هذه الأخيرة الاستقلال الذاتي[1].

وبالتالي كيف لبومدين هذا أن يفكر في جزائر ما بعد الاستقلال، أمام كل تلك العراقيل والمشاكل التي كانت تعيشها الثورة ! وعليه فأني أري بأن تلك الفكرة كانت مستبعدة.

[1] Patrik Eveno et Jean Planchais .- Op-cit .- P256.

3- الصـــراع بين الحكومـــة المؤقتة وهيئة الأركان:

في وقت كان الداخل يعاني الأمرين، نتيجة ضربات العدو المتتالية، كانت القيادة في الخارج قد وصلت إلى طريق مسدود هذا خاصة بعد مفاوضات لـــوسارن(*) التي إنتهت بدون نتيجة ، واشتد الخناق على الحكومة المؤقتة[1]، هذا أمام تصلب هيئة الأركـــان، واتهاماتها المتواصلة للحكومة بالمـــيوعة والانحراف[2].

وهـــنا طلبت الحكومة المؤقتة بضرورة دخول قيادة الأركان إلى داخل الوطن، وأصدرت أمرا صارما يقضي بأن يكون 1961/03/31، هو آخر أجل لإجتياز الحدود الشرقيـــة والغربـــية[3].

ويرى مصطفى هشماوي بأن الانتصار السريع المحقق، من طرف هيئة الأركان جعل اللجنة الوزارية، تشعر بان ذلك يعد طعنا في طرق تسييرها السابقة، خاصة وزير الدفاع، فبدأت تسعي لتحجيم صلاحيات هيئة الأركان، وبدأت تتباطأ في إمدادها بإحتياجات الجيش، مع أن هيئة الأركان معروف عنها أنها كانت تتبع سياسة تقشفية حادة[4].

ولذلك أصدرت اللجنة الوزارية أمرا بنقل مركز قـــيـــادة هيئة الأركان إلى داخل الوطن، وهذا أمرا يعلمون بأنه يستحيل تنفيذه من الناحية العملية، خاصة أمام تحركات فرنسا العسكرية، التي تعمل على شـــل وتحطيم قوات جيش التحرير الوطني على الحدود، وعليه فإن اللجنة الوزارية حسب ما أورده مصطفى هشماوي كانت تعمل على تعريض قيادة الأركان للتفكك[5].

وأني أتفق مع ما ذهب إليه مصطفى هشماوي، وذلك لأن قيادة الأركان كانت تعمل دون استشارة أعضاء الحكومة المؤقتة، من ذلك أن هيئـــة الأركان بقيادة هواري بومدين

(*) قصر بفرنسا، يوجد على الحدود الفرنسية والسويسرية، ويطل على مدينة إيفيان.

(1) Benyoucef Benkhedda.- Les Accords d'evian.-éd.Ben Akroun, Alger, 1986.- P25.

(2) علي كافي.- المرجع السابق.-ص273.

(3) محمد العربي زبيري.- المرجع السابق.- ص356.

(4) مصطفى هشماوي.- المرجع السابق.-ص188.

(5) المرجع نفسه.- ص188.

ومساعديه المقربين، شرعـــت في تطبيق القرارات المترتبة عن الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة، خاصة تلك المتعلقة بالجيش كتنجيد الأطباء والطلبة دون أن تنظر الحكومة المؤقتة في تطبيقها، هذا علاوة على عصيانها للكثير من القرارات الصادرة عن الحكومة المؤقتة، كرفضها تعيين بعض القادة على أجهزة قيادة الأركان كانت الحكومة المؤقتة قد أرسلتهم لذلك .

ونـــجد أنه بالرغم من إمتثال بعض الضباط السامين لأوامر الحكومة المؤقتة، إلا أن قيـــادة الأركان قد رفضت الدخول إلى أرض الوطن، خوفا من خط شال، ومن رد فعل بعض الولايات التي لم تكن مستعدة للإنضواء تحت قيادة موحدة من ذلك الولاية الرابعة، وعلى هذا الأساس، وأمـــام عـــدم إستـــجابة قيادة الأركان للأمـــر الصادر عن الحكومة المؤقتة، جعل القيـــادة المذكورة تـــشق عصا الطاعة، وتتحول بالتدريج إلى معارض سياسي، يمتلـــك قـــوة رادعة[1].

وهـــكذا وإنـــطلاقا من تلك الوضعية المتوترة، جاء حادث الطـــائرة الفرنسية التي سقطت في 21 جوان 1961 على الحدود التونسية، ليفجر الأزمة بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة، وذلك عندما طلبت هذه الأخيرة بضرورة تسليم الطيار إلى السلطات التونسية بدون قيد وشرط، وهذا ما رفضته هيئة الأركان ، ولكن إلحاح الحكومة المؤقتة على تسليم الطيار أدى إلى استقالة هيئة الأركان، وعلى رأسها هواري بومدين في منتصف جويلية 1961[2].

ومـــن هناك إنتـــقل هؤلاء إلى ألمانيا، ليتركوا الجيش بدون قيادة، لكن فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة، رفض تلك الاستقالة لأن الوضع العسكري في نظره لا يسمح بذلك[3]، من جهتها اللجنة الوزارية للحرب بدأت تبحث عن بديل، وتوجه نظرها إلى الرائد موسى بن أحمد المدعو "مراد" الذي هو أحد الأعضاء المكلفين بتسيير هيئة

---

(1) محمد العربي زبيري.- المرجع السابق .-ص356

(2) سعد بن البشير العمامرة .- المرجع السابق .- ص 31 . للتوسع أكثر انظر: محمد حربي .- المرجع السابق .- ص ص 224 225 .

(3) محمد عباس.-رواد الوطنية.- المرجع السابق.-ص111.

الأركان بالنيابة، وعرض عليه تولي المنصب، وحين قدم له العرض لم يرفض إلا أنه طلب مهلة للتفكير[1]، حاول خلالها الكومندان موسى بن أحمد جمع توقيعات لدى بعض الضباط لتأييده لكنه فشل في مسعاه، وأصبح للجيش بذلك كلمته في نصرة طرف على آخر في أي صراع[2].

وفي تلك الأجواء المكهربة والمتسمة بإنعدام الثقة بين الحكومة المؤقتة، وبين أركان الجيش، وبالتهديدات الفرنسية الملحة بإمكانية اللجوء إلى تقسيم الجزائر في حالة فشل المفاوضات[3]، ونذكر هنا تصريح ديغول الذي جاء فيه".... وما إن أصر الجزائريون على موقفهم، فإنه سوف تقسم الجزائر إلى مناطق تبقى تحت السيادة الاستعمارية[4]" وأمام كل ذلك توجب أنه من الضروري دعوة المجلس الوطني للثورة للانعقاد، وهذا لأجل إيجاد حلول لذلك، وللنظر في تلك العراقيل، والمشاكل التي أصبحت تعاني منها الثورة، هنا تحركت الإرادات الخيرة تجمع الأصوات، وتم تحديد إنعقاد الدورة بطرابلس في فترة ما بين 9 و27 أوت 1961[5].

لقد كانت تلك الدورة حاسمة إتسمت أشغالها بصراع شمل جميع المجالات، وتبلورت فيه من جديد الحزازات السياسية القديمة، لكن الذي إستوقف الجميع و إستدعى معالجته كثيرا من الحنكة الدبلوماسية والمرونة السياسية مسألتان إرتبط بهما مصير الدورة وهما: العلاقات بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة، والمفاوضات بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا، وقد تم في هذا المؤتمر انتخاب بن خدة رئيسا للحكومة، عوضا عن فرحات عباس، أما كريم بلقاسم فإن المجلس أبقاه نائبا للرئيس، وعوضه عن حقيبة الخارجية بوزارة الداخلية[6].

---

(1) مصطفى هشماوي.- المرجع السابق .- ص191

(2) رابح لونيسي.- الجزائر في دوامة الصراع .- ص47.

(3) Alistair Horn .- Op-cit .- P473.

(4) فتحي الديب.- المرجع السابق .- ص529.

(5) إدريس فاضلي.- حزب جبهة التحرير الوطني: عنوان ثورة ودليل دولة.- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.- ص123.

(6) جريدة المجاهد" .- 1961/08/28.- العدد 103.- ص8.

هذا وتم مناقشة قضية دخول الأجهزة القيادية للثورة إلى داخل البلاد، حيث كان الخلاف بين القائلين بالدخول الكامل والفوري للحكومة المؤقتة، وجيش الحدود، وبين الذين رغم إعتراضهم على المبدأ، إعتقدوا أن تنفيذ مثل هذا الأمر صعب وينبغي بالضرورة، أن يتم على مراحل جزئية ومتدرجة[1].

ولمعالجة ذلك، تم إقتراح تشكيل لجنة تعمل على ربط العلاقات بين الداخل والخارج، مؤكدا على أن إستقرار القيادة بالخارج لا يمكنه توجيه وقيادة الشعب بالداخل، الذي هو في أمس الحاجة إلى قيادة عليا تنظم كفاحه[2].

هذا كما صادق المجلس على مقررات تنص، على تعزيز نشاط جيش التحرير الوطني، وضرورة تزويده بالأسلحة[3]، وكذلك طالب بتعبئة الجماهير الجزائرية، ورفع مستواها النضالي، وتدعيم أجهزة الإطارات السياسية والاجتماعية داخلها[4].

وإلى جانب ذلك قام المجلس الوطني، بأمـــر قيادة الأركان بالتراجع عن استقالتها، وأوصاها بمضاعفة الجهود من أجل تزويد الولايات بكل ما تحتاج إليه، قصد تمكينها من الاستجابة لمتطلبات المرحلة الثالثة من مراحل الثورة[5].

وفعلا ففي أوائل نوفمبر 1961، رجعت قيادة الأركان إلى مقرها وهي أقوى من ذي قبل، وعلى كل فإن ذلك الخلاف رغم خطورته، فإنه بقي على مستوى القيادة، ولم يكن له تأثير كبير لا على المقاتلين، ولا على العاملين في الميدان السياسي، وكانت العمليات مستمرة والمفاوضات مع فرنسا متواصلة، ولعل فرنسا في ذلك الوقت، لم تكن هي في وضع أحسن من الجزائريين، فكانت حركة العصيان في الجـــيش، والوضـــع

---

(1) Slimane Chikh.-Op-cit.-P597.

(2) حكيمة شتواح.- المرجع السابق.-ص114.

(3) علي كافي.- المرجع السابق.-ص273.

(4) جريدة المجاهد" .- العدد103.- 1961/08/28.-.-ص8.

(5) محمد العربي زبيري.- المرجع السابق .-ص362.

الاجتماعي متدهور خاصة أمام تزايد نفقات الحرب، وذلك كله هدد الحكومة الفرنسية، وبالتالي نجد أن كل طرف كان يجد ليصل إلى حل ينهي مشاكله[1].

وهكذا وأمام إستمرار تلك الأزمة، دخلت المفاوضات الجزائرية- الفرنسية مرحلة حاسمة، وكان رأي هيئة الأركان العامة أن المفاوضات محاولة لتجاوز الأزمة التي طلبت قيادة الأركان العامة تسويتها من قبل[2].

وللإشارة هنا، نذكر أن تصلب موقف هيئة الأركان العامة، ورفضها لتلك المفاوضات، يرجع ربما إلى التكوين العسكري لهؤلاء، وتأثير الريف عليهم، وبالتالي فالبعد السياسي عندهم يكاد ينعدم، وهم يرون أن خـــروج فرنـــسا لا يكون إلا بواسطة الحرب.

ولـــكن رغـــم ذلك ، إلا أن الحكومة المؤقتة، واصلت تفاوضها مع فرنسا، حتى مرحلتها النهائية، وتوصل الطرفان إلى قرار وقف إطلاق النار في اتفاقيات إيفيان.

---

[1] مصطفى هشماوي.- المرجع السابق.-ص194.

[2] سعد بن البشير العمامرة .- المرجع السابق.-ص33.

4- مؤتـــمر طرابلس وأزمة صائفة 1962:

إن موافقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية، على إتفاقيات إيفيان، كان هو الطريق الأوحد والأسلم لوقف إطلاق النار، وتمكين البلاد من استرجاع استقلالها، وبالطبع فالحكومة المؤقتة هي صاحبة هذا الموقف، وهي تعترف على أن إتفاقيات إيفيان على ما فيها من نواقص صالحة لأن تكون قاعدة متينة لبناء الدولة الجزائرية، كما هي محددة في النصوص الأساسية للثورة[1].

ولـــكن نجد أن قيادة الأركان قد رفضت تلك الاتفاقيات وانتقدتها بشكل لاذع، واعتبرتها إجهاضا للثورة، و إرساءا لقواعد الدولة الليبرالية في الجزائر، وإنما هي تمهيد لإستعمار جديد[2].

إن موقف قيادة الأركان ذاك من اتفاقيات إيفيان لم يكن نهائيا، وإنما هي قامت بذلك حتى تكون وسيلة ضغط على فرنسا، من جهة ، وجهاز دعم للحكومة المؤقتة، حتى تقود هذه الأخيرة المفاوضات من موقع قوة يتجسد ذلك ربما من خلال مواقف قيادة الأركان مع الحكومة المؤقتة ، فهي قدمت موقفها على شكل تصريح فقط ، و لم تعمد إلى القوة، و عليه فأنى أعتبر بان ذلك يعتبر تكتيك في المواقف ليس إلا .

وهكذا ، ومع دخول قرار وقف إطلاق النار حيز التنفـــيذ ابتداء من 19 مارس 1962، جاءت فكرة عقد مؤتمر يحدد وينظم هذه البلاد التي أصبحت قاب قوسين أو أدنى من نيل إستقلالها، فكان مؤتمر طرابلس[3]، ذاك الذي جاء لوضع آليات جزائر ما بعد الاستقلال والذي يقال عنه انه مازال مفتوحا إلى يومنا هذا !

في بداية أفريل من عام 1962، بدأت التحضيرات للإجتماع، حيث أرسلت الإستدعاءات إلى جميع قادة الولايات مرفوقين بجميع أعضاء مجالسهم، ولأول مرة توفرت شروط الحضور الجماعي لإجراء نقاش جدي، والعمل على الاستعداد لمجابهة

---

(1) محمد العربي زبيري.- المرجع السابق .-ص278.

(2) رابح لونيسي.- الجزائر في دوامة الصراع .- ص55 ، للتوسع أكثر في هذه المسالة أنظر : محمد حربي .- المرجع السابق .- ص ص 266 267 .

(3) مصطفى هشماوي.- المرجع السابق.-ص203.

المستقبل، ورغم ما قيل فإن جدول الأعمال كان يتضمن بالإضافة إلى المصادقة على اتفاقيات إيفيـــــان:

- المناقشة والمصادقة على برنامج طرابلس السياسي والعسكري.
- تشكيل المكتب السياسي الذي يشرف على المرحلة الانتقالية إلى غاية عقد مؤتمر تقييمـــــي[1].

ونـــجد أنه خلال بداية جلسات هذا المؤتمر كان الاختلاف واضحا بين قادة الثورة، وكان ذلك بـــتهجم بن بلة على بن خدة بهدف التقليل من دور الحكومة المؤقتة في مفاوضات إيفيان، ولكن بن خدة لم يرد عليه ، فقام بوبنيدر للدفاع عنه[2].

ولـــهذا يقال على أنهم إتفـــقوا على البرنامج، واختلفوا حول الأشخاص، والجدير بالذكر هنا أن البرنامج السياسي والعسكري، الذي عرف فيما بعد – ببرنامج طرابلس–تم المصادقة عليه بالإجماع دون أية مناقشة، إذ لم يغير منه حرفا، وهكذا طويت وثيقة ذات أهمية قصوى في مستقبل البلاد، وذلك لأن ما كان يستحوذ على العقول يومئذ، هو انتخاب المكتب السياسي[3]، ومن أهـــم بنود ذلك البرنامج نذكر:

- اعتماد الاختيار الاشتراكي كنـــظام أساسي لبناء الدولة الجزائرية الحديثة.
- تحويل جبهة التحرير الوطني، إلى حزب جبهة التحرير الوطني، وتبني سياسة الحزب الواحد، ورفض التعديدية الحزبية.
- تغـــير إســـم جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي[4].

أما مسالة انتخاب قيادة جديدة فكان صعب جدا ، فقـــد ظهر في الأفق تياران، فقد إقترح بن بلة قائمة تضم سبعة أسماء وهم السجناء الخمس (بن بلة، حسين أيت أحمد، محمد بوضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط)، بالإضافة إلى محمدي السعيد والحاج بن عـــــلال – سجين من الولاية الخامسة– ومقابل ذلك إقترح كريم بلقاسم قائمة تضم تسع

---

(1) علي كافي.– المرجع السابق.–ص285.
(2) لخضر بورقعة.– المرجع السابق.–ص285.
(3) علي كافي.– المرجع السابق.–ص87.
(4) سعد بن البشير العمامرة.– المرجع السابق.–ص40.

أسماء وهم السجناء الخمسة بالإضافة إلى الباءات الثلاث معهم سعد دحلب[1].

وعلى إثر مشاورات فردية قامت بها لجنة عينها، المجلس لهذا الغرض، تبين أن قائمة بن بلة تحضى بتأييد 33 عضو مقابل 31 صوت لقائمة لكريم[2]، ونشير هنا إلى أن عملية التصويت تلك قد سادتها بعد ذلك الفوضى والغموض، بسبب الاختلاف حول صحة بعض وكالات التصويت التي أخدها بعض الحاضرين عن الغائبين في المؤتمر[3]، حينها عمت الفوضى داخل قاعة الاجتماع، وغادر الكثير من التاريخيين المؤتمر، دون التوقيع على محضره، وكان على رأس المغادرين رئيس الحكومة بن خدة[4].

وهكذا إستمر الانسحاب من المؤتمر، حيث سجل مغادرة بن بلة قاعة الاجتماع إلى القاهرة، معلـــنا بذلك هو الأخر عن رفضه[5].

وهكذا إنتقل الصراع بين الحكومة المؤقتة، وقيادة الأركان العامة، إلى صراع بين مجموعة تلمسان بقيادة الثنائي بن بلة وبومدين، ومجموعة تيزي وزو بقيادة كريم وبوضياف[6]، وكانت مجموعة تلمسان تسيطر على قوات جيش الحدود والولايات الأولى بقيادة الطاهر زبيري، والخامسة بقيادة العقيد عثمان، والسادسة بقيادة محمد شعباني، كما ضمت إليها الكثير من الشخصيات منهم: محمد خيضر، بيطاط وفرحات عباس، ولم يبق لمجموعة تلمسان إلا السيطرة على الولايات الثانية، الثالثة والرابعة، وقد استطاعت هذه المجموعة كسب جزء هام من الولاية الثالثة، وتتمثل في القوات المرابطة في وادي الصومام ببجاية بقيادة الكابتن محمد بن يحي المدعو علاوة، هذا كما قامت بالهجـــوم

---

(1) محمد العربي زبيري.- المرجع السابق .- ص278.

(2) مصطفى هشماوي.- المرجع السابق .- ص208.

(3) رابح لونيسي.- الجزائر في دوامة الصراع .- ص60.

(4) Sâad Dahlab .- Op-cit .-P86.

(5) محمد العربي زبيري.- المرجع السابق .- ص283 . للتوسع أكثر أنظر : محمد حربي .- المرجع السابق .- ص282 .

(6) Ali Haroun.- L'été de la discorde Algérie 1962.- éd. Casbah, Alger,2000.- P160.

على الولاية الثانية التي كانت تحت قيادة صالح بوبنيدر المدعو بـــ " صوت العرب" وضمتها إليها[1].

أما الولاية الرابعة بقيادة العقيد يوسف الخطيب[*]، والتي تتميز بحسن التنـــظيم، فقد أصرت على الحياد في الصراع، وتكمن أهمية هذه الولاية في أنها تسطير على العاصمة، والمـــرافق الأساسية الضرورية للدولة، ورغم محاولة ياسف سعدي الموالي لمجموعة تلمسان السيطرة على العاصمة ، لكنه فشـــل[2].

أما الولاية الثالثة التي كانت تحت قيادة العقيد محند ولحاج فقد وقفت إلى جماعة تيزي وزو بقيادة كريم وبوضياف[3].

وهكذا وبأمر من بن بلة، زحفت القوات الموالية له على العاصمة، يوم 3أوت1962، فإصطدمت بقوات الولاية الثالثة والرابعة عند مداخل البويرة، المدية والبليدة، ليسقط أكثر من ألف جزائري في مواجهات دامية بين الأخوة ، فخرج الشعب إلى الطرقات والشوارع ينادي بإيقاف التقاتل[4].

ولكـــن لولا التعقل والحكمة، ونداءات الشعب ذاك، لحدث ما لا يحمد عقباه، وعليه وبفضل ذلك، توصلت الأطراف المتصارعة إلى إتفاق ينهي الاقتتال، ويسمح بدخول قوات بن بلة وبومدين إلى العاصمة، وتم في 13 أوت1962 تنصيب المكتب السياسي الذي شكله بن بلة، وطويت بذلك صفحـــة من تاريخ الجـــــــزائر !.

---

[1] رابح لونيسي.- الجزائر في دوامة الصراع .- ص63. للتوسع أكثر: أنظر: لخضر بورقعة.- المرجع السابق.-ص93.

[*] ولد سنة 1932 بشلف ، واصل دراسته حتى تحصل على شهادة الدكتوراه في الطب ، كان ميالا إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، إنضم سنة 1955 إلى جبهة التحرير الوطني ، عين في عام 1962 قائدا للولاية الرابعة ، و خلال صائفة ذاك العام ، إلتزم الحياد في الصراع الذي وقع بين جماعة تلمسان و جماعة تيزي وزو . أنظر : رابح لونيسي .- المرجع السابق .- ص63

[2] المرجع نفسه.- ص63.

[3] مصطفى هشماوي.- المرجع السابق.- ص211.

[4] رابح لونيسي .- ص66.

من خلال تناولنا لهذا الموضوع ، و ذلك بناءا على مختلف جوانبه التي رسمناها وفق خطة الدراسة ، توقفنا أمام حقائق تاريخية كثيرة ، ميزت اجتماع العقداء ذاك، وعليه خلصنا إلى النتائج التالية :

– إن الثورة الجزائرية قد واجهت في بدايتها صعوبات جمة ، من ذلك اعتقال واستشهاد بعض قادتها البارزين كما مر بنا ، هذا إضافة إلى صعوبة الاتصال بين هؤلاء، و لكن مؤتمر الصومام أعاد تنظيمها، ظهر ذلك جليا لنا من خلال ما نتج عنه من قرارات هامة ، كظهور هياكل جديدة تحدد و توجه الثورة نقصد هنا المجلس الوطني للثورة الجزائرية و لجنة التنسيق و التنفيذ .

– إن صراع قد ظهر بين قادة الثورة ، بعد مؤتمر الصومام مباشرة ، و ذلك نتيجة تأويل أولوية السياسي على العسكري كل حسب نظرته ، تحمل نتائج ذلك الصراع فقدان أحد قادة الثورة عبان رمضان ، لأنه كان وراء وضع تلك الأولوية .

– لقد أدت الرغبة في تزعم الثورة، إلى ظهور خلاف بين من يسمون بالباءات الثلاث بلقاسم، بوصوف و بن طوبال، فكل واحد منهم يري بأنه أحق بقيادة الثورة، وذلك بالرجوع إلى الشرعية الثورية، و الانتماءات الوطنية، فهذا كريم يقول بأنه أحق بقيادة الثورة، لأنه من التسع التاريخين، في حين بوصوف و بن طوبال يذكرانه دائما بأنه لم يكن مع مجموعة الـــ22 ، و ظلوا كذلك و الصراع خفي بينهما إلى غاية تأسيس الحكومة المؤقتة.

– إن وصول ديغول إلى السلطة، و شروعه في تنفيذ سياسته العسكرية القائمة آنذاك على منع دخول الأسلحة إلى الداخل ، عن طريق إضافة خط ثان أشد خطورة من موريس، نقصد هنا شال، هذا إضافة إلى حادثة مقتل عميرة علاوة في القاهرة ، واستقالة وزير الخارجية الأمين دباغين ، كل ذلك يعتبر السبب الرئيس في انعقاد اجتماع العقداء العشر.

– إنه بالرغم من الاختلاف الذي ساد اجتماع العقداء العشر ذاك، إلا أن نتائجه كانت واضحة للعيان ، من ذلك إعادة تنظيم و هيكلة جيش التحرير الوطني، و كذا طالب هؤلاء

العقداء من الحكومة المؤقتة بضرورة معالجة مشكل نقص دخول الأسلحة ، عن طريق التفكير في تحطيم الخطوط المكهربة على الحدود ، و كذا نقل العمل المسلح إلى الخارج، هذا كما تم الاتفاق على أن مصلحة الثورة يجب أن تكون فوق كل شيء، و كذلك حث هؤلاء على ضرورة مواصلة الكفاح العسكري ضد فرنسا ، و تم وضع شروط لوقف إطلاق النار مع فرنسا إن هي جنحت لذلك .

– إن انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أيام معدودات بعد اجتماع العقداء ذاك، يعتبر أهم انعكاس له حيث تم فيه التأكيد على قرارات اجتماع العشر و الموافقة عليها، و طالب المجلس من الحكومة المؤقتة بالإسراع في تطبيق تلك القرارات، ويعتبر إنشاء هيئة الأركان الموحدة لجيش التحرير الوطني التي ظهرت إلى الوجود في افريل 1960 ، بقيادة العقيد بومدين من الانعكاسات الهامة كذلك للاجتماع .

– إن ما حدث في مؤتمر طرابلس عام 1962 ، يعتبر انحرافا حقيقيا عن مبادئ أول نوفمبر 1954، و ذلك لأن المجتمعون يومئذ صادقوا و بالإجماع و دون نقاش عن اختيار النهج الاشتراكي، و إتباع سياسة الحزب الواحد ، في حين بدأ الاختلاف والشتم واستعمال أساليب ميكيافيلية لما جاء دور اختيار المكتب السياسي، و ذلك بسبب رغبة كل طرف في القيادة، وعدم التفاهم ذاك أدى إلى وقوع صائفة 1962، أين سقط أكثر من ألف جزائري في مواجهات دامية بين الإخوة .

الملاحق

ملحق رقم 01: أعضاء لجنة الـ 22.

ملحق رقم 02: نداء عبان رمضان إلى مناضلي جبهة التحرير الوطني **1955**.

ملحق رقم 03: منشور عبان رمضان المؤرخ في 1أفريل **1955** الموجه إلى جيش التحرير الوطني.

ملحق رقم 04: أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى.

ملحق رقم 05: أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية **1956**.

ملحق رقم 06: أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية.

ملحق رقم 07: أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثالثة.

ملحق رقم 08: أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الأولى

ملحق رقم 09: أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثانية

ملحق رقم 10: أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثالثة

ملحق رقم 11 : نص رسالة الأمين دباغين إلى الحكومة المؤقتة.

ملحق رقم 01: أعضاء لجنة الـــــ 22.

1. **محمد بوضياف (مولود بالمسيلة)**
2. **مصطفى بن بولعيد (مولود في أريس)**
3. **العربي بن مهيدي (مولود بعين المليلة)**
4. **مراد ديدوش (مولود بالجزائر)**
5. **رابح بيطاط (مولود بالوادي)**
6. **عثمان بلوزداد (مولود بالجزائر)**
7. **محمد مرزوقي (مولود بالجزائر)**
8. **الزبير بوعجاج (مولود بالجزائر)**
9. **إلياس دريش(مولود بالجزائر– صاحب المنزل)**
10. **بوجمعة سويداني(مولود بقالمة)**
11. **احمد بوشعيب(مولود بعين تموشنت)**
12. **عبد الحفيظ بوصوف(مولود بميلة)**
13. **رمضان بن عبد الملك (مولود بقسنطينة)**
14. **محمد مشاطي (مولود بقسنطينة)**
15. **عبد السلام حباشي (مولود بعنابة)**
16. **رشيد ملاح (مولود بالميلية)**
17. **السعيد بوعلي (مولود بالميلية)**
18. **زيغود يوسف (مولود بسمندو)**
19. **لخضر بن طوبال (مولود بقسنطينة)**
20. **عمار بن عودة (مولود بعنابة)**
21. **مختـــار باجي (مولود بسوق أهراس)**
22. **عبد القادر العمودي (مولود ببسكرة)[1]**

[1] عمار بوحوش.– المرجع السابق.– 356.

ملحق رقم 02: نداء عبان رمضان إلى مناضلي جبهة التحرير الوطني 1955.

" يجب على المناضلين مواصلة فضح المصليين الذين يستمرون في بث الفوضى والغموض وكذا المركزيين الذين يتفرجون بنذال على كفاحنا إذ لم يقوموا بالقدح فيه بعيدا عن الأضواء.

نحيط المناضلين علما بالنقطة التالية: عن جبهة التحرير الوطني ليست صورة جديدة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية كانت تظن أن تحرير الجزائر سيكون عمل الحزب، لم تصب، جبـــهة التحرير الوطني من جهتها تؤكد أن تحرير الجزائر سيكون عمل كل الجزائريين وليس عمل جزء من الشعب الجزائري مهما كانت أهميته، لذا فإن جبهة التحرير الوطني تأخذ دائما بعين الاعتبار في كفاحها كل القوى المناهضة للاستعمار حتى التي لا تزال تلفت من مراقبتها.

ثمة إشاعات تروج، وهي تتأكد يوما بعد يوم، بشأن محادثات سرية بين كل من سوستال وعباس والقائد مونتي (رئيس الديوان العسكري للحاكم) وكيوان ومبعوث وزارة الداخلية مصالي.

فالإدارة الاستعمارية وإذ تعمل يوما بعد يوم على جلب فرق الدعم من أجل القضاء على علمنا المسلح، فهي تبحث من الآن على منفـــذ.

في أيـــام قليـــلة ستقول للاستعمار الضخم بما أن الطريقة القائمة على القوة لم تكن مجدية فعلينا تجربة المرونة، فهي تأمل من خلال عباس وكيوان ومصالي وقف نشاط جيش التحرير الوطني مقابل بعض الإصلاحات السياسية ويا له من خطأ فادح.

إن فجيش التحرير الوطني لا يعترف لأي كان بحق التكلم باسم الشعب، فقادة حزب جبهة التحرير الوطني سواء كانوا داخل الجزائر أو خارجها وحدهم من يمكنهم التكلم باسم الجيش وما على الذين يريدون أن يكون لهم هذا الشرف إلا أن يشمروا على سواعدهم ويشاركوا في الكفاح ، ذلكم هو الشرط الوحيد الذي قد يجعل الجيش يصغي لهم" [1].

[1] خالفه معمري .– المرجع السابق.–ص252.

ملحق رقم 03: منشور عبان رمضان المؤرخ في 1أفريل 1955 الموجه إلى جيش التحرير الوطني.

جبهة التحرير الوطني،

نداء جيش التحرير الوطني،

أيها الشعب الـــــجزائري،

إن جيش التحرير الوطني يكافح منذ خمسة أشهر من أجل استرجاع الجزائر حريتها وكرامتها وسيادتها، وبـــعد أن شعر الاستعمار الفرنسي أن ركائزه بدأت تتزعزع، أطـــلق علينا قواته البوليسية والعسكرية، ولـــقد استعملت هذه الأخيرة كل الوسائل القمعية الوحشية والدنيئة (تقتيل جماعي عسكرية هائلة من فرنسا ومن مناطق أخرى لتحارب من أجـــل قضية شائنة وكانت تأمل سحق من أسمتهم الحكومات الفرنسية المتعاقبـــة بـــ " الخارجين عن القانـــون" أو " اللصـــوص" أو " المتمردیـــن" وأخيرا "المغامرين " ، لقد أخطأ المستعمر الفرنسي مرة أخرى لأنه تجاهل ذلك الإيمان وروح التضحية ...

ففي كل الإشتباكات تقريبا انتصرت جماعتنا المتكونة من 10 إلى 20 رجلا على وحدات الجيش الاستعماري وألحقت بها خسائر فادحة....، وبلا حياء تعمل السلطات العسكرية الفرنسية على التقليل من خسائرها وتضخيم خسائرنا، فالسلطة العسكرية الفرنسية تبذل قصارى جهودها لتخفي الحقيقة عن جيش التحرير الوطني[1].

[1] خالفه معمري .– المرجع السابق.–ص224.

ملحق رقم 04: أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى
أوت 1956

- **عبان رمضان: مكلف بالتنسيق بين الولايات وبين الداخل والخارج.**
- **كريم بلقاسم: مكلف بالعمل العسكري**
- **العربي بن مهيدي: مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن**
- **سعد دحلب: مسؤول عن صحيفة المجاهد والدعاية**
- **يوسف بن خدة: مكلف بالإعلام والاتصالات باتحادات الطلبة والعمـــال**[1].

[1] أنــظر : عمــار بوحوش.- المــرجع السابق.- ص397.

ملحق رقم 05: أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956[1]

الأعضاء الدائمون:

1. حسين أيت احمد
2. عبان رمضان
3. فرحات عباس
4. محمد بوضياف
5. مصطفى بن بولعيد
6. كريم بلقاسم
7. أحمد بن بلة
8. العربي بن مهيدي
9. رابح بيطاط
10. محمد خيضر
11. الأمين دباغين
12. عمر أوعمران
13. أحمد توفيق المدني
14. محمد يزيد
15. زيغود يوسف
16. بن يوسف بن خدة
17. عيسات إيدير

الأعضاء الإضافيون:

1. لخضر بن طوبال
2. عبد الحفيظ بوصوف
3. محمد الصديق بن يحي
4. سليمان دهليس
5. أحمد فرنسيس
6. محمدي السعيد
7. إبراهيم مزهودي
8. علي ملاح
9. أحمد محساس
10. سعد دحلب
11. صالح الونشي
12. عبد المالك تمام
13. عبد الحميد مهري
14. الطيب الثعالبي
15. محمد لبجاوي
16. نائب رئيس إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين
17. نائب رئيس إتحاد العمال الجزائريين

[1] خالفه معمري .- المرجع السابق.- ص352.

ملحق رقم 06: أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية [1]

أوت 1957

- ❖ كريم بلقاسم
- ❖ عبد الحفيظ بوصوف
- ❖ لخضر بن طوبال
- ❖ عبان رمضان
- ❖ محمود شريف
- ❖ عمر أوعمران
- ❖ الأمين دباغين
- ❖ فرحات عباس
- ❖ عبد الحميد مهري

[1] أنــظر : عمــار بوحوش.- المــرجع السابق.- ص580.

ملحق رقم 07: أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثالثة[1]

أوت 1958

- ❖ كريم بلقاسم
- ❖ عبد الحفيظ بوصوف
- ❖ لخضر بن طوبال
- ❖ محمود شريف
- ❖ عمر أوعمران
- ❖ الأمين دباغين
- ❖ فرحات عباس
- ❖ عبد الحميد مهري

[1] أنــظر : عمــار بوحوش.- المــرجع السابق.- ص583.

ملحق رقم 08: أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية [1] 19 سبتمبر 1958.

- ❖ فرحات عباس
- ❖ كريم بلقاسم
- ❖ أحمد بن بلة
- ❖ حسين آيت احمد
- ❖ رابح بيطاط
- ❖ محمد بوضياف
- ❖ محمد خيضر
- ❖ عبد الحفيظ بوصوف
- ❖ لخضر بن طوبال
- ❖ محمود شريف
- ❖ عمر أوعمران
- ❖ الأمين دباغين
- ❖ عبد الحميد مهري
- ❖ أحمد فرنسيس
- ❖ محمد يزيد
- ❖ بن يوسف بن خـــدة
- ❖ أحمد التوفيق المدني
- ❖ عمر أوصديق
- ❖ مصطفى سطمبولي.

[1] أنــظر : عمــار بوحوش.- المــرجع السابق.- ص584.

ملحق رقم 09: أعضاء الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزائرية [1] 18 جانفي1960.

- ❖ فرحات عباس
- ❖ كريم بلقاسم
- ❖ أحمد بن بلة
- ❖ حسين آيت احمد
- ❖ رابح بيطاط
- ❖ محمد بوضياف
- ❖ محمد خيضر
- ❖ عبد الحفيظ بوصوف
- ❖ لخضر بن طوبال
- ❖ عبد الحميد مهري
- ❖ أحمد فرنسيس
- ❖ محمد يزيد
- ❖ محمدي سعيد

[1] أنــظر : عمــار بوحوش.- المــرجع السابق.- ص585.

ملحق رقم 10: أعضاء الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية [1] أوت 1961

- ❖ بن يوسف بن خدة
- ❖ كريم بلقاسم
- ❖ أحمد بن بلة
- ❖ حسين آيت احمد
- ❖ رابح بيطاط
- ❖ محمد بوضياف
- ❖ محمد خيضر
- ❖ سعد دحـــلب
- ❖ عبد الحفيظ بوصوف
- ❖ لخضر بن طوبال
- ❖ محمد يزيد
- ❖ محمدي سعيد

[1] أنــظر : عمــار بوحوش.- المــرجع السابق.- ص587.

ملحق رقم 11 : نص رسالة الأمين دباغين إلى الحكومة المؤقتة.

رسالة الاستقالة :

تونس في أكتوبر 1959

إلى السادة:

رئيس مجلس الوزراء،

نائب رئيس مجلس الوزراء

السادة الوزراء ونواب كتاب الدولة

السادة مندوبي الداخل

إن خلافات حول قضايا مبدئية ومنهجية، بالإضافة إلى إشكالات عـــديدة إزدادت عنفا أكثر فأكثر، قد دفعتني إلى تقديم استقالتي كتابيا بتاريخ 15 مارس 1959.

وقد رجاني بعضهم ألا أعلن هذه الاستقالة وأن أواصل ممارسة الأعمال العادية في انتظار اجتماع مع ممثل الداخل.

وبما أن هذا الاجتماع قد تأخر إنعقاده، وممارسة الأعمال العادية تجاوزت الأجل المعقول بالنسبة للمسير الحسن لمصالح الوزارة.

أثناء ذلك جاء بيان ديغول، وهو ما دفعني إلى القدوم إلى تونس بمبادرتي الشخصية، وهذا لأسباب التالية:

1-منع العدو من كشف التعرف على اختلافاتنا وانشقاقاتنا.

2-تقديم وجهة نظري حول نوعية الرد المناسب على هذا البيان.

وبما أني شاركت في عدة اجتماعات للحكومة (خلال إحداها طلب مني التوقيع على بيان الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية)، وحضرت رسميا المؤتمر الصحفي يوم28 سبتمبر في فندق ماجيستيك للإعلان عن هذا البيان، وسادني الاعتقاد أنه نظرا

للوضع السياسي الذي أحدثته موقفنا الجديد الذي يعلق انتصار الشعب الجزائري ويربطه بنتائج الاستفتاء، كان من الضروري أكثر من أي وقت مضى.

التقدم جبهة موحدة للمعركة الديبلوماسية والسياسية الصعبة التي ستقوم بيننا وفرنسا سواء في هيئة الأمم المتحدة أو عندنا في الجزائر في صورة التفاوض حول إيقاف القتال وقد يشمل ذلك حتى تنظيم الاستفتاء.

وأرى انه أمام هذه الوضعية فإن جميع الخصومات والخلافات- مهما كانت طبيعتها والتي فرقت بيننا في الماضي أصبحت ثانوية بالنظر الرى الوحدة المقدسة وضرورة بعث وإعادة الثقة والحماس الذين بهما فقط نضمن غدا الانتصار السياسي.

بهذه الروح والاعتقاد قدمت إلى تونس، إلا أنني ألاحظ أن عدة اجتماعات للحكومة قد انعقدت في هذه الأيام الأخيرة دون أن استدعي.

وهذه الحالة بالإضافة إلى أنها تديم الالتباس الذي يجعل كلا من الشعب الجزائري والرأي العام العالمي يعتقدون أنني مسؤول عن الشؤون الخارجية، في حين أنني مبعد تماما على الأقل منذ 15 مارس 1959، كل هذا يبرهن أن متطلبات الثقة والوحدة والحماس التي أشرت إليها أعلاه، لم تؤخذ بعد بعين الاعتبار.

لهذه الأسباب أرى أنه من واجبي، وفي المصلحة العليا للشعب الجزائري الذي هو بالنسبة إلى فوق جميع الاعتبارات، أن أعرض عليكم النقاط التالية:

1- نظرا إلى أننا تخلينا تباعا (على التوالي) على شروط الاستقلال قبل أية مفاوضات، ثم تخلينا عن مبدأ التفاوض للوصول إلى الاستقلال وفي الأخير عن التفاوض بين حكومة وحكومة دون جدول أعمال مسبق لنصل إلى قبول مبدأ تقرير المصير، كل ذلك ليس في العاجل على الأقل إلا تحويل محض كامل ولا رجعة فيه للمعركة العسكرية إلى معركة سياسية.

2- إن حرب التحرير الذي تتواصل تحت إشراف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لن تصبح في الوقت الراهن إلا وسيلة ضغط على العدو لدفعه بأكثر سرعة ممكنة لخوض المعركة التي أعلنا موقفنا بشأنها نهائيا.

وعـــليه فإن متطلبات النصر تصبح واضحة.

أ/ وبما أن انتصار الشعب الجزائري وبعبارة أخرى الاستقلال مرهون في نهاية المطاف بنتيجة معركة سياسية تجري على الأرض الجزائرية فإن هذا النصر لن يتحقق إلا إذا عاد وساد جو الثقة والإيمان والحماس كما كان في أول نوفمبر 1954، ليس فقط في داخل الوطن ولكن أيضا لدى جميع الجزائريين لاجئين كانوا أو مسؤولين على جميع مستويات الجهاز المسير.

ولبلوغ هذا الهدف، فغن كل سوء تفاهم يجب أن يتبدد، وجميع الخلافات- مهما كانت طبيعتها ونوعها وعلى جميع المستويات- التي برزت في الماضي يجب التغلب عليها، كما يجب دراسة الإجراءات والتدابير للقضاء على جميع أسباب سو التفاهم والضغينة العداوة، والمخلفات التي لابد منها في كل حرب تحريرية، كل هذا لضمان أكثر لانسجام وإجماع الشعب الجزائري، الشرطين الضروريين للانتصار في المعركة السياسية التي تنتظرنا.

ب/ إن حرب التحرير يجب أن تتواصل بكثافة أكثر من أي وقت مضى والخطأ هو الاعتقاد أن ديغول بإفضائه بكلمة تقرير المصير، وإنها تصبح حقيقة لمجرد أننا قبلناها العكس هو الصحيح، إن علينا أن نكسب تقرير المصير في الميدان، ولأجل هذا علينا أن نضرب في الميدان كل إمكانياتنا القتالية، وهذه الإمكانيات لا يمكن أن تستعمل بفاعلية إلا إذا كانت الحكومة القائمة بتسيير الكفاح المسلح، تقترب أو تستقر على مسرح العمليات وهذا يعمل على رفع معنويات المجاهد وتعزيز سلطة القيادة.

هذه في نظري المبادئ العامة التي تدبر وتنظم موقفنا في الظروف الراهنة.

بقي على أن أثير الانتباه إلى مشكل يتعلق في نفس الوقت بقضية جوهرية وتكتيكية فالشعب الجزائري حمل السلاح ليكسب سيادته مئات الآلاف من الجزائريين سقطوا في سبيل هذه القضية، وهو لن يقبل بأي حل أخر غير الاستقلال وهذا الاستقلال محقق بحول الله، إذا ما تحصلنا على تقرير المصير يصبح حقيقيا وبشرط أن تأخذ بعين الاعتبار المبادئ العامة المذكورة أعلاه.

خطأ تكتيكي واحد يمكن أن يضيع علينا النصر هذا الخطأ يتطلب إلا نبقى متشبثين بمواقفنا كما حددت في بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إن الفرنسيين في

الساعة الراهنة، حفاظا على مواقفهم في الجزائر، من مصلحتهم أكثر التفاوض على حل شامل أما مباشرة أو بواسطة مسخرين مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كما هي أو كسلطة عملية للثورة، وبذلك يتخلصون من قرار الاستقلال الكامل للشعب الجزائري في صورة تطبيق نزيه عادل وفعال لتقرير المصير، ومن اجل هذا يمكن أن يضارب الفرنسيون على الانشقاق المفترض داخل الجهاز الجزائري المسير وخاصة على غريزة البقاء التي يفترضون وجودها في كل جهاز سلطوي كل مفاوضة مع الفرنسيين يجب أن يكون موضوعها فقط تنظيم طرق تقرير المصير، مع الضمانات بمختلف أنواعها، المتعلقة بصدق وحرية التصويت المحتمل بطبيعة الحال إلا يبعد تقرير المصير– مهما كان– اختيار الاستقلال.

ومهما يكن فإن جيش التحرير الوطني– في صورة تجميعية لا يمكن أبدا حله أو تجريده من السلاح يجب أن يبقى بالنسبة الجزائري الضمان الإسلامي ضد كل مناورة سيئة النية أو تغرير وتضليل من طرف الفرنسيين والتي قد لا نتفطن لها في الوقت المناسب. هذه هي الاعتبارات التي كان بودي أن أعرضها عليكم وآسف أنني لم أتمكن من ذلك.

أرجو أن تكون مفيدة لكم وذات منفعة.

وختامـــــا لا يسعني إلا أن ألح مرة أخرى على ضرورة خلق جو من الوحدة والثقة والحماس الضمان الوحيد للنصر في المعركة الشاقة المعلنة بهذه الروح التحقت بتونس وأنا متأكد أنني قمت بعمل إيجابي.

وبهذه الروح أيضا أنا باق مستعدا لخدمة قضية شعبي حسب إمكانياتي وحسب الإمكانيات التي يمكن أن تمنح لي[1].

الإمضاء الدكتور الأمين محمد دباغين

[1] أنظر علي كافي المرجع السابق، من ص 237 إلى 240

رسائل تبرير الاستقالة:

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

وزارة الشؤون الخـــارجية

القاهرة في 17 نوفمبر 1959.

السادة:

رئيس مجلس الوزراء ونائب الرئيس

والسادة الوزراء وكتاب الدولة بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومندوبو الداخل.

تونس

السيد الوزيـــر

إن التطورات الأخيرة للقضية الجزائرية – خاصة بعد تصريح 10 نوفمبر1959، للجنرال ديغول– تتطلب مني الاعتبارات والملاحظات التالية التي بإمكانها – وهذا أملي– أن تكون مفيدة لإختيار الطريق الملائم في الوضعية الراهنة.

قبل كل شيء أذكركم ببعض السوابق التاريخية المؤسفة والمزعجة المتعلقة بالمفاوضات بين فرنسا والبلدان المكافحة من جل حريتها (سوريا، الفيتنام، تونس) فهذه الدول بعد أن كافحت بكل شجاعة وبطولة وجدت نفسها مدفوعة إلى إيقاف القتال، لأنها توصلت إلى اتفاق سياسي مع الفرنسيين ولكن مـــا أن طبق إيقاف القتال حتى سارع الفرنسيون إلى ارستجاع ما سبق أن قدموه ، وبالتالي استرجعوا باليمنى ما قدمته اليد اليسرى (قضية المعاهدة التي لم يصدق عليها البرلمان الفرنسي– قضية شنيق بدرجة أقل– ومثال مخلفات ندوة فونتان بلو في قضية هوشي مينه).

ينتج أن قضية الضمانات والحالة هذه قضية أساسية وجوهرية، وبالتالي أنني أرى إن إيقاف القتال لا يمكن توقعه إلا بعد أن نحقق جميع الضمانات حتى تكون المرحلة المحصل عليها في نهاية المعارك.

1/ مرحـــلة إيجابية، أي في اتجاه التحرر الوطني.

2/ أن تكون لا رجعة فيها.

3/ بإمكانها أن تشكل سبيلا تمكن الشعب الجزائري من الحصول على استقلاله التام، بعد زمن معقول تفرضه تحويل وسائل السيادة.

وهذه الشروط لا مكن أن تتحقق إلا إذا أعطيت لنا الضمانات الآتية:

1- أن يقبل الفرنسيون بتحديد مضبوط وسليم لتقرير المصير يتضمن إمكانية الحصول على الاستقلال التام م الوحدة الترابية للجزائر.

2- ضمانات نزيهة للحرية وانعدام أي ضغوط شأن تطبيق تقرير المصير.

3- يجب أن يبقى جيش التحرير الوطني على أهبة الاستعداد، موزعا على مواقع إستراتيجية، صالحة لحرب العصابات مثل حربنا ، وهنا أرجع إلى خطأ ارتكبته في أحدى برقياتي السابقة والذي نص على تجميع جيش التحرير الوطني وإن بقي على استعداد للحرب، وبالفعل فإن الجيش المتكون من مقاومين لا يمكن ولا يجب أن يكون مجمعا ، وإلا أصبح هدفا مميزا لوحدات العدو إن إيقاف القتال يجب أن يكون في نظرنا هو فقط إيقاف نشاط جيش التحرير الوطني في الجبال في الوقت الذي يعلن عنه، وإن تجربة إخواننا المغاربة الذين واجهوا مشكلا مشابها لهو عبرة لنا.

4- قبل الأمر بإيقاف القتال وتحويل المعركة العسكرية إلى معركة سياسية يجب السهر بدقة وعناية على أن تكون الوسيلة التي تمكن الشعب الجزائري من كسب المعركة السياسية، وسيلة فعالة نمسك بزمامها.

وبما أن هذه الوسيلة هي جبهة التحرير الوطني، فإنه من المهم إذا تزويدها بعقيدة ولو مختصرة، ولكنها محددة مضبوطة وسهلة يستوعبها الجميع وجديرة

بالمحافظة على الوحدة على الأقل إلى انتصار الاستفتاء. ولهذا من الأجدر المحافظة وتعزيز الانسجام داخل جبهة التحرير الوطني، لإقامة تنسيق بين جميع عناصر جبهة التحرير الوطني مهما كان مصدر وأصل تلك العناصر، وذلك بالترفع فوق كل سوء تفاهم وجميع الخلافات والتنافرات التي برزت في صفوف جبهة التحرير الوطني منذ فاتح

نوفمبر 1954 ، إلى يومنا هذا، وإعادة خلق جو من الحماس والوحدة والإيمان كما كانت في مطلع الثورة.

وفي الخلاصة، فإننا إذا ما تحصلنا من الفرنسيين زيادة على تحديد نزيه لتقرير المصير وضمانات تصويت حر، وإذا ما توصلنا أيضا إلى عدم تجريد جيش التحرير الوطني من السلاح، وعدم تجميعه، ولكن فقط أن يكون عديم النشاط وقت إيقاف القتال وأخيرا إذا ما تمكنا من جعل جبهة التحرير الوطني وسيلة جديرة بكسب المعركة السياسية للاستفتاء، عندئذ يمكننا أن نعتبر المرحلة المحققة مرحلة إيجابية ولا رجعة فيها، ومثل هذه المرحلة يمكن أن تكون قاعدة وأساسا لتحقيق الاستقلال الوطني إذا ما بقيت جبهة التحرير الوطني أداة منسجمة ، منضبطة ومتكيفة بدقة مع هدفها، وهذه الاعتبارات تستدعي ضرورة التدبر منذ الآن في التعليمات الجديدة التي على جبهة التحرير الوطني أن تطبقها سرعان ما تنجح معركة الاستفتاء.

هذه هي الشروط التي يجب تحقيقها، حتى يكون إيقاف القتال كما توقعناه، دون المخاطرة بمكاسب الشعب الجزائري التي حصل عليها بتضحياته الجسمية التي تحملها إلى يومنا هذا.

وبعد هذا فإنه من الواضح أنه من المصلحة العليا أن تحقق هذه الشروط في أقرب الآجال ، وللوصول إلى ذلك علينا:

1- على **الصعيد العسكري.**

-تكثيف العمليات العسكرية

-الإرسال إلى الداخل بكتائب للتموين والذخيرة وغيرها.

-ممارسة ضغط عسكري متواصل على المنشات والتحصينات الدفاعية الفرنسية على طول الحدود التونسية، وإذا أمكن العمل على عزل هذه التحصينات بالطلقات النارية المكثفة، إذا ما أعيدت إلينا الذخيرة المكدسة لدى التونسيين (عمليات من نوع عين الزانة بحجم أكبر).

2- على **الصعيد الدبلوماسي:**

تجنيد جميع البعثات الدبلوماسية الصديقة في الأمم المتحدة، بغية الحصول على لائحة توصي الطرفين بوضع حد للنزاع وذلك بتطبيق صريخ لتقرير المصير.

3- **على الصعيد الاحتياطي السياسي- الاستراتيجي:**

التجنيد الأقصى للرأي العام العربي بالتوجه إلى المقاومين المتطوعين وبإيقاف تزويد فرنسا بالبترول العربي، بطريقة تدفع البلدان العربية إلى باب الشريك في الحرب، وهذا ما يمكن من إثارة خوف حقيقي من أن ينتشر النزاع الجزائري إلى مجموع الشرق الأوسط كما أوشك أن يقع إبان الغزو الثلاثي على السويس.

وهذا يشكل أيضا وسيلة ضغط هامة، حيث الاتجاه الراهن إلى الانفراج الدولي الذي تطبعه ندوات القمة المختلفة، وبعض الاجتماعات الدولية، أنه المهم أن نذكر بهذا الشأن أن كلمة تقرير المصير لم يصرح بها ديغول إلا بعد ضغط القوات الغربية الراغبة في إطفاء الحرب الجزائرية حيث أن الإصرار على مواصلتها يعرض مصالحها للخطر في العالم الافرو- أسيوي.

هذه الوسائل الثلاثة الضاغطة – مجتمعة – يكون بإمكانها الإسراع بان يعتمد ديغول تحديد أنسب لتقرير المصير كما نتمناه، أي اشتراك اختيار الاستقلال التام بالوحدة الترابية والمفاوضات بين حـــكومة وحكومة بشأن إيقاف القتال.

وبالفعل فإن موقف فرنسا ليس أقل صعوبة من موقفنا ، ويكفي أن نستعرض الخط البياني لتصريحات ديغول منذ منح سلم الشجعان إلى تصيخ 10 نوفمبر 1959، لنتبين أن هذه التصريحات تزداد إيجابية رغم بعض التراجعات – من حين لأخر- بغية تهدئة المعمرين والجيش الفرنسي في الجزائر، ومع ذلك فإن ديغول لا يجهل مشكلة من مشاكلنا.

والخلاصة هي ن ديغول ملتزم برزنامة وهو مجبر بطريقة أو بأخرى على إقرار السلم بسرعة ، وبالتالي فهو مدفوع إلى السلم برضوخه إلى بعض شروطنا.

وفي الختام أثير عنايتكم إلى اعتبارين اثنين :

1- إذا كانت هناك من ضرورة ملحة في أي مرحلة من مراحل كفاحنا، فهي التي تتطلب إعادة خلق جو الوحدة والانسجام والحماس، والقضاء على الشك حتى تبقى جبهة التحرير الوطني كتلة متناسقة يقي فيـــها على جميع إمكانيات تجمع التيارات والاتجاهات الماضية والراهنة.

وهكذا وبالنسبة للمعركة الاستفتاء مثلا يجب أن يكون لجميع الجزائريين نفس رد الفعل ونفس الكلمات ونفس المواقف أمام العالم الخارجي وأمام فرنسا، وفي هذه الحالة فإن أي اختلاف – مهما كان نوعه في موقف الجزائريين يمكن أن تكون له عواقب وخيمة يجب أن تكون بجميع الوسائل جبهة متراصة في المعركة الحاسمة للاستفتاء.

2- في أي ظرف كان، وللخوار مع فرنسا يجب أن نكون دوما في الوضعية الحسنة، وهذا إذا ما كنا قد حصلنا على الورقة الدبلوماسية الناجحة التي تتطلبها لائحة الأمم المتحـــدة بالمفاهيم والمعاني المذكورة أعلاه، وإذا ما تحركنا تجاه البلاد العربية بطريقة تجعلها تبدو وكأنها على أهبة الاندفاع معنا بقوة إلى غاية عتبة المشاركة الفعلية[1].

وتفضلوا السيد الوزير، بقبول أصدق مشاعري

الدكتور : مـــحمد الأمين دباغين

[1] أنظر علي كافي المرجع السابق، من ص 240 إلى 244.

قائمة المصادر والمراجع

I: المصـــــادر

I:1 – الأرشـــيف

✓ Carton / GPRA, Boite N°246 au N°348 : Compte rendu d'entretiens d'Algéro- Tunisien, Novembre1960.

I: 2 – الجـــــــرائد

✓ جريدة " المجاهد": اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ج2 وزارة الإعلام، الجزائر، 1984: العـــدد 9 ، 1957/08/20 .

العـــدد 24، 1958/05/29.

العـــدد 59، 1960/02/05.

العـــدد 60، 1960/01/25.

العـــدد 93، 1961/04/10.

العـــدد 102، 1961/08/14.

العـــدد 103، 1961/03/28.

✓ جريدة " المقاومة الجزائرية " : لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، ج1 ، وزارة الإعلام والاتصال ، الجزائر ، 1984 :

العدد 18، 1957/07/01.

II: المـــراجع

II: 1 – الجرائد

✓ جريدة " الرأي " : العـــدد 1467 ، 2003/02/16 .

✓ جريدة " الخبر": العـــدد 5203 ، 2007/12/27.

العـــدد 5262 ، 2008/03/06.

العـــدد 5268 ، 2008/03/13.

العـــدد 5430 ، 2008/09/20.

II: 1 – الكتـــب

II: 2 –1: باللغة العربية.

✓ احدادن زهير .– المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية من 1954 إلى 1962.– مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع ،الجزائر، بدون سنة.

✓ بلحاج صالح.– أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة (1956–1965).– الطبعة الأولى.– دار قرطبة، الجزائر،2006.

✓ بلحسين مبروك .– المراسلات بين الداخل والخارج: الجزائر، القاهرة(1954–1956).– ترجمة الصادق عماري.– دار القصبة ، الجزائر، 2004.

✓ بن عمر مصطفى.– الطريق الشاق إلى الحرية .– دار هومه، الجزائر،2003.

✓ بوحوش عمار.– التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962.– الطبعة الأولى.– دار الغرب الإسلامي، بيروت،1997.

✓ بورقعة لخضر.– مذكرات : شاهد على إغتيال الثورة.– الطبعة الثانية.– دار الحكمة ، الجزائر، 2000.

✓ خضير إدريس.– البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830–1962).– الجزء الثاني.– دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران،2006.

✓ دحلب سعد.– المهمة منجزة .– منشورات دحلب، الجزائر،1990.

✓ الديب فتحي.– عبد الناصر والثورة الجزائرية.– الطبعة الأولى.– دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.

✓ زبيري داخل جبهة التحرير الوطني (1954–1962).– دار هومه ، الجزائر، 2007.

✓ سعيداني الطاهر.- مذكرات: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض.- الطبعة الأولى.- دار هومة، الجزائر،2001.

✓ شريط عبد الله.- الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية.- الجزء الثالث.- منشورات وزارة المجاهدين، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر.

✓ عباس محمد .- ثوار....- مطبعة دحلب، الجزائر، 1991.

✓ عباس محمد .- رواد الوطنية: شهادات28 شخصية وطنية.- دار هومه، الجزائر،2004.

✓ عباس محمد.- فرسان... الحرية: شهادات تاريخية.- دار هومه، الجزائر،2001.

✓ عبد القادر حميد.- فرحات عباس:رجل الجمهورية.- دار المعرفة، الجزائر،2001

✓ العمامرة سعد بن البشير .- هواري بومدين الرئيس القائد (1932-1978).- الطبعة الأولى .- قصر الكتاب ، البليدة، 1997.

✓ عواد عبد الحميد.- القاعدة الشرقية.- دار الهدي،الجزائر،1993.

✓ غليسبي جوان.- الجزائر الثائرة.- ترجمة خيري حماد.-ط1.- دار الطليعة، بيروت،1961.

✓ فاضلي إدريس.- حزب جبهة التحرير الوطني: عنوان ثورة ودليل دولة .- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

✓ لحسن أزغيدي محمد .- مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير (1956-1962).- المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1989.

✓ المدني أحمد توفيق.- مذكرات: حياة كفاح.- الطبعة الثانية.-الجزء الثالث.- المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1988.

✓ معمري خالفه.- .- عبان رمضان.- تعريب زينب زخروف.- طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

✓ مول روبرت.- مذكرات أحمد بن بلة.- ترجمة العفيف لخضر.- الطبعة الثانية.- دار الأداب، بيروت، 1979.

✓ الميلي محمد.-مواقف جزائرية.- ط1 .- المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984.

✓ هشماوي مصطفى.- جذور نوفمبر 1954 في الجزائر.- دراسة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.- دار هومه، الجزائر ،2000 .

II: 2 – 2: باللغة الأجنبية :

✓ Abbas ferhat .- L'autopsie d'une guerre .- éd. Ganier, Paris,1980.

✓ Ageron Charles Robert .- Génése de l'Algérie algérienne .- éd. Bouchene, Paris,2005.

✓ Alleg Henri .- La guerre d'Algérie .- Tome2 .- éd.Temps Actuels , Paris , 1981.

✓ Benkhedda Benyoucef . – I'algérie à l'indépendence : La crise de 1962 . – éd. Dahlab, Alger, 2000.

✓ Benkhedda Benyoucef .- Abane, Ben M'hidi: Leur apporta la révolution Algérienne.- éd. Dahlab, Alger ,2000 .

✓ Benkhedda Benyoucef .- Les accords d'evian .- éd. Benaknoun, Alger,1986.

✓ Branche Raphaelle .- La torture et L'armée : pendant la guerre D'algérie (1954- 1962) .- éd .Gallimard, Paris, 2001.

✓ Cheurfi Acheur .- La classe politique Algérienne de 1900 à nos jours .- éd. Casbah, Alger, 2001.

✓ Chikh Slimane .- L'algérie en armes : ou le temps des certitudes.- éd. Economica, paris, 1981.

✓ Courière Ives .- La guerre D'algérie (1958-1962) : l'heure des colonels les feux du désespoir .- éd. Robert laffont, paris, 1990.

✓ Dahlab Sâad.- Mission accomplie : pour l'indépendance de l'algerie .- éd Dahlab, Alger, 1990.

✓ El hassani Abdelhafid Amokrane .- mémoires de combat .- 1er édition .- éd Bordj El kiffan, Alger, 1998.

✓ Eveno Patrik et planchais jean .- la guerre d'algérie : dossier et témoignages.- éd. Laphonic , alger, 1990.

✓ Faivre Maurice .- Les archives inédites de la politique Algérienne (1958-1962).- éd. L'harmattan, Paris, 2000.

✓ Hamdani Amar .- Krim Belkacem : le lion de djbels .- éd. Balland, Paris,1973.

✓ Harbi Mohammed .- La guerre commence en Algérie .- éd. Comblexe, Bruxelles, 1984.

✓ Harbi Mohammed .- Les archives de la révolution .- éd. I jeune Afrique, Paris, 1981.

✓ Harbi Mohammed.- Le FLN Mirage et réalité : des origines a la prise du pouvoir (1945-1962) .- éd. Naqd- ENAL, Alger,1993.

✓ Haroun Ali .- L'été de la discords Algérie 1962 .- éd. Casbah, Alger,2000.

✓ Horn Alistair .- Asavage war of peace : Algéria (1954-1962) .- éd. Mc Millan, London, 1977.

✓ Jean, Gariage et autres.- L'histoire du 20 Siècle : l'Afrique.- éd. Sierey, paris,1996.

✓ Kaddache Mahfoud.-Et l'Algérie se libérat (1954-1962).-éd. EDIF, Paris,2000.

✓ Le coyet Pierre .- La guerre D'algérie .- éd. Perrin, Paris, 1989.

✓ Le mire Henri .- Histoire militaire de la guerre D'algérie .- éd. Albin Michel, Paris, 1982.

✓ Lebjaoui Mohammed .- Vérité sur la révolution Algérienne .- éd. Gallimand, Paris, 1970.

✓ Mameri Khalfa .- Abane Ramdane : Héros de la guerre D'algérie .- éd. L'harmattan , Paris, 1988.

✓ Meynier Gilbert .- L'histoire intérieur de FLN (1954- 1962).- éd. Casbah, Alger, 2003.

✓ Meynier Gilbert et Harbi Mohammed .- le FLN document et histoire (1954-1962) .- éd. Fayard, Paris, 2004.

✓ Morin Jean .- De Gaulle et l'algérie : Mon témoignage (1960,1962) .- éd. Albin Michel, Paris, 1999.

✓ Nouxhi André .- L'algérie Amère (1914- 1994) .- éd .La maison des sciences de l'homme, Paris, 1995.

✓ Soustelle Jaque, Cuttoli Maurice .- Expose sur la situation générale de l'algérie en 1954 .- imprimerie officielle du gouvernement générale de l'algérie, Alger, 1955.

✓ Stora Benjamin .- Dictionnaire biographique de Militants nationalistes Algériens (1926- 1954).- éd. L'harmattan, Paris, 1985.

✓ Stora Benjamin .- Histoire de la guerre D'algérie (1954- 1962).- éd. La découverte, Paris, 2002.

✓ Teguia Mohammed .- L'algérie en guerre .- éd. office des publications universitaires, Alger, 1988.

✓ Yacono Xavier .- De Gaulle et le FLN (1958-1962) .- éd . L'atlanthrole, Paris, 1989.

✓ Yvert Benoît .- Dictionnaire des ministres .- éd. Perrin, Paris, 1990.

II: 3: الرسائل الجامعية :

✓ بوقريوة لمياء.- العلاقات الجزائرية التونسية (1954-1962).- أطروحة الدكتوراه.- إشراف بوعلام بلقاسمي.- جامعة وهران،2005-2006.

✓ جبلي الطاهر.- القاعدة الشرقية (1954-1962).- رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة .- إشراف جمال قنان.- قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001/2000.

✓ ديلمي مسعود .- الثورة الجزائرية والمرحلة الانتقالية من وقف إطلاق النار إلى إنشاء المجلس التأسيسي (مارس- أكتوبر 1962).- رسالة لنيل شهادة الماجستير.- إشراف يحياوي مسعودة.- قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1999/1998.

✓ ضيف الله عقيلة.- التنظيم السياسي والإداري:الجزائر(1954-1962).- دكتوراه دولة.- إشراف عمار بوحوش.- معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995/1994.

✓ شتواح حكيمة.- المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة التحريرية(1962/1954).- رسالة ماجستير في تاريخ الثورة.- إشراف زوزو عبد الحميد .- الجزائر،2001/2000

✓ الغربي الغالي.-الاستراتيجيات العسكرية الفرنسية في مواجهة الثورة (1954-1962).- أطروحة دكتوراه، جامعة وهران ،2005/2004

II: 4: المجلات والدوريات:

II: 4-1: باللغة العربية

✓ هشماوي مصطفى .- الإجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة.- " أول نوفمبر" العدد 166.

✓ يحياوي جمال .- الظروف المحلية والدولية لإنعقاد مؤتمر الصومام.- "المصادر".- العدد الخامس.- صيف2001.

✓ حكيمة منصورة.- مصطفى بن بولعيد 1917-1956 .- "الواصف".- العدد 02.- مارس 2002.

✓ لونيسي رابح.- الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب القانوني الجزائري.-" إنسانيات".- عدد مزدوج (25-26) .- جويلية، ديسمبر 2004.

✓ رمضان عبان.- تقرير لجنة التنسيق والتنفيذ إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية.- " النقد " .- العدد 12 : ربيع – صيف 1999.

✓ علال ليندة .- محمد العربي بن مهيدي.- " الراصد".- العدد2.- 2000 .

II :4- 2 : باللغة الفـــرنـــسية

✓ S.L.Bentoball .- Fragments de mémoires .- revue « NAQD ».- N°4.- janvier, Mars 1993.

✓ Jeun afrique .- l'intelligent de Gaulle : traits d'esprit .- N2102-2103 .- 24/4-07/1

فـــهـــــرس المحتويات

المقـــــــــدمـــة

مـــدخل

الفصـــــل الأول : الظروف السائدة قبل إنعقاد اجتماع العقداء العشر

1- الصراع بين السياسيين والعسكريين

2- خلاف الباءات الثلاث وتأسيس الحكومة المؤقتة: سبتمبر 1958.

3- محاولة محمد لعموري الإنقلابية: نوفمبر 1958.

4- اجتماع العقداء الأربعة : ديسمبر1958.

الفصـــــل الثاني : أسباب إنعقاد اجتماع العقداء العشر

1- سياسة شارل ديغول.

1-أ- أحداث 13 ماي 1958 ووصول ديغول إلى السلطة

1-ب- مخطط ديغول العسكري

2- قادة الداخل ومشكل تسريب الأسلحة

3- أزمة الحكومة المؤقتة.

3-أ-الخلاف السياسي داخل الحكومة المؤقتة.

3-ب- حادثة مقتل عميرة علاوة

3-ج- إستقالة الأمين دباغين وتأثيرها على أحداث الثورة.

الفصـــــل الثالث : إنعقاد الإجتماع ومجرياته

1-الإطار الزماني والمكاني للإجتماع، وشروط المشاركة فيه.

2-التعريف بالعقداء العشر:

2-أ الباءات الثلاث.

2-ب- أعضاء قيادة الأركان

2-ج قادة الولايات

3-جلسات الاجتماع

4-قراراته.

الفصـــــل الرابع : إنعكاسات إجتماع العقداء العشر على مسار الثورة

1- الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة من 1959/12/16 إلى 1960/01/18

2-تشكيل هيئة الأركان الموحدة فيفري 1960

3-الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان.

4- مؤتمر طرابلس وصائفة 1962.

الخـــــــاتمـــة

المـــــــلاحـــق

البيبليوغرافيـــــا